وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ وعلم الآثار

UNIVERSITY LARBI TEBESSI – TEBESSA
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علوم إنسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

السياسة الاستعمارية في مواجهة الثورة الجزائرية المناطق المحرمة والمحتشدات بمنطقة تبسة أنموذجا (1962-1956)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــــة:2019

إعداد الطالب:
فارح يعقوب

إشراف الأستاذ :
نصر الله فريد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المنـاقـشـــة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بن عطا الله عبد الرحمان	أستاذ مساعد ـ ب ـ	رئيسا
نصـــر الله فريـــد	أستاذ مساعد ـ أ ـ	مشرفا ومقررا
بورنان نجاة	أستاذ مساعد ـ ب ـ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

تـــــــعـــــــهـــــــــد

أتعهد أنا الطالب : فارح يعقوب

صاحب رخصة السياقة الوطنية رقم: 12/02/13709/12 ، الصادرة بتاريخ : 2015/06/03

والمكلّف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

السياسة الاستعمارية في مواجهة الثورة الجزائرية

المناطق المحرمة والمحتشدات بمنطقة تبسة أنموذجا

(1962-1956)

أتعهد أنني إلتزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه ، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في 26 ماي 2019

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

إلهي لايطيب اللّيل إلاّ بشكرك ، ولايطيب النهار إلاّ بطاعتك .. ولاتطيب اللّحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلاّ بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلاّ برؤيتك اللّهم جلّ جلالك إلى من بلّغ الرّسالة وأدّى الأمانة .. ونصح الأمّة .. إلى نبيّ الرّحمة ونور العالمين ..
سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى التي أفنت زهرة شبابها في خدمتي ، إلى من سهرت اللّيالي الطّوال ، إلى التي من ذابت كشمعةٍ ، لتنير دربي و مشواري و تدفعني إلى القمّة ، إليكِ أهدي هذا العمل حبًا و تقديرًا و عرفانًا إلى "أمي" ....أطال الله في عمرها.

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علّمني العطاء بدون إنتظار .. إلى من أحمل إسمه بكلّ إفتخار ..إليك يا من أعطيتني شرف نسبك ، أرجو من الله أن يمدّ في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول إنتظار ، وستبقى كلماتك نجومًا أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..والدي الوقور " أبي" أطال الله في عمره.

إلى من ذلّلا لي جميع العقبات ، إلى من جعلا العطاء من عطائهما وأثنا الثّناء على أفضاله ، إلى من كان جهدهما قد سبق جهدي في إنجاز هذا العمل ، ولم يبخلا عليّ بنصحهما وتشجيعهما ، إلى من كانت بصمتهما لها الأثر في حياتي . إلى أغلى هدية من ربّ السماء ،إليكما : "أختي الكبرى وزوجها"

إلى كل معنى جميل وكل بشارة خير، إلى براعم بيتنا لؤي، إسراء، وسيم، محمد أديم.

شكر وتقدير

(ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ)

الشكر لله أولاً وآخرًا، على نعمه المسداة ، والحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ، و ألهمنا الصّبر والمثابرة والإجتهاد في إتمام مشوارنا الدّراسي ووفّقنا إلى إنجاز هذا العمل

صدق حبيب الله حين قال :

(من لم يشكر النّاس لم يشكر الله،ومن أسدى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا ، فادعوا له)

أنظري يا حبيبتنا الجزائر، ماذا يصنع العلم منّا وكم كتبنا لأجله على صفحات قلوبنا

ليس ثمّة تعبير أقوى تأثيرًا من كلمة شكر نقولها إعترافًا بالجميل ، و تقديرًا للمنزلة التي نالها عندي الأستاذ الدكتور / فريد نصر الله ، الذي تكرّم بالإشراف على هذا العمل وعلى صبره معي في تقديم النّصح و التّوجيهات ، و على سخائه في تقديم والثّقة التي وضعها في شخصي والتي المعلومات و الوثائق ، كانت حافزًا لإتمام هذا العمل المتواضع ، و الآراء النيّرة طوال فترة إعدادي هذه المذكرة و إنجازها .

كما أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين حملوا على عاتقهم شرف مناقشة هذه المذكرة.
إلى كل أساتذة كلية العلوم الإنسانية بجامعة تبسة ، الذين غذّوا أذهاننا و أناروا عقولنا و مداركنا و أحسنوا إلينا بعلمهم ، و كانت مناطًا لآمالنا و طموحاتنا و سرّ بلوغنا لما نحن عليه .

إلى كلّ من كان له الفضل في مساعدتنا من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل .

مقدمة

يعدّ هذا البحث " **السياسة الاستعمارية في مواجهة الثورة الجزائرية من (1956 – 1962) المناطق المحرمة والمحتشدات بمنطقة تبسة أنموذجا** " ، كدراسة تاريخية وصفية تحليلية، عبارة عن مساهمة علمية وعملية متواضعة في مجال الدراسات التاريخية. كما هي محاولة لفهم أحداث الثورة التحريرية ومجرياتها ، وما قامت به فرنسا بشتّى الإجراءات القمعية (العسكرية والسياسية) ، ولفهم الدوافع والآليات الإستعمارية التي إستخدمتها فرنسا للقضاء على الثورة التحريرية بعزل الشعب الجزائري عنها.

كل ذلك وحتى تصبح رؤيةً واضحةً وصحيحةً عن مسيرة الثورة وما لاقته في سبيل تحرير الأرض والعباد إنطلاقًا من جملة من المصادر والمراجع ، التى تعنى بتاريخ الجزائر المعاصر خاصة تاريخ الثورة التحريرية ، ومن بعض الوثائق المتاحة من مرويات المجاهدين، وممّا جادت به أيادي الباحثين والمؤر خين الجزائريين وغير الجزائريين، في توضيح أحداث الثورة التحريرية الكبرى.

تحليل مضمون الإشكالية:

ومن خلال ما سبق ، يأتي هذا البحث كمحاولة لدراسة إحدى آليات ووسائل القمع الفرنسية التي إستعملتها في وجه الثورة الجزائرية ، خاصةً ما تعلّق بسياسة جنرالات فرنسا الذين إستنجد بهم الإستعمار في الجزائر ، على غرار روبير لاكوس وديغول. وبالتالي نجد أن كل أحداث الثورة وما تعلّق بها قد تنوّعت حسب تنوّع إجراءات فرنسا لصدّ الشعب عن ثورته وعزله عنها. بإعتماد سلطات الإحتلال الفرنسي إستراتيجيات وإجراءاتها لعزل الثورة والقضاء عليها، وكيفية تطبيق إستراتيجية كل طرف لمواجهة الآخر، حيث يرتبط كل طرف بمدى تحقيق هدفه. وعليه فهذا البحث ، جاء كمحاولة للإجابة عن إشكالية أساسية تتمحور حول غاية فرنسا من إستنجادها بجنرالات معيَّنين؛

فيم تمثّلت معالم سياسة كل من الجنرالين روبير لاكوست وشارل ديغول تجاه الثورة التحريرية الجزائرية؟ وكيف كان رد فعل الثورة تجاهها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات يقتضي الحال الإجابة على تساؤلات أخرى منها:

- **لماذا إستنجدت فرنسا ببعض الجنرالات وعلى رأسهم لاكوست وديغول كإحدى إستراتيجياتها أثناء الثورة التحريرية؟ وكيف كان عملهما ؟**
- **ما هو تأثير تلك السياسة الإستعمارية على مسيرة الثورة التحريرية؟**
- **ولماذا ركّز الإستعمار على المناطق الحدودية بدرجة كبيرة على باقي مناطق الوطن؟**
- **وهل إستطاعت الثورة مجابهتها ؟ وإن كان الأمر كذلك، فكيف كان ذلك؟**

أسباب اختيار الموضوع:

أما أسباب اختياري هذا الموضوع، فيعود لسببين رئيسين، أحدهما ذاتي، والآخر علمي.

أما الذاتي، يتعلّق بحب معرفة تاريخ الوطن ، خاصة تاريخ فترة الثورة التحريرية لما كان له أثر على مسيرة الجزائر فيما بعد. ولموضوع السياسة الاستدارية التي مارستها فرنسا تجاه الجزائر شعبا وثورة. فتاريخ الثورة المجيدة ليس كتاريخ الشعوب الأخرى الخالية من الأحداث التي تكوّنها، فالجزائر لها تاريخ أزلي، خاصة التاريخ المعاصر لما فيه من نكهة البحث في خباياه وبالأخص تاريخ ثورة نوفمبر المجيدة.

وهذا ما شدّني إلى إختيار أي موضوع يتحدث عن استراتيجية فرنسا للقضاء على الثورة ، وما تعلّق بها، فكان هذا الموضوع " **السياسة الاستعمارية في مواجهة الثورة الجزائرية من (1956 – 1962)**" مع إختيار منطقة تبسة كأنموذج لدراسة تلك السياسة ، كأحد مناطق الوطن على سبيل المثال لا الحصر.

أما السبب العلمي فهو متعدّد الأوجه منه:

- محاولة فهم تاريخ الجزائر عامة وخصوصا تاريخ الثورة التحريرية.
- بيان كيف قامت فرنسا المستعمِرة بتطبيق سياسة من أبشع سياسات الإستعمار بطشا وإستدمارا وهي التي كانت تدّعي الحرية والحضارة ، وأنّها أمّ العدالة والأخوة والمساواة!!
- الوقوف أمام بعض الدّراسات التي تحدّثت عن السّياسة الإستعمارية الفرنسية في مواجهة ثورة أول نوفمبر.

- الكشف عن بعض المغالطات التاريخية ، حول مهام وأدوار برامج ومشاريع روبير لاكوست وشارل ديغول.
- محاولة الوقوف عن ما عانته منطقة تبسة في تلك الفترة وأسباب ذلك ونتائجها.
- الذَّبِّ عن الدور الشريف الذي قامت به الثورة من أجل إيضاح المخادعات الفرنسية وتضليلها للشعب.
- توضيح العمل الجبار الذي قامت به الثورة من أجل تحقيق هدفها المشروع في نيل الحرية والإستقلال.

الغرض من البحث:

الحقيقة التي يبحث من خلالها هذا البحث تكمن في فصول هذا العمل، هي ضرورة الرجوع دوما إلى المصادر الأصلية والموثوق فيها ، لِما يتعلق بتاريخ الثورة. وقد قُسِّم هذا البحث إلى ثلاثة فصول ، كل فصل تضمّن مبحثين على الأقل.

فالفصل الأول، تحدّث عن التعريف بسياسة الجنرال روبير لاكوست بين 1956-1958، وتناول مختلف الإجراءات العملية والميدانية التي قام بها لقمع الثورة التحريرية ، بالإضافة إلى التطرق لكيفية ممارستها ونتائجها على أرض الواقع.

أما الفصل الثاني، تناول كذلك بعد فشل سياسة روبير لاكوست ، تولّي الجنرال شارل ديغول زمام الحكم في فرنسا على رأس الجمهورية الخامسة الفرنسية ونظرته المتباينة تجاه الثورة التحريرية سياسيا وعسكريا بين 1958-1962 ، بتناول مختلف سياسته التي إنتهجها في ذلك.

أما الفصل الثا لث، فتناول ذكر أحد المناطق الحدودية في المنطقة الشرقية المحاذية للحدود التونسية، وهي منطقة تبسة، بالتّطرّق إلى المناطق المحرّمة والسجون وخط موريس بصفة مركّزة ، بذكر أعمال وإجراءات كلتا السياستين الإستعماريتين (روبير لاكوست وديغول) في مختلف نواحيها. فمنطقة تبسة هي منطقة حسّاسة وخطيرة بالنسبة لفرنسا ، لإعتماد الثورة عليها في مجال التموين و خاصّةً بالسّلاح.

هذا بصفة إجمالية ، أما الخطة المفصلة فهي كما يلي:

- مقدمة.
- الفصل الأول: سياسة روبير لاكوست (1956-1958).

-المبحث الاول: في الجانب العسكري

-المبحث الثاني: في الجانب السياسي

-المبحث الثالث: في الجانب الإداري

-المبحث الرابع: في الجانب الاقتصادي

-المبحث الخامس: أسباب فشل سياسة روبير لاكوست في الجزائر.

- الفصل الثاني: سياسة شارل ديغول (1958-1962)

-المبحث الأول: سقوط الجموهرية الفرنسية الرابعة ووصول ديغول إلى الحكم.

-المبحث الثاني: استراتيجية ديغول في الجانب السياسي.

-المبحث الثالث: استراتيجية ديغول في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

- الفصل الثالث: السياسة الإستعمارية الفرنسية في منطقة تبسة أنموذجا

-المبحث الأول: السجون والمحتشدات.

-المبحث الثاني: المعتقلات.

-المبحث الثالث: الأهداف الاستعمارية الساتعمارية نم وراء إنشاء هاته المؤسسات ورد فعل الثورة التحريرية.

-المبحث الرابع: تطويق الاستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية الشرقية (منطقة تبسة أنموذجا).

المنهج المستخدم:

وسيعتمد هذا البحث على المناهج الملائمة لمثل هذا الطرح ، وتتمثّل في المنهج الوصفي، الذي يعمل على سرد ووصف الأحداث، كذكر الأعمال التي مارس تها السياسة الإستعمارية اللاكوستية والديغولية إن صحّ التعبير. أمّا المنهج التحليلي؛ يعمل على إبراز المعطيات وتفسيرها أكثر وفق إستنباط وإستنتاج الأهداف الحقيقية وراء قيام فرنسا بتطبيق سياسة لاكوست وديغول

ضد الثورة ، وإبراز حقيقتها. بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تبيين وضعية المنطقة السادسة (تبسة)، من حيث تتبّع الإجراءات الميدانية والعملية التي إنجرّت عن تلك السياسة...

الدراسات السابقة:

في الحقيقة قد تناولت العديد من الدّراسات السابقة في شكل مقالات بحثية أو أطروحات أكاديمية وغيرها حول دور فرنسا في مواجهة الثورة التحريرية، خاصّةً فترة حكم الجنرال شارل ديغول، وهذا في إطار ما يُسمّى بسياسة فرنسا لمواجهة الثورة الجزائرية في مختلف النواحي: سياسيا، إقتصاديا، إجتماعيا، ثقافيا، وعسكريا، ومنها ما تناول هذا الموضوع بصورة عامة ، أكثر من تناول إجراءات تلك السياسة ، خاصةً في الجانب السياسي والعسكري على منطقة بالتحديد ، وهذا قليل جدا إلا في إطار ضيّق تناول بعض الجوانب دون أخرى على غرار المعتقلات والمحتشدات.

ومن بين تلك الدراسات السابقة التي تناول جوانب موضوع البحث:

1. محمد الطاهر عزوي ، المعتقلات في الجزائر ودور ضبّاط الشؤون الأهلية في الحرب النفسية داخل المعتقلات أثناء الثورة التحريرية الكبرى، أول نوفمبر، اللّسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 90-91، مارس أفريل، 1987.
2. محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم.
3. لخضر شريط، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية.....
4. قدادرة شايب، مشروع ديغول سبتمبر 1959، صدى المتحف، العدد: 1، دار هومة، الجزائر، 2004.
5. علي عيساني ، جرائم فرنسا في الجزائر وحقوق الإنسان، مجلة أ ول نوفمبر العدد: 172، ديسمبر 2008.
6. علي العياشي، خط شال حاجز الموت الإلكتروني، مجلة أول نوفمبر، عدد 94، جويلية-أوت 1988.

7. علي العياشي، مجابهة العدو في الحدود الشرقية (ندوة)، مجلة أول نوفمبر، عدد، 98-99، نوفمبر – ديسمبر 1988.
8. شمس الدين بونفش، سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية 1956-1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية جامعة باتنة، 2013-2014، (نسخة الكترونية).
9. صالح بلحاج، مخطط شال وأثرة في تطوير حرب التحرير الوطني.....
10. شريط لخضر، إستراتيجية العدو الفرنسي لصفية الثورة الجزائرية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
11. شتوان نظيرة، الثورة التحريرية 1954 – 1962، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007- 2008.
12. سعدي بوزيان، صفحات من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، مجلة أول نوفمبر ، العدد 129.
13. السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء ثورة التحرير، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مصلحة البحوث والتوثيق بالمركز.
14. جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
15. جمال قندل، خط موريس بين الإنتصار والإنكسار، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، 1992 – 1993، معهد التاريخ جامعة الجزائر.
16. جمال قنان، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957– 1962، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
17. جرد سالم، دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى 1956 – 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر غير منشورة، جامعة باتنة، 2005.

18.أحمد مريوش، السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية ، دراسات الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.س.

19. محمد عباس، دوغول والجزائر، قضايا وشهادات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

20.مسعود الجزائري ، مشاريع ديغول في الجزائر، دار القويمة ، القاهرة.

21.نهاري علي، من جرائم الجيش الفرنسي في بعض مناطق الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

22.فريد نصر الله ، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954-1958، ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر،المجلد 02،العدد09، ديسمبر 2018، الجزائر.

23.جمال حفظ الله،خط موريس من خلال وثائق فرنسية(دراسة تقنية)،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الإجتماعية الإنسانية ،العدد13 ،الجزائر.

دراسة نقدية لبعض المصادر والمراجع:

- المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني: أعداد ما بين (1957 – 1962)
- فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، للدكتور العربي غالي.
- تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، للدكتور العربي الزبيري.منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1998.
- إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة.
- الحقيقة، للرائد عمار جرمان- مذكرات مجاهد -2007.

بالإضافة إلى مصادر وكتب أخرى، ومجلات ومذكرات(مجاهدين جزائريين،ضباط فرنسيين).

أما ما يلي فهي محاولة لنقد بعض المصادر والمراجع التي اعتمد في هذا البحث.

✓ **جريدة المجاهد_ لسان حال جبهة التحرير الوطني: أعداد ما بين (1957 – 1962)**

فهذه الجريدة كانت أهم وسيلة إعلام لدى الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام **1956**، إتخذتها الثورة منبرا حرا تدافع من خلاله عن أهدافها ومبادئها من جهة، وعن مغالطات وتزييفات وتحريفات الإستعمار الفرنسي وفضح ممارساته وسياسته الدامية ضد الثورة التحريرية ، فقد كانت شاهدة حية على جلّ الأحداث والإجراءات المنبثقة عن سياسة حكام وجنرالات فرنسا الإستعمارية في الجزائر بين **(1957-1962)**.

✓ **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، للدكتور لخضر شريط، د.مناد طالب، أ. عمر بوضربة. أ. جمال قندل. أ. عبد النور خليفي. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.**

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين. 2007.

تناول هذا المرجع منهجية فرنسا الإستعمارية في القضاء على الثورة الجزائرية من خلال أربع فصول ، جاء الفصل الأول عن إستراتيجية فرنسا في القضاء على الثورة. أما الفصل الثاني، فقد تحدّث عن الإستراتيجية الفرنسية العسكرية لتصفية ثورة التحرير من خلال مختلف المخططات العسكرية والإدارية ، من حيث المشاريع العسكرية أو من حيث إنشاء الأجهزة والمصالح الإدارية التابعة للجيش ، كالمصالح الإدارية المختصة والهيئات المساعدة لها في إحتواء الثورة تحت ما يُسمّى بعملية التهدئة، وإحلال السّلام والأمن، وإعادة ترسيخ فكرة الجزائر فرنسية. أمّا الفصل الثالث ، فتناول كيفية مواجهة هذه الإستراتجيات من طرف الثورة ، وما هي أهم الآليات التي إتخذتها في ذلك. أما الفصل الرابع، تحدث عن أساليب الإحتلال الفرنسي من الجانب الحرب النفسية التي إستخدمتها من أجل تطويق الثورة وعزلها عن الجزائريين.

وعلى العموم يمكن القول بـأنّ هذا المرجع كان مفيدا لي في الإستعانة به من حيث المادة العلمية ، بالرغم من عدم التفصيل أكثر من جانب المؤلفين له في توضيح المعلومات أكثر ، وتحليلها وحتى التعليق عليها. وهذا ما عقّد ربما أغلب المادة العلمية المتضمّنة فيه.

✓ **الحقيقة. للرائد عمار جرمان، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الإستقلال، دار الهدى للنشر والتوزيع**، 2007.

يعتبر هذا التأليف من مصادر تاريخ الثورة التحريرية ، بإعتبار صاحبه أحد جنود جيش التحرير الوطني منذ بداية إندلاع الثورة. وهذا المصدر قد تناول العديد من أحداث الثورة خاصة في منطقة تبسة ، وما جاورها على الجانب الحدودي الشرقي لتبسة. فأهم ما ورد فيه ، كان عن المصالح الإدارية المختصة، وبعض المعارك التي خاضها في منطقة تبسة.

كما يمكن القول بأنّ هذا المصدر ، قد جاءت معلوماته شبه جافة فيما يتعلق بموضوع بحثي، بسبب عدم التفصيل في مواضيعه ، إلا في جانب بعض الأزمات التي حصلت في صفوف جيش التحرير الوطني.. وهذا لا يهم موضوع بحثي.

فمن جانب لاصاص كانت المعلومات – وإن كانت جديدة ومهمة– إلا أنها ليست كافية خاصة في منطقة تبسة..

- ✓ **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى** 1954–1956، **لصاحبه: أحسن بومالي.منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة (د.س.ت). الجزائر، يحتوي على أكثر من** 370 **صفحة.**

قام البلحث بدراسة موضوعه في سبعة فصول مرتّبة ترتيبا منهجيا (بدأه بتعريفات مهمة في الدراسة الإيديولوجية وهدفها) وكرونولوجيا (تتبع مسار الثورة من الولادة إلى إنعكاسات مؤتمر الصومام على الثورة).

فجاء الفصل الرابع من هذه الدراسة ، متناولاً إحدى عشر فرعا تدرس الأساليب الفرنسية المتّخذة لإخماد ثورة من إجراء عسكري ومصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية على مشروع قانون حالة الطوارئ ثم إخفاقه في إخماد الثورة ، وعودة الإجراء القمعي والمناطق المحرمة فالمحتشدات، ثم مناقشة الجمعية الفرنسية موضوع الحكومة الإصلاحي وسقوط حكومة منديس فرانس ، وتأييد حكومة إدغار فور لمشروع سوستيل الإصلاحي. والأخماس من سبعة فروع تدرس هجومات 20 أوت ، أهدافها ونتائجها ، وردود الفعل الخارجية منها.

كما جاء الفصل الخامس مكوّناً من خمسة عشرة فرعًا ، بعنوان ردود الفعل على إندلاع الثورة المسلحة ، التي تنوّعت بين المؤيد والمعارض والسياسي والإصلاحي والإجتماعي، ثم تحدّث

عن دور إنتفاضة 20 أوت 1955، في توحيد موقف الجبهة لِلَمّ شمل الثورة المسلحة ، وموقف النّواب المسلمين وردود فعل السلطات الإستعمارية والرأي العالمي.

أما من جانب الإعتماد على هذا المرجع ، كان في الفصل الأول والثالث ، لعدّة إعتبارات تمثّلت خصوصا في كونها معلومات تاريخية خدمت موض وع البحث (لاصاص).. ففي الفصل الأول إعتمد عليه في إثراء التعريف حول لاصاص ومهام ها ودورها في عزل الشعب عن الثورة التحريرية. كما إستعنت به في ذكر الأجهزة الإستعمارية الأخرى كجهاز الحركى ، والمكتب الخامس المسؤول عن الإستعلامات وعلاقتهما بالمصالح الإدارية المختصة.

إن هذا المرجع وإن كان صاحبه غير مختص في الثورة التحريرية من حيث الإختصاص الأكاديمي في التاريخ (فهو مختص في مجال الإعلام) ، إلا أنه جاء في قالب منهجية علمية ، تُنبّئ بقُدرة أحسن بومالي في التحكم في المادة العلمية حول مواضيع الثورة التحريرية..

✓ **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، دراسة في السياسات الممارسات.**

لصاحبه: الغربي غالي.غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، عدد الصفحات.

عبارة عن دراسة معمّقة من تسعة فصول بالإضافة إلى فصل تمهيدي.

إبتدأها بدراسة نقدية لمصادره ومراجع بحثه ، فالفصل التمهيدي درس فيه الظروف العامة عشية إندلاع الثورة التحريرية.

أما الفصل الأول؛ تناول فيه سبعة مطالب تحت عنوان: التحضير والإعداد للثروة التحريرية من تشكيل المنظمة الخاصة، وإكتشافها ومبدأ الكفاح المسلّح وأزمة الحركة، فاللجنة الثروة للوحدة والعمل ومجموعة الـ 22، وإعلان الثورة، وعمليات الفاتح نوفمبر 1954.

أمّا الفصل الثاني فقد تضمّن عشر مطالب، درس خلالها ردود الفعل الفرنسية والوطنية على إندلاع الثورة التحريرية؛ إبتداء بموقف كل من الحكومتين الجزائرية والفرنسية ثم الصحافة الإستعمارية وموقف الثورة منها، أيضا موقف الأحزاب الجزائرية وموقف المركزيين والمصاليين فجمعية العلماء المسلمين والإتحاد الديمقراطي للبيان وما قامت به الإدارة الاستعمارية من رد فعل عسكري.

والثالث جاء حول الاستراتيجية السياسية والدعائية الفرنسية؛ إبتداء بالحرب النفسية ومصالحها من فرق طبية ووحدات الخاصة بمكبرات الصوت والمناشير (المتعلقة في الجانب الإعلامي والدعائي) ضد الثورة التحريرية، ووحدةالضباط المتجوّلين مع ذكر نماذج عنها. وإنتهاءً بالمصالح الإدارية المختصة، وما إليها من تشكيل ومهام ، تضمّنت الإدارية والإجتماعية والتربوية وكذلك السياسية والعسكرية، وموقف الثورة التحريرية من ذلك كله (كيف واجهتها ثورة التحرير).

أما الرابع تضمّن الإستراتيجية الإقتصادية والإجتماعية التي إعتمدها العدو في محاربة الثورة، حيث تناولها الكاتب في سبعة مطالب، بدأها بسياسة الإصلاحات من إدغار فور إلى ماندیس فرانس، وموقف المستوطنين و الجزائريين منها، ونهاية خرافة القوة الثالثة، وعملية الإدماج مع جاك سوستيل، والإصلاحات في عهد حكومة غي موليه السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والتي كانت في أواخر الجمهورية الرابعة.

أمّا عن الفصل الخامس الذي جاء بعنوان الإستراتيجية القمعية الزجرية الفرنسية ، تناوله من خلال إثني عشر مطلبا جاءت عبارة عن قائمة طويلة لأعمال القمع الإستعماري ، من إنشاء مناطق محرمة وفرض حالة الطوارئ وإقامة المحتشدات والأسلاك الشائكة، مع ذكر سياسة التعذيب ووسائل الإستنطاق التي إستخدمتها فرنسا ضد الجزائريين، كما ذكر موقف فرنسا الرّسمي والشّعبي من ذلك. وتناول أيضا ما يسمّى بالمفرزة الحضرية للحماية ، والجهاز العملياتي للحماية، وذكر مركز الإستعلامات والعمليات وأساليب التعذيب خلال معركة الجزائر.

وأما الفصل السادس ، تحدّث فيه عن الإستراتيجية العسكرية والتّكتيكية الفرنسية، من خلال سبعة مطالب تتمحور حول وضعية الجيش الفرنسي قبيل إندلاع الثورة ، وتكثيف التجنيد الإجباري فتنويع مصادر السلاح وتجديده، وذكر الأساليب والتكتيكات القتالية والمرحلة الأولى من 54-56 بأسلوب رهانات الحرب الكلاسيكية والثانية من عام 1956 إلى 1958 بأسلوب حرب التهدئة وإعادة الأمن. أيضا الحرب الثورية نظرية الحرب المضادة.

والفصل السابع تناول فيه تحديد إستراتيجية الثورة في الميدان العسكري، حيث بدأها بالنشأة التاريخية لجيش التحرير الوطني ، وتطوّر تعداده ودراسة قضية التموين والتسليح، كما أدرج

الأساليب والتكتيكات القتالية لجيش التحرير الوطني، والقدرات القتالية للمجاهدين. والتّطور الذي حصل لجيش التحرير الوطني خاصة بعد مؤتمر الصومام.

والفصل الثامن تحدّث عن إستراتيجية الثورة الجزائرية في الميدان السياسي والتنظيمي، بعد مؤتمر الصومام (إداريا–سياسي)، وأهم نتائجه المنبثقة عن أرضيته، كالمجالس القضائية وتعبئة الجماهير.

وختم بحثه بفصل تاسع ، تناول فيه الإستراتيجية التي إتبعتها الثورة في الميدان الإعلامي والدبلوماسي، حيث تناوله في تسعة مطالب، بذكر الدبلوماسية قبل الثورة وبعدها من حيث الأهداف والمبادئ ، والعمل على تدويل القضية الجزائرية على المستوى المغربي والعربي والإفريقي والآسيوي ، ثم في الأمم المتحدة ، ودبلوماسية الثورة بعد مؤتمر الصومام أيضا أهمية الإعلام الثورية في موجهة الدعاية الإستعمارية و إستراتيجية الثورة الإعلامية بعد مؤتمر الصومام. وبعد خاتمة البحث تناول جملة من قائمة ببيليوغرافية منوّعة،

هذا من حيث الشكل والمضمون الخاص بهذا المرجع. أمّا فيما يخص أين تمّ توظيفه في البحث، فيمكن القول أنه قد تم الإعتماد عليه بصفة رئيسية، في الفصلين الأول والثالث، لما يتضمّنهما من مادة علمية (تاريخية) في إستراتيجية فرنسا لعزل الشعب عن الثورة بإنشاء العديد من الأجهزة الإدارية والعسكرية على حدٍ سواء، لما لهما من أهمية –حسب وجهة نظر المحتل– في عمليات التهدئة، ومحاصرة الثورة من كل الجوانب والميادين (سياسيا، إجتماعيا، إقتصاديا، ثقافيا، نفسيا، إعلاميا، عسكريا..) ، ومن بينها جهاز لاصاص وفرق الحركى والمكاتب الإدارية ، مثل المكتب الخامس والثاني اللّذان يعملان على محاصرة الثورة وإرهاب الشعب..

كما يمكن ملاحظة أن هذا المرجع من الناحية العلمية فهو غني بالمادة التاريخية حول ما يتعلق بالثورة. إلاّ أنّه من الناحية المنهجية، يمكن القول بأنه لم يُراع ى فيه الكرونولوجيا في سرد الأحداث ، ناهيك عن عدم الإكثار من التحليل والتعليق بعض الأحداث المهمة التي تحتاج لذلك.

وبالرغم من أن هذا المرجع تناول العديد من وثائق الثورة التحريرية ، بإعتبارها مصدرا هامًا في تاريخ الجزائر المحتلة ، إلاّ أنه من الناحية العلمية المحضة، لم يأت بجديد، وهذا من حيث التحليل والتعليق اللازمين في ذكر هذه الوثائق، لأنّ التعليق والتحليل يخدمان كثيرا عمليات سرد ،

ووصف حقائق تاريخية خاصةً ما تعلق بتاريخ الثورة الجزائرية، كما أنّ التحليل يعمل على توسيع أفكار الباحث في هذا الميدان، ويزيد عليها أو يُثريها..

L'ARMEE DE LIBERATION NATIONALE EN WILAYA n° 1
« Préface de Madeleine Rebérioux Directrice de recherche »Par : MOHAMED TEGUIA, CASBAH éditions, Alger, Algérie

تناول هذا المرجع مقدمة وثلاث فصول، ففي المقدمة تحدث عن الناحية الجغرافية للولاية الرابعة التاريخية، ووضعية السّكان فيها ومواردهم. أما الفصل الأول، جاء عن الطّلقات الأولى لبطولة المنطقة ، وشجاعة سكانها والعمل الثوري لجبهة التحرير الوطني، وكيف أدّى مؤتمر الصومام في تنظيم الثورة من حيث الهيكلة التنظيمية الجديدة ، كما تحدّث أيضا عن حياة وحدات الجيش التحرير الوطني وطرق قتاله، خاصّة ضد المصاليين أو بما يسمى الحركة الوطنية الجزائرية، مع ذكر إستشهاد قائد هذه الولاية السادسة ، وذكر أزمة التسليح التي واجهتها الثورة خاصة في بدايتها. وقد تناول أيضا الجانب الصّحي والإجتماعي لهذه الولاية ، وتوظيف جانب الإعلام خصوصا عن طريق الإذاعة (إذاعة صوت الجزائر)، وقد تطرّق أيضا إلى حياة مناضلي ومجاهدي الجبهة وجيش التحرير الوطني في الجبال، وكيف واجهوا خطورة عمليات بلحاج المناوئة للثورة . كما تحدّث أيضا عن الإجتماع الذي تمّ بين مختلف قائدي الولايات التاريخية.

أما الفصل الثاني: تناول فيه وقت المحنة الكبرى من 1959-1962؛ حين تحدّث عن المصالح الإدارية المختصة الفرنسية، بالإضافة إلى مخطط شال، ودور المرأة الجزائرية في جبال الولاية الرابعة التاريخية..ثم تناول بعد ذلك المسائل المتعلقة بين الداخل والخارج من حيث سياسة الجبهة في علاقاتها الخارجية في بسط قضيتها دوليا ، وإرغام الجنرال ديغول في التفاوض..

أما الفصل الثالث؛ فقد تناول فيه عمليات وقف إطلاق النار في الولاية الرابعة ، مع ذكر المنظمة السّرية المسلّحة الفرنسية. كما تحدّث أيضا عن أزمة صيف 1962 . مختتمًا هذا التوليف بخاتمة ، ومجموعة من الملاحق المتعلقة بتاريخ الولاية الرابعة، والثورة التحريرية.

الصعوبات:

وفي حقيقة الأمر مهما تيسّرت الظروف لكل عمل علمي وعملي، فإنه لا يعني أنّه يتم دون مواجهة العديد من المشاكل والعراقيل متمثّلةً في بعض الصعوبات أهمها:

- موضوع البحث يحتاج إلى الإعتماد على المصادر بدرجة أولى، وهذا ما لاقى البحث صعوبة في إيجادها من حيث الإعتماد على شهادات مجاهدي الثورة.. فعملية التواصل معهم صعبة للغاية ..
- عدم وجود أرشيف خاص بالولاية له علاقة بذات الموضوع (أرشيف الولاية/تبسة).
- ندرة البحوث أو الدراسات التي تهتم بمثل هذه المواضيع (تناول الثورة بمنطقة تبسة بالتفصيل).
- عملية تصوير آثار (مقرات) لاصاص في منطقة تبسة غير مسموح بها لأن أغلبها أصبح مراكز تابعة للجيش الوطني أو مقرات إدارية للدولة.
- شح المكتبة الجامعية لجامعة تبسة لمواضيع الثورة بصفة عامة، وموضوع البحث بصفة خاصة.

الفصل الأول

الفصل الاول: سياسة روبير لاكوست في قمع الثورة الجزائرية (1956 – 1958)

المبحث الأول: في الجانب العسكري

المطلب الأول: الإجراءات الاستثنائية العسكرية

المطلب الثاني: حرب التهدئة

المطلب الثالث: الحرب المضادة

المبحث الثاني: في الجانب السياسي

المطلب الأول: محاولة عرقة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: المفاوضات السرية شبه الرسمية سنة 1956.

المبحث الثالث: في الجانب الإداري

المطلب الأول: سياسة الحرب النفسية.

المطلب الثاني: سياسة التقسيم الإداري

المطلب الثالث: قانون الإطار

المبحث الرابع: في الجانب الاقتصادي

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الثاني: الصحراء الجزائرية ومصالح فرنسا الاقتصادية

المطلب الثالث: الإجراءات الاقتصادية من خلال قانون الإطار

المطلب الرابع: خطة الآفاق العشارية

المبحث الخامس: في الجانب الاجتماعي

المطلب الأول: خلق فرص عمل

المطلب الثاني: الحماية الاجتماعية

المبحث السادس: أسباب فشل سياسة روبير لاكوست في الجزائر

المطلب الأول: على المستوى الديبلوماسي

المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي

المطلب الثالث: على المستوى العسكري

المطلب الرابع: على المستوى الاجتماعي

مدخل تمهيدي:

تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر

لقد عرفت فرنسا ع ند تسلم حكومة غي مولي السلطة توتّرا سياسيا، ويلاحظ أن تعاظم الثورة الجزائرية هو السبب الذي أوقعها فيه ، فقد دفعت بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر ، فعُزِلت في الأمم المتحدة ، وأثّرت في علاقتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة ، وهذا ما جعلها مهدَّدة بالإنهيار السياسي ، وقد نتج عن ذلك وقوع إختلاف حاد بين المسؤولين الفرنسيين في كيفية معالجة القضية الجزائرية ، ممّا تسبّب في إنقسام الحكومة الجديدة على نفسها إلى تيارين رئيسيين:

فالجانب الأول: يدعو لبقاء الجزائر فرنسية وعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والقضاء على الثورة ، وذلك بتقديم صلاحيات مطلقة للجيش الفرنسي في الجزائر.

أماالطرف الآخر: فكان يؤيد للتفاوض مع الجزائريين وإنهاء الحرب الجزائرية المنهكة للإقتصاد الفرنسي، وبتعيين غي مولي سرعي الرأي العام الفرنسي والجزائري ، كان هناك شعور بأنه سوف يَنتهج سياسة المصالحة ، وذلك حسب التصريحات التالية: "إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كل شيء ، العمل من أجل إعادة السلم "[1]، ومن أجل تحقيق ذلك قام بتعيين الجنرال كاتروا المعروف بنزاهته وإعتداله ، من أجل التخلّص من حرب الجزائر التي وصفها في حملته الإنتخابية بأنها حرب غبية وبدون مخرج[2] .

وفي أول زيارة لِ ـ غي مولي للجزائر يوم 1956/02/06م ، واجهه المستوطنون بمظاهرات عدائية، ولم يكتفوا بذلك ، بل قاموا بإذلاله عن طريق رميه بالقاذورات والنفايات بما فيها البيض المعفّن والصّراخ ضدهبكل الألفاظ الجارحة ، وكان ذلك اليوم بمثابة يوم إستسلام

(1)- جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،م4 ، منشورات وزارة المجاهدين ،ص 297.

(2)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.ص 416.

وإنقلاب خطير في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا، وبسرعة مذهلة إستسلم غي مولي أمام المتطرّفين[1] ، وقام بعزل كاترو يوم 02/06/ 1956م، وتخلّى بذلك عن برنامجه الذي أعلنه في الجمعية الوطنية ، وأسند المنصب لـ "روبير لاكوست" ذي السّمعة البائسة الموظّف البسيط ، الذي كان يشتغل في الميدان النقابي ، حيث إنضم إلى الحزب الإشتراكي وتمّ تعيينه برتبة وزير مقيم بالجزائر، هذا الأخير الذي جلب معه أصدقائه المقرّبين إليه و منحَهم مناصب راقية في الجزائر، وفي وقت قصير صار لاكوست المتكلّم باسم الأوروبيين والمدافع عن مصالحهم إلى درجة أنه قام بطرد اليساريين الذين يتعاطفون مع الثورة الجزائرية .

ويمكن أن نقول أنّ أمام هذا التوتر والإختلاف السابق الذكر ، كان الحل هو إعطاء روبير لاكوست صلاحيات إتخاذ أي قرار مهما كان نوعه من أجل إعادة النظام في الجزائر، وذلك بعد أن وافق عليه جميع الأعضاء الشيوعيين للمجلس الوطني الفرنسي في 12 مارس 1956 ، وعلى إثر ذلك صار الوزير المقيم لاكوست يمتلك كل السلطات الديكتاتورية [2] ، وبذلك تم فتح عهد جديد إلتحم فيه الفرنسيون (يساريون ويمينيون) صفًا واحدًا ضد الجزائر ، مُسخِّرين كل ما لديهم من وسائل قمعية للقضاء على الثورة الجزائرية[3].

وقد سعى روبير لاكوست إلى تحقيق ما أسماه بالتهدئة العامة للجزائر ، والتي شملت جميع المجالات سواء السياسية منها أو العسكرية وحتى الإقتصادية والإجتماعية، وقد أكّدت على ذلك جريدة النجاح :" روبير لاكوست يؤكّد من جديد سياسة التهدئة العامة ، سياستنا هي قبل كل شيء سياسة التهدئة العامة ، وهذه السياسة تتطلّب وسائل عسكرية متزايدة ...وتتطلب أن تُنجز إصلاحات أساسية في الميدان الإجتماعي والإقتصادي "[4]، وذلك بـإتخاذ مختلف الأساليب والإجراءات .

---

(1)- هرفي مامون وباتريك روتمان، حملة الحقائب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2011 ، ص 54.

(2)- محمد عباس، نداء الحق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 127.

(3)- جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، حربنا التحريرية كما تراها الصحافة الألمانية، ع 15، بتاريخ 1958/01/01، ص 03.

(4)- جريدة النجاح القسنطينية، العدد 1376، 7 مارس 1956، ص 01.

إذن فما هي الإستراتيجية التي طبّقها روبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية؟

المبحث الأول: في الجانب العسكري

المطلب الأول: الإجراءات الإستثنائية العسكرية

حشد القوات العسكرية:

لقد أعطى روبير لاكوست الأولوية للقضاء على الثورة الجزائرية للإستراتيجية العسكرية ، وبعدها يمكن التفكير في الإصلاحات السياسية المطلوبة ، ولقد وُضعت بين يديه إمكانيات هائلة لإنجاز المهمة ، وهو ما جعله يتجرّأ ويعلن عن بدء "الربع ساعة الأخير"[1]، وبهذا يمكن أن نقول أن إستراتيجيته تعتمد على كل ما تملكه فرنسا من قوى عسكرية مادية وبشرية ، إنها إستراتيجية القوة المطلقة ويظهر ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به في جريدة "لوموند" الفرنسية يوم 1956/04/30 ، قائلا : "تعتمد سياستنا في الجزائر على تنفيذ مخطّط التهدئة العامة...على أن هذه التهدئة تتطلب أسُسا عسكريةً ثابتةً".

بالإضافة إلى قانون السلطات الخاصة في 12 مارس 1956 ، و من أهم مبادئه : تعبئة الطّاقات العسكرية، إستدعاء الإحتياطي، إستخدام المجندين في إطار الخدمة العسكرية، وجميع الإجراءات الإستثنائية بهدف إعادة، إضافةً إلى ما جاء في المرسوم التطبيقي (247/56) ، و ينص هذا القانون على : رقابة الصحافة ، توسيع صلاحيات العدالة العسكرية ، التفتيش في كل وقت ، إقامة مناطق محرمة ، و هو الذي أُطلق عليه روبير لاكوست قانون العقوبات قائلا:" لا يمكن أن نحارب وقانون العقوبات في الجيب "[2].

(1)-Charles Henri Favrod, La Révolution Algérienne, edition Dahlab, Algérie, 2007, P 431.

(2)- مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 306.

كما تم تعيين ماكس لوجون قائد للقوات البرية والبحرية والجوية:" إنّ كاتب الدولة للقوات المسلحة البرية ماكس لوجون تلقى إنتدابا من وزير الدفاع ، ليضمن التنسيق بين الجيوش الثلاثة التي تقوم بالعمليات العسكرية في الجزائر لحفظ الأم" [1].

وقد فَتحت تلك القوانين أمام الجيش الفرصة للتدخّل في الشؤون السياسية والسيطرة على الوضع بالجزائر، لأنها تُعتبر في نظرهم ثمينة لمحو عار الهزائم السابقة التي لحقت بهم .

فبمجرد منح روبير لاكوست السلطات الخاصة ، شَرع هذا الأخير في حشد قوات عسكرية ضخمة، و إستجابت له الحكومة الفرنسية ، وبدأت الإمدادات الفرنسية تتلاحق إلى الجزائر، وقد بلغ عدد الجنود في مارس 1956 حوالي 190000 جندي ، إلى 373000 جندي في أول جوان من نفس السنة [2]، أما على مستوى الأسلحة فقد سعى روبير لاكوست إلى تعزيز سلاح الطيران العسكري بالحصول على طائرات هيليكوبتر، وذلك بعقد صفقات مع حلفاء فرنسا التي علّق عليها لاكوست أمالاً كبيرةً في إيقاف المقاومة ، وعلى سبيل المثال تخلّت الشركات البلجيكية في أفريل 1956 عن كل ما تملكه من طائرات هيليكوبتر للحكومة الفرنسية، حيث قال في هذا الصدد لاكوست في ندوة صحفية بمدينة الجزائر :" وبيّنت أيضا ضرورة الجهد العسكري الكبير، وهنا أفكّر في طائرات هيليكوبتر [3] ".

وقد أصبح بذلك عدد الجنود التابعين لسلاح الطيران 55750 جندي[4]، إضافة إلى هذا تم بناء العديد من المطارات ، وقد تعزّز ذلك بتلك الإعانات التي قدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وإستعمال فرنسا لعتاد الحلف الأطلسي وذلك حسب ما ذكرته جريدة المجاهد:" لقد حشدت في الجزائر أكثر من خمسمائة ألف جندي مدجَّجين بالأسلحة الأمريكية التي أُعدَّت لمنظمة الحلف الأطلسي ، وهي عازمة على أن تصل بهذا العدد إلى ثمانمائة ألف عن قريب "

(1)- Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre, office des publications universitaires, Alger, P 235.

(2)- محمد صالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 121.

(3)- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 411.

(4)- جريدة النجاح القسنطينية، ع:1381، 24 مارس 1956، ص 01.

، وفي 1956/05/24 أعلن روبير لاكوست عن وصول 17طائرة هيليكوبتر ثقيلة و 100 من الطائرات الخفيفة إلى الجزائر[1] .

❖ عملية الأمل والبندقية :

وبعد الإجراءات العسكرية التي إتخذها الوزير المقيم روبير لاكوست في تقوية التواجد العسكري الفرنسي في الجزائر، شرع في تنفيذ العمليات العسكرية وأول عملية قام بها بالتنسيق مع ماكس لوجون هي عملية الأمل والبندقية، وهي عبارة عن عملية تمشيطية واسعة في منطقة القبائل من أجل محاصرتها حتى لا يتمكن جنود التحرير الوطني من الإفلات من قبضته، حيث شارك في تلك العملية 30000 جندي والعشرات من قاذفات القنابل وطائرات الهيليكوبتر، لكن إنتهت تلك العملية بالفشل ، بسبب إنتقال جيش التحرير الوطني إلى منطقة أخرى ، أمّا السكان فإنهم قد إتّبعوا تعليمات جيش التحرير الوطني ، حيث إتخذوا مخابئ لهم في باطن الأرض.

التقسيم العسكري الكادرياج :Quadrillage

ويهدف إلى تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة ثم القيام بمحاصرة هذه المناطق وتمشيطها الواحدة بعد الأخرى ، وكان لاكوست قد حشد لهذا الغرض قوات عسكرية ضخمة ، وأكّد أنّ هذا البرنامج الجديد سيُمكّنهم من تحقيق التهدئة وإستحداث المنطقة المثالية .

وقد دعم الكادرياج بمراكز في أماكن عديدة من الوطن، حسب المجاهد: "جُعلت مراكز الكادرياج الشهيرة في أماكن عديدة من التراب الجزائري "[2] ، ولكن خطته فشلت في محاصرة جيش التحرير ، ووصل صيف 1956 دون أن يعود الأمن والهدوء إلى المنطقة الثالثة ، حيث وعد بإجراء إنتخابات بها في نهاية عام 1956 ، وحاول ضرب حصار على المنطقة وسلّط

(1)- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1 ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر،9911، ص 412.

(2)- جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، حربنا التحريرية كما تراها الصحافة الألمانية،ع: 15، بتاريخ 1958/01/01، ص 06.

على سكانهم الجوع ، فإعتقد الفرنسيون أنهم يسيرون في إتجاه إيقاف زحف الثورة وأن المسألة هي مسألة وقت ريثما يتم إنتشار القوات الضخمة القادمة من فرنسا وتحديد مراكزها ، و هذا ما جعل المقيم "شامبيكس" كاتب الدولة الفرنسي للداخلية المكلف بالجزائر يقول في 16 ماي 1956:"إنني أعتقد أننا سنكون في نهاية الصيف سادة الموقف "، وقد أطلق على تلك العمليات التي أخفتها تحت عناوين "الراتيساج" حسب المجاهد، أي (الحصار ، إضافة إلى غارات الطيران المكثفة).

المطلب الثاني: حرب التهدئة

بعد تلك الإجراءات التي إتخذها روبير لاكوست ، بدأت تتّضح ملامح سياسة التهدئة التي إعتمد في تحقيقها على مختلف الأساليب المادية والمعنوية ، والتي من خلالها تم تقسيم البلاد إلى مناطق محرّمة وأخرى هادئة ، فالمناطق المحرمة لا يجوز لكائن حتى أن يتحرّك فيها ، لأنّها ميدان مفتوح للقصف الجوي والمدفعي ليلا ونهارا، أمّا في المناطق الهادئة فقد جُمع فيها السكان في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة يعيشون فيها تحت حراسة مشددة[1].

- معنى حرب التهدئة :

إن حرب التهدئة هي حرب تُطبّق وفق خطط جهنّمية شبيهة بإستراتيجية "الثعبان الذي يلتف حول فريسته " ليخنقها ويقطع أنفاسها قبل أن يلتهمها، وقد كَلّف لاكوست المؤسسة العسكرية للقيام بها[2] ، أو بأسلوب آخر هي خلق علاقات إنسانية مع السكان بواسطة التواجد العسكري المكثف، ممّا يسمح بإعادة الثقة المف قودة بين الجزائريين المغرّر بهم والمستعمرين الفرنسيين، ثم تليها مرحلة تقديم مختلف أنواع المساعدات للسكان وعلى جميع الأصعدة التعليمية والإقتصادية والإجتماعية [3] ، وبهذه الطريقة يمهّد لإعادة وضع النّظم السياسية

(1)- جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، م4 ،منشورات وزارة المجاهدين ، ص 301.

(2)- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجه الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 22.

(3)- غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، دار هومة ،الجزائر ، 2012 م، ص 361.

والإدارية الجديدة ، ويمكن أن نقول أن هذه الإستراتيجية يصعب التمييز من خلالها بين العمل العسكري والعمل السياسي نظرا للأساليب التي تعتمد عليها ، فهي إضافةً إلى الأسلوب العسكري نجدها تعتمد على العمل النفسي الدعائي لمحاربة الأفكار التي زرعتها جبهة التحرير الوطني في عقول الشعب.

- مبادئها:

وقد حدّد روبير لاكوست في خطاب له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في 1956/06/02 المبادئ التي تقوم عليها سياسة التهدئة :

- حفظ حياة وأملاك كل شخص.
- تحرير الجزائريين من الرّعب المسلط عليهم.
- التحكّم في توجّهات ومواقف الرأي العام الداخلي.
- التحضير لإتفاقيات مستقبلية ، لتمكين بناء الجزائر الجديدة في إطار المجموعة الفرنسية[1] .

- أساليبها :

لقد إعتمد روبير لاكوست في تطبيقه لسياسة حرب التهدئة على إستعمال الأسلوب النفسي الدعائي كمرحلة أولى ، أمّا المرحلة الثانية فتمثّلت في القيام بإجراءات ذات طابع إجتماعي لهدف تحسين صورة المستعمرين الفرنسيين في عقول الجزائريين ، وهذا عن طريق بعض الجمعيات الوطنية الفرنسية الخاصة و العامة ، مثلا: منظمة الصليب الأحمر الفرنسي ، جمعية الصداقة الإفريقية ، تقديم مختلف المساعدات المادية للسكان لتحسين ظروفهم ، حيث كان يهدف من وراءها إلى تدمير البِنَى التّحتية التنظيمية والعسكرية للثورة الجزائرية .

(1)- غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 362.

وتعتبر هذه الحرب من أخطر أنواع الحروب نظرا لتأثيرها النفسي، وقد كان للإستراتيجية السياسية دورا كبيرا في دعم الإستراتيجية العسكرية والتي وظّفها لاكوست ، وهي أهم ما ميّزت إستراتيجيته في القضاء على الثورة ، فقد وظّف لاكوست العمل النفسي في دعم العمل العسكري ، رغم أنّه أسلوب سياسي نظرا لأهدافه التي حدّدها قائلا في 02 جويلية 1956 أمام المجلس الوطني الفرنسي:" إن عمل التهدئة ليس عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي يبحث عنه ...إن العمل النفسي ى عتمد على جذب النفوس والقلوب وتحضير إتفاقيات المستقبل ، ذلك أننا نريد إنجاز جزائر جديدة ، جزائر في الإطار الفرنسي"[1].

فالحرب النفسية من أخطر الحروب التي تمس جميع المجالات ، حيث أنها تبدأ ببداية الحرب وتنتهي معها، هذا ما أعطاها صفة الشمولية ، وسوف نتحدث عن هذا بالتفصيل في المبحث الثاني ضمن الإستراتيجية السياسية.

المطلب الثالث: الحرب المضادة

بعدما حاول لاكوست القضاء على الثورة من خلال حرب التهدئة التي إعتمد من خلالها على أسلوبين العسكري والآخر سياسي نفسي ، محاولاً بذلك إقرار السِّلم والهدوء في الجزائر، ولكن ذلك لم يُجدي نفعًا أمام تصاعد المد الثوري التحرري ، مما جعل روبير لاكوست يسعى إلى تحقيق التهدئة بأسلوب آخر ، والمتمثِّل في الحرب المضادة بداية من عام 1957م ، فماذا نقصد بالحرب المضادة؟ وما هي أساليبها؟

- مفهوم الحرب المضادة

نقصد بها تطبيق نفس طرق وأساليب الخصم، ولقد تبنّى الإستعمار الفرنسي هذا النوع من الحرب بعد فشله في إخماد الثورة رغم إرتكابهم لمختلف أعمال القمع و التقتيل ، لإعطاء الصّفة الشرعية .

(1)- شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 307.

ولتبرير سياستها تلك في الجزائر عمدت السلطات الفرنسية إلى إعتبار أنّها تخوض حربا ثورية عالمية يشنّها العالم الشيوعي الشرقي على العالم الرأسمالي الغربي ، وذلك بإثارة البلدان المستعمرة للتحرر، وهو ما يحدث في الجزائر حسب رأيها ، ومن ثم فهي تحمي العالم الحر من الخطر الذي يهدّدها من طرف الحركات الثورية المدعَّمة بالشيوعية العالمية ، وليست محاربةً لشعب يريد الإستقلال.

ولكن في الحقيقة إن لجوءها إلى الحرب المضادة ما هو إلا أسلوب آخر يبرّر فشل سياستها السابقة، وبالتالي فُرض عليها أن تبحث عن حلٍ آخر ، خاصةً وأنها على وشك الإنهزام مثل إنهزامهم في معركة ديان بيان فو Fou Bien Fou التي وقعت عام 1954 في الفيتنام ، التي إنهزم فيها الفرنسيون وتخلَّوا عن مستعمراتهم[1] .

ـ وسائلها :

إن الحرب المضادة تعتمد بالدرجة الأولى على القوة العسكرية الضخمة لإضعاف السكان بوسائل الإرهاب الممكنة ، وشنّ عمليات عسكرية وبوليسية وضربات جوية يومية على القرى والمداشر والجبال، ثم تعميم المناطق المحرمة وفصل السكان عن الثوار، وبالتالي إحداث حصار إقتصادي عليهم ولتحقيق ذلك يجب إتباع ثلاث خطوات رئيسية : إبادة الوحدات العسكرية للعدو، تدمير المنظمة السياسية- العسكرية للثورة ، والحصول على معلومات عن الثوار بمختلف الوسائل منها : التعذيب، التصفية، القتل الجماعي، الإختراقات[2] ، وعليه يمكن أن نقول أن وسائل الحرب المضادة إختلفت سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وأهمها:

- ✓ إنشاء خط موريس
- ✓ القرصنة الجوية
- ✓ إقامة المعتقلات

(1)- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 240.

(2)- غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 368.

- ✓ إقامة المحتشدات
- ✓ الأجهزة العسكرية
- ✓ التعذيب ووسائل الإستنطاق
- ✓ الحرْكة

وسنتطرق إليها بإسهاب في الفصول الأخرى

- **خط موريس :**

محاصَرةً للثورة وعزلها عن جيرانها تونس والمغرب ومنع مرور الأسلحة عبرها، أعلنت حكومة غي مولي أنّ من حقها وطبقا لأحكام القانون الدولي مطاردة الثوار، ولممارسة هذا الحق قامت ببناء خط موريس.

تعود فكرة إنشاء هذا الخط ، إلى الجنرال "فانكسام Vanuxem ، قائد منطقة الشرق القسنطيني ، الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية ، غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا في ماي 1945م هناك ، لكنّ الفكرة بقيت في ذهنه وراودته في بداية الخمسينيات ، و هكذا طبّقت هذه الفكرة الجهنّمية في الجزائر على يد "أندري موريس" وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونوري " ، الذي إقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية المغربية التونسية في نهاية عام 1956م و بداية 1957م، وهذا بعد تقديمه هذا المشروع للبرلمان الفرنسي الذي صادق عليه ، فأصبح هذا المشروع يحمل إسم صاحبه " خط موريس" ، كما عرف ب"سد الموت" أو "السد القاتل" أو "الثعبان العظيم".

إنطلقت الأشغال في أوت 1956م وهذا في عدة مناطق ، لتمديد الخط المكهرب بواسطة الأسلاك الشائكة، التي يصل طولها إلى حوالي 750 كلم من عنابة إلى رقرين. ليصل إلى الصحراء الجزائرية ، وعلى عرض يتراوح من 30 إلى 60 م ، و من الغزوات إلى عين الصفراء على طول نفس المسافةتقريبا[1].

(1)- علي زغدود، 25 سنة من الحرية والتقدم، جريدة المساء، 4 جولية، 1987، ص 6.

هذا الخط الذي لاقى إهتماما كبيرا من طرف روبير لاكوست ، ويظهر ذلك من خلال التعزيزات التي حصل عليها والتي عُرفت بمخطط لاكوست[1]، وذلك بعد أن زار الحدود وإطّلع عليها، ولقد شرعت القيادة العسكرية في إنجازه في 07 فيفري 1958 حيث إشتمل على المحاور التالية:

1. متابعة الأشغال التي لا تزال في طور الإنجاز ، والتي تتمثل أساسا في صيانة الشبكة "الأسلاك الشائكة" والمراكز الكهربائية ، وإنشاء أرضية للتدخل والمراقبة ، وإنشاء خمسة مراكز رادار ، إضافة إلى إنشاءه طريق يربط بئر العاتر بنقرين.
2. توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة، إذ طَلب لاكوست وألحّ على ضرورة توفير الأجهزة الكهربائية وكذا الألغام والأضواء الكاشفة التي يتطلّبها الخط المكهرب، حيث حُدّدت الإحتياجات في الأنواع الآتية :
   أ - 30 ضوء كاشف بـ 15 كيلوواط .
   ب -10 أضواء بحرية كاشفة من 60 سم .
   ت -30 ضوء كاشف من 30 سم.
3. تكثيف شبكة الإتصال بواسطة الراديو، حيث أسرع لاكوست إلى توجيه الدعوة إلى القيادة العسكرية قصد تنظيم نظام المواصلات على الحدود الجزائرية الشرقية لإحكام القبضة الإستعمارية على هذه الجبهة إنطلاقا من البحر شمالا إلى مداخل الصحراء جنوبا.
4. تجهيزات ضوئية ما تحت الأشعة الحمراء : حيث لم يُغفل لاكوست هذه الأجهزة نظرا لدورها في تحسين وتطوير الملاحظة ، بل وتسهيلها للقذف المدفعي.
5. توسيع شبكة الأسلاك الشائكة إلى جنوب الماء الأبيض وذلك بتوسيع الخط المكهرب وتوسيع شبكة الرادارات ، لكي تتمكّن القوات الإستعمارية من ضبط وتحديد لأي جسم متحرك[2]، و كما ضمن مخطط لاكوست وضع بطاريات.

(1)- جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 74.

(2)- جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية، المرجع نفسه، ص 75.

6. التحسين التقني للخط المكهرب ، والذي تشمل ثلاث تحسينات: الأولى إعتماد الإكثار من الألغام ، الطائرة لكشف عناصر جيش التحرير الوطني ، وتوزيع الطاقة على نحوٍ أكثر مرونةً بين مختلف مناطق الخط المكهرب.

ولقد كلّف هذا الإنجاز الكثير بالنسبة لخزينة الدولة ، لأنه يتطلب توفير إمكانيات مادية ومالية وبشرية كبيرة لإنجازه على نحو سريع بدايةً من السابع فيفري 1958م ، لكنه فشل في تحقيق جميع الأهداف بسبب الألغام التي لا تشتغل بشكل جيد، كما أنها تغوص في الأرض نتيجة للعوامل والمؤثرات الخارجية كالأمطار والثلوج ، ولكنّه يعتبر أخطر إجراء إتخذه لاكوست لمنع جبهة وجيش التحرير من الحصول على مختلف الإمدادات ، وكذلك منع الإتصالات بين الداخل والخارج بالنسبة للثورة الجزائرية.

- **القرصنة الجوية:**

أما على المستوى الجوي فقد كانت حادثة إختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 ، التي كانت تحمل قادة الثورة وكان عليها أن تمر عن طريق بالما الإسبانية ، لكنّ الطائرة أُجبرت بالنزول بمجرد دخولها الأجواء الجزائرية [1]، وبهذا العمل كانت تظنّ أنها قضت على الثورة بقضائها على قادتها السياسيين ، إلا أن الرأي العام العالمي إعتبر إختراق المجال الجوي للمملكة المغربية بمثابة قرصنة جوية ندّدت به الكثير من البلدان [2] ، هذه القرصنة التي قامت بها المخابرات العسكرية الفرنسية دون علم غي مولي و لاكوست ، وأثبتت بذلك على مدى قوتها وقدرتها على إتخاذ الإجراءات العسكرية المناسبة بدون إستشارة رئيس الحكومة والوزير المقيم، وقد تسببت تلك العملية في الضغط على حكومة غي مولي وإتهامها بتهاونها في القضاء على الثورة ، وعلى إثر ذلك تم تعيين الجنرال راوول صالان Raoul Salon قائدا عاما للجيش الفرنسي بالجزائر في ديسمبر 1956 ، وفي 1957/05/21 سقطت حكومة غي مولي ، و جاءت بعدها حكومة بورجيس مونوري التي منحها المجلس الوطني الثقة يوم 12 : جوان

(1)- مقلاتي عبد الله، مؤتمر المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956، مجلة المصادر، ع: 16، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، 2007، ص 188.

(2)- جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 – 1962، دار القصبة للنشر، 2009، ص 477.

1957م بـ 240 صوتا ضد 194 صوت ، من أجل إستكمال الإستراتيجية العسكرية من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، وقد إحتفظ لاكوست بمنصبه خلال عهده وواصل حربه المضادة.

- **المعتقلات:**

تعتبر المعتقلات من أهم الأساليب التي إستعملتها السلطات الفرنسية في محاربة الثوار التي تطورت مع مرور الوقت ، فبعدما كانت تقوم بحشد الجزائريين في السجون ، أصبحت في الفترة الممتدة من سنة 1956-1958 عبارة عن مراكز خاصة للإستنطاق ، وأخرى للمشتبه فيهم ، وأخرى للجزائريين الخطرين على الأمن العام ، وأخرى كمراكز للإيواء ، وقد إرتفع عدد المعتقَلين في مراكز الإيواء من 7000 في سنة 1957إلى 20000 في مارس 1958، ففي 11 أفريل 1957 ، رخّصت تعليمة لاكوست للمحافظين والمفتشين أن يفرضوا الإقامة الجبرية على كل شخص يهدّد الأمن والنظام العامّين . وإبتداءً من سنة 1957 تزايدت وتنوّعت المعتقلات في الجزائر ، حيث يتم إعتقال المشتبه فيه في مركز القسم من أجل الاستنطاق لمدة تتجاوز الشهر الواحد ، وقد كانت ظروف الإعتقال جهنّمية تختلف حسب نوع المركز ولا يَعرف المعتقَل مصيره إذا دخلها .

وفي 26 جويلية 1957 ، أُصدر قانون يُمدّد مفعول قانون 1956/03/16م ،المتعلق بالسلطات الإستثنائية ، كما يُسمح لوزير الداخلية أن يَفرض الإقامة الجبرية في إقليم فرنسا على كل من له علاقة بحرب الجزائر، كما يُسمح للأمن أن يقوم بالتفتيش ليلا ونهارا للبحث عن مرتكبي المخالفات المذكورة في القانون[1].

- **المحتشدات :**

من خلالها تمّ ترحيل مئات الآلاف من السكان الجزائريين من ديارهم ووسائل عيشهم ، وتركهم بدون شغل وبدون تعليم أولادهم ، وإحراق الغابات وقنبلة المناطق الآهلة بالسكان [2]، ،وبعد تجميعهم يتعرّضون إلى غسلٍ المخّ ، وذلك لتمجيد فرنسا وحضارتها وقوتها ولشتم الثورة

(1)- بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 414 – 415.

(2)- خميسي سعدي، معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013، ص 33.

التحريرية، كما قاموا من خلال تجنيد بعض الشّبان ضدّ الثورة عن طريق إستغلال وضعيتهم الإجتماعية المأسوية ، وقد تطوّرت أعدادها في السنوات القادمة بداية من سنة 1959م.

- **الأجهزة العسكرية الممارسة للتعذيب**

لقد تأسّست مع بداية سنة 1957م أجهزة عسكرية بـإندماج مصالح المخابرات للبوليس والجيش، مشكّلةً أجهزة متخصصة في التعذيب أهمها:

1. جهاز الحماية العمرانية (D.P.U) :

هو جهاز يساهم في التعذيب والإضطهاد داخل المدن العمرانية الكبرى ، تمّ تأسيسه من طرف مصالح روبير لاكوست في 04 مارس 1957 ، فهو بمثابة بوليس إضافي معظمه من الأوروبيين العنصريّين ، الذين كانوا في المنظمات العنصرية Centre Terrorisme على رأسهم Kovacs ، و بإنشاء هذا الجهاز أصبح كل منزل أو مجمّع سكّاني أوروبي في المدن الكبرى له مسؤولٌ منهم ، ولكلِّ منزل أو مجمع سكاني للجزائريين مسؤولٌ جزائري ، وذلك من أجل مراقبة تحرّكات الوطنيّين والجزائريين عامة بما فيهم الأوروبيين ، ويخضع هذا الجهاز لسلّم هرمي بالتدرّج .

فهي تهدف إلى القضاء على المنظمة السياسية الجزائرية ، وبالتالي القضاء على الثورة عن طريق نقل المعلومات والأخبار إلى مصلحة الإستخبارات والعمل ، وبناءا على تلك المعلومات حتى وإن كانت قليلة أو تافهة يتم إلقاء القبض عليه ونقله إلى مركزها المجهّز بقاعة للتعذيب من أجل الإستنطاق ، بحيث تعمل تلك المنظمة في سرّية تامّة.

2. مركز الإستعلامات والعمل (C.R.A):

هي عبارة عن أجهزة وُضعت على مستوى التّجمعات السكانية أي (الدائرة) ، تهدف إلى تحقيق الإستمرارية والتدخل الموحّد لمصالح المخابرات "أفراد أو منظمات أو وحدات "[1] ، وُضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية ، وتحت إشراف المكتب الثاني 2ème bureau لقيادة الأركان

(1)- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 49.

العليا، وعلى رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير الوطني، ولتحقيق ذلك تعمل تلك المراكز وفق خطة محكمة ، وقد أكّد روبير لاكوست على ضرورة تأسيسها ، وإثر ذلك صدر مرسوم 11 أفريل 1957 ، ومما جاء فيه:" أهمية تنظيم مراكز الإستنطاق موحّدة ، أين يكون الجيش ومصالح البوليس المختلفة تعمل جنبا إلى جنب وهذا للإسراع في التحقيقات".

وتنفيذا لهذا المرسوم أُنشئت عدة مراكز في الجزائر ، بلغ عددها عبر كامل التراب الوطني مابين 1958 و1959 حوالي 80 مركزا ، تقوم بالبحث عن المعلومات والإستنطاق عن طريق التعذيب..[1]

3. جهاز التدخل من أجل الوقاية (P.O.D):

أو ما يسمى بجهاز الإستنطاق على الساخن ، وهو فرع من فروع مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية التي تأسّست أثناء معركة الجزائر، وهي وليدة تلك المنظمة الإرهابية القمعية القائمة على مستوى ناحية الجزائر،

أو بمفهومٍ آخر هو تنظيم عسكري يدخل في نطاق الحرب الحديثة[2] ، حيث تطبّق المنظمة العسكرية الفرنسية في محلاتها عمليات التعذيب بأقصى درجة من الوحشية.

بتظيم DOP يشبه العنكبوت الذي لا يفلت من يده أحد ، يمكنه معرفة أي حركة تقوم بها جبهة التحرير الوطني من القاعدة للقيادة ،لأنه يتواجد في المناطق التي تنشط فيها الخلايا الثورية للجبهة، يتكوّن من عشرين عسكريٍّ ، إضافة إلى ثلاث مترجمين وكاتبة يتم إنتقائهم بعد فحص بسيكولوجي وأخلاقي واسع ، ولهم بذلة عسكرية خاصة بهم داخل وخارج المراكز.

مراكز (DOP) معزولة تتكوّن من عدة زنزانات ، فكلّ مشتبهٍ أُلقي عليه القبض يحوَّل إليها لإستنطاقه بإستعمال مختلف أساليب التعذيب التي أصبحت تتطوّر حسب ميولاتهم وحسب

(1)- رشيد زبير، المرجع نفسه، ص 49.

(2)- رشيد زبير، المرجع نفسه، ص 53.

تطور الثورة ، ولم يكتف بالتعذيب بل تعدّى إلى الإغتيالات، وأصبحت تلك المنظمة الوحيدة التي تقوم بتلك الأعمال منذ سنة 1957 على المستوى الوطني .وتهدف تلك الأجهزة إلى تفكيك التنظيم الإداري والسياسي لجبهة التحرير في كامل التراب الوطني [1]، والحصول على معلومات وأخبار عن كل تحركات جيش التحرير الوطني، وإنشاء شبكة العمل السري (التجسس) بإدماج أعضاء داخل جبهة التحرير أو ما يسمّى بالحرْكة.

- **الحركات المناوئة للثورة الجزائرية :**

إنّ أيّ ثورةٍ لا تخلوا من التناقضات والإختلافات التي تُولِّد الحقد والكراهية بين صفوفها، وكثيرا ما كانت تنتهي بالخيانة . والثورة الجزائرية هي الأخرى عرفت العديد من الإختلافات بين قادتها منذ تفجيرها والتي إستغلّتها السّلطات الفرنسية في محاولة بناء قوة ثالثة مواجهة للثورة ، وهذا بتشكيل حركات مناوئة على رأسها الحركة الميصالية ، التي إتخذت أشكالا مختلفة وحملت أسماءً متعددة من ضعفاء النفوس والحاقدين على الثورة الجزائرية ، والتي كانت السلطات الفرنسية تراهن على نجاحها وتدعمها، وقد لخّص ذلك جاك سوستيل سنة 1955 عندما قال أن ميصالي هو آخر ورقة رابحة لديه ،.

وقد واصل لاكوست سياسة سَلفِه في إستغلال سلاح الحركة في القضاء على الثورة الجزائرية ، فما هي أهم تلك الحركات المناوئة ؟

ونظرا لأهمية هذا الموضوع أردنا أن نُخصّص له حيّزا مهما في عملنا ، هذا وأهم ما تناولنا في هذا العنصر:

- ✓ عملية العصفور الأزرق
- ✓ حركة محمد بلونيس
- ✓ حركة بلحاج الجيلالي كوبيس
- ✓ حركة الشريف بن السعيدي.

(1)- رشيد زبير، المرجع السابق، ص 82.

عملية العصفور الأزرق :

لقد عُرف روبير لاكوست بمحاولاته المتكرّرة لإختر اق الثورة وتكوين إطارات جزائرية موالية لفرنسا[1]، وأوّل ما قام به هو إستكمال المشروع الذي قام به جاك سوستيل ، من خلال ما يُسمّى بعملية الطائر الأزرق ، وهي عمليّة دقيقة وقعت في منطقة القبائل الكبرى [2]، وعلى رأس من كُلِّف بهذه المهمة (أحمد زيدات، الطاهر عشيش، ومحمود يازون) ، الذين توجّهوا بدورهم إلى إخوانهم المجاهدين (كريم بلقاسم وسعيد محمدي) فطلبوا منهم تلبية الدعوة ، وعندما تسلّم لاكوست المعلومات عن إستعداد هؤلاء لم يُخفِ فرحته بنجاح المهمة التي تسلَّمها من سَلفِه سوستيل وقد سمّاها آنذاك القضية الهامة[3]، ولكن كانت خيبة أمل لاكوست أكبر من أن توصف عندما إنضم المنفِّذون إلى إخوانهم المجاهدين [4]، ولعلّ سبب فشله يعود إلى أنّه لا يعرف الشعب ولا قادة الثورة والأرض التي يحاربون من أجلها مثلما يعرفها المجاهدون، فظهر بذاك لاكوست مغفّلاً عندما سلَّح مجاهدين حقيقيين لجبهة التحرير الوطني.

وقد أعلن كريم بلقاسم عن نجاح تلك العمليّة في ختام مؤتمر الصومام قائلا:" سأعلن عن حدثٍ عظيمٍ وقع بولايتنا و إنتصرنا فيه بصفةٍ رائعةٍ على مصالح الإدارة الإستعمارية ...وهي عملية العصفور الأزرق التي أشرف عليها جاك سوستال ودعّمها بعده لاكوست[5] لمدة تزيد عن تسعة أشهر حصل من خلالها جيش التحرير الوطني على ما يزيد عن 400 قطعة ، إضافةً إلى اللّباس والذخيرة والمال وتسليح ما يزيد عن 360 شخص.

(1)- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007، ص 70.

(2)- عبد القادر نور، حوار حول الثورة، موفم للنشر، 2009، ص 307.

(3)- كيف اهتدى روبير لاكوست إلى تسليح الثوار، جريدة المجاهد، ع:03، 1956، ص 34.

(4)- مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب ،الجزائر ، 2010 م، ص 304.

(5)- عبد الحفيظ أمقران، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 58.

حركة بلونيس :

رغم فشل لاكوست في عملية العصفور الأزرق ، واصل إستغلاله للحركة وأشهرها حركة بلونيس الذي تمركز نشاطه في عدة مناطق من الولاية السادسة ، ولكنّه في البداية كان في الولاية الثالثة[1] ، ثمّ إنتقل الى نواحي سيدي عيسى بالولاية الر ابعة ، وكان هدفه منع توسّع الثورة في الصحراء الجزائرية ، حيث إستقر بعدها في منطقة الهضاب العليا في حدود المسيلة "سيدي عيسى، وملوزة" ، وهناك أنشأ جيشه المعروف بالجيش الوطني الجزائري ، وإستقر في جبال مناعة في أواخر شهر أفريل وبداية شهر ماي 1956 ، حاول كسب القائد زيان عاشور لكنّ هذا الأخير طرده فـإنسحب وتمركز في المكان المسمّى بالقطفة بنواحي سيدي عيسى ، وهناك جَدّد خطّته بتدعيمٍ من فرنسا عن طريق إتصاله بمصالح الجيش والمخابرات الفرنسية .

وفي بداية سنة 1957 ، بدأ روبير لاكوست يخطِّط لإستمالة بلونيس ، إذ كَلّف صالان بالتحضير لعملية سُمِّيت بعملية أوليفي Olivier ، وفي تلك السّنة كان بلونيس متمركزًا في جبال قرب بني ولمان وملوزة في حدود منطقة المسيلة ، فتمّ الإتِّصال به عن طريق ضابط لاصاص المدعو "كومبيت Combette" ، وكان أول إتصال بينهما في يوم 11 افريل 1957م ، وتقرّر يوم 19 أفريل 1957 إجراء لقاء بينهما في منطقة سيدي هجرس عند نهاية حدود بني يلمان ، لكن ذلك لم يحدث بسبب خروج قوات عسكرية فرنسية للمنطقة ممّا أدّى ببلونيس أن يظنّ أن هذه القوات أتت لقتله فقرّر الفرار نحو الجنوب [2]، وعندما علم بلونيس بحقيقة خروج القوات الفرنسية ، قرَّر أن يحدّد لقاء آخر يجمعه بالضابط الفرنسي وأن يكون هو المفاوض ويمثله مساعده عمر الوهراني ، إذ أَرسل رسالة إلى كومبيت يوم 24 أفريل 1957 أجابه بقبول تحقيق اللّقاء ولكن بشرطين:

1. التوقّف النهائي عن محاربة القوات الفرنسية.

---

(1)- Teguia Mohamed, Op.cit, p 175.

(2)- جمعة بن زروال، الحركة الوطنية الجزائرية المصالية ومقفها من الثورة 1954 – 1962، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة 2003/2002، ص 81.

2. التوقّف النهائي عن مراسلة طواجين لفراح ، وزعماء المخزن في أولاد ثاير.

وتطوّرت الأمور بسرعة خلال شهر ماي ، وإتضح أنّ بلونيس ورجاله أصبحوا بمثابة الدّمى في أيدي المخابرات الفرنسية ، وبسبب ذلك عَزَم جنود جيش التحرير الوطني على تصفية الحساب معهم والقضاء على المصاليين في منطقة ملوزة[1].

حركة الجيلالي بلحاج

كان بلحاج الجيلالي يكلَّف على الفور من قبل الشرطة بتجنيدهم ضمن وحدات قتالية بإسم جيش التحرير الوطني، حيث عمل مُخبرا ، من خلال إتصاله الدائم بالحركة الوطنية من جهة وبجهاز شرطة العدو من جهة ثانية .

وقد تمكّن من مغالطة المواطنين في نواحي الشلف بإعتباره سجين سياسي قديم ومناضل في الحركة الوطنية ، وقام بتجنيدهم ، فوَصل عددهم سنة 1957 إلى أكثر من 500 رجل[2]، وشرع kobus في تنفيذ مخطّط العدو الفرنسي لضرب الثورة من داخلها ، وإشعال الفتنة بين الجزائريين رافعًا العلم الفرنسي إلى جانب العلم الجزائري فوق ثكنته ، حيث قام بنصب الكمائن للمجاهدين والإشتباك معهم بقوة ، وقد تفطّن أتباعه لمكائد قائدهم الذي كان يحرّضهم على قتال الجزائريين دون الفرنسيين ، وعندما تبينوا حقيقته غادروه إلى صفوف جيش التحرير، وتحالف الحاج الجيلالي مع العميل الخائن باش آغا بوعلام وصارَ ا يقاتلان جنبا إلى جنب مع قوات العدو .

حركة الشريف السعدي:

بعد أن قضت الثورة على العميل كوبيس وأتباعه ، حتى ظهر خائن آخر يُدعى "السعيدي" ، وهذا في المناطق الواقعة بين الولايتين السادسة والرابعة ، حيث إنضم الخائن السعيدي إلى الثورة متظاهرا بخدمته لها ، و عمل على إثارة الفتنة بين المجاهدين ، وقام

(1)- منطقة ملّوزة :تقع شرق شمال مدينة المسيلة.

(2)- محمد تقية، الثورة الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 483.

بإغتيال خيرة الإطارات في الولاية السادسة وكسب إلى جانبه مؤيِّدين ، كما دبّر إغتيال علي ملاح[1]

فرّ أحد رجاله وهو الجندي عبد الرحمن الذي أخبر القائد سي أمحمد بكل أعمال الخائن السعيدي ، وعمل على وضع خطة مضادة للقضاء على السعيد ، هذا الأخير الذي تفطّن لذلك، وإنضمّ للجيش الفرنسي مباشرةً [2] ، هذا الأخير الذي أُعطى له رتبة عقيد في الجيش الفرنسي بعد أن إرتمى في أحضان الجيش الفرنسي بصحبة ثلاثمئة حركي.

- نماذج من معارك الحرب المضادة :

بعد العرض المفصل لمختلف الأساليب التي أمر روبير لاكوست بإستعمالها في حربه المضادة للثورة الجزائرية ، التي طبّقها في كامل أنحاء الوطن، ومن أهم المناطق التي طُبِّقت فيها هي : الجزائر العاصمة، الشمال القسنطيني، بلاد القبائل، والتي أخذناها نموذجا في هذه الدراسة.

- **الجزائر العاصمة "معركة الجزائر:**

مع تصاعد العمليات الجهادية لجيش التحرير الوطني بالعاصمة ، كلّف الوزير المقيم روبير لاكوست الجنرال ماسو Massu قائد الفرقة العاشرة بالحفاظ على النظام داخل أحياء مدينة الجزائر [3]، وقد أُعطى له التفويض المطلق من خلال قوات لاكوست "لكم التفويض المطلق "[4]، وقد وَضع كلّ قوى البوليس تحت تصرّفه ، وقد تزامن ذلك مع الإضراب العام في 1957/01/28[5] لمدة 8 أيام ، بقرارٍ من جبهة التحرير الوطني في لفت إنتباه المجموعة

(1)- أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة ، المرجع السابق، ص 188.

(2)- مذكرات سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة ،ط2 ،دار الأمة ،الجزائر ، 2000 م.، ص 94.

(3)- طور جديد في حرب التهدئة، المجاهد، ع:19، 1 مارس 1958، ص 11.

(4)- أحمد شقرون، ترجمة معكرة الجزائر لجاك دوكسن، مجلة المصادر، ع: 06، مارس 2002، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، رويبة، الجزائر ، ص 467.

(5)- Teguia Mohamed, L'Algérie en guerre, Op.cit, p 2370.

الدولية للقضية الجزائرية على رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] ، الأمر الذي جعل الفرقة العاشرة للمضلّيين بقيادة الجنرال ماسو تتدخل فيما يعرف بمعركة الجزائر ، وهي تسمية خاطئة في الواقع ، بل هي عملية بوليسية ضخمة ودموية قامت بها فرق من المظلّيين ورجال الشرطة مستعملةً الرشاشات والقنابل ضد المدنيين العزّل ، وكان الأمر يتعلّق من خلال إستعمال الأساليب الأكثر وحشية : التعذيب، مضاعفة الإعتقالات التّعسّفية، القتل العشوائي، بخلق جو من الرعب في أوساط السكان الجزائريين على أمل عزلهم عن جبهة التحرير الوطني التي يدعمونها بصفة جماعية.

كما وصف هنري علاّق المد ينة بقوله:" كانت المدينة تختنق تحت وطأة الحواجز وعمليات التّفتيش والمراقبة اللّيلية المستمرّة من طرف الوحدات العسكرية في الأحياء العربية في كل من القصبة وبلكور...تدخل رجال الشرطة والجنود إلى المنازل...، إخراج السكان من منازلهم شبه عراة...يرغمونهم على ركوب الشاحنات ونقلهم إلى مراكز الفرز ، كمراكز التعذيب أين لقي العديد حتفهم"[2].

إذن لقد رأت فرنسا هذه المرة أنها إذا أرادت أن تُلحق بجبهة التحرير الوطني الهزيمة المزدوجة "عسكريا وسياسيا" ، عليها أن تهتمّ بخنق الثورة في المدن الكبرى وعلى رأسها الجزائر العاصمة، فإطفاء الحرب فيها ، وإستعادة الهدوء تنطفي في غيرها من الأماكن ، ومن أجل ذلك أَسند لاكوست مهمة حفظ الأمن إلى فيلق المظلّيين العاشر [3]، وذلك بعد رجوعه من قناة السويس ، بإصدار مرسوم 07 جانفي 1957 . ويتكوّن الفيلق من أربعة فرق للمظلّيين، إضافة إلى أخصائيّين في شؤون ممارسة فنون القمع والتقتيل .

(1)- جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 – 1962، دار القصبة للنشر، 2009، ص 478.

(2)- هنري العلاق، مذكرات جزائرية، ترجمة جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر ،الجزائر ، 2007 م، ص 235.

(3)- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 62.

لقد أمر الجنرال ماسو بإغلاق مداخل ومخارج القصبة من أجل القيام بتمشيطها بشكل دقيق، والقيام بعملية شانياني Compagne Opération ، وهي عملية أطلقت على مداهمات فيلق المظليين أثناء معركة الجزائر بعنف ، ويدرج من خلالها السكان جميعا في خانة واحدة.

وتعزيز المراقبة في محاور السّير الكبرى ب إستخدام أسلوب الرّدع [1]، كما قام ماسو بتقسيم العاصمة إلى أربعة قطاعات ، وأُسندت إدارة كل قطاع إلى واحدة من الكتاتيب الأربعة المكوّنة للفرقة العاشرة [2] ، الذين قاموا بالتّفتيش والإعتقالات وتم إستجواب المعتقلين بمراكز الإنتقاء والعبور، وقد لجأ المظليون الفرنسيون بقيادة السفاح القائد الأول صالان Salan والجنرال ماسو Massu إلى إستعمال مختلف أساليب التعذيب في العاصمة في العديد من الفيلات .

ولقد كان للمصالح البوليسية القمعية التي وضعتها السّلطات الإستعمارية تحت الإشراف المباشر للمؤسسة العسكرية ، والتي مُنحت كافة الصلاحيات ، وهي الجهاز العملياتي للحماية والجهاز الحضري للحماية ، ولقد برز دور هذه المصالح العسكرية خلال معركة الجزائر في إستخدام شتّى أنواع التّعذيب الوحشي، وقد شمل التعذيب مختلف شرائح المجتمع الجزائري ، وقد ذكر ذلك هنري العلاق بقوله:" كان السّجن صورة مصغّرة للجزائر... وكان هناك بعض المساجين صغار السن،... لقد كانوا مجمَّعين في قاعة خاصة للأطفال ، وكانت هناك قاعة أخرى تُدعى قاعة الكهول، ومن بينهم عميان ومعطوبين ومعوقون " .

فلمْ يسلمْ من التعذيب حتى أبناءهم من الأوروبيين الذين وقفوا تحت التعذيب بواسطة الكهرباء على يد المظلّيين لموقفه المساند للثورة الجزائرية[3] .

---

(1)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 65.

(2)- لخضر شريط، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحر كة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 م، ص 192.

(3)- محمد ياحي، سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة، مجلة المصادر، ع: 13، 2006، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر، ص 282.

وخلال معركة الجزائر لم يسلم حتى النساء من التعذيب بل أصبحت لهم مراكز مثل الرجال، وكانت عمليات التّعذيب تتمّ في أماكن يتم إختيارها بدقة وبمواصفات معيّنة ، فعلى سبيل المثال أن تكون بعيدة عن أعين الناس، محاطةً بعددٍ من الغرف الفارغة وجدرانها مغلقة بمواد عازلة للصوت[1] ، وفيها يتعرّض المعذَّبون لمختلف وأبشع طرق التعذيب السابقة الذكر ، الذي كان يُمارس بنظامٍ وإنتظام كما قال جان بول سارتر:" كان التعذيب يُسلَّط بنظامٍ و إنتظام ، والعالم كلّه يعلم ذلك ، من السيد لاكوست إلى مُزارعي لافيرون ، لا أحد يتكلم عن التّعذيب إلاّ نادرًا [2] " ، ولعل ذلك حتى يبقى الأمر بسرّية تامّة، لكنّ لاكوست لا يعلم أن إستماتة الجزائريين وقوة عزمهم قادرة على فضح جرائمه، وبذلك أصبحت مدينة الجزائر حاضرة مفتوحة للإنتهاكات ، حيث إرتفعت معسكرات الإستنطاق ، ومن بين مراكزها : مركز الإتصالات ببن عكنون، وبعض الأجنحة التابعة للملعب البلدي في حي العناصر[3].

وكان رد فعل جبهة التحرير على ذلك أن قام الفدائيون بوضع قنابل في كثير من الأماكن العمومية التي يمرّ عليها الفرنسيون، وتلى ذلك إضراب 8 أيام الذي لجأ الجيش الفرنسي إلى منطق القوة لإنهائه، فأَجبر المظليون التجار والعمال على الإلتحاق بمتاجرهم وعملهم وإلا فإنّ مصيرهم القتل ، فقط من أجل إفشال هدف جبهة التحرير الوطني السياسي والعسكري الذي خطّطت له والمتمثّل في عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة[4].

إنّ عمليات التفتيش العشوائية للجنود المظليين وعمليات التعذيب التي تعرض لها سكان العاصمة ، بالإضافة إلى نظام الرقابة والتّتبّع الذي إبتدعه العقيد Trinquier ، والذي يعتمد على تقسيم الأحياء السّكنيّة إلى مجموعات أو أقسام محدَّدة ، ومعرفتها بواسطة حروف وشارات

(1)- رافائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد يكّلي، دار أمدوكان للنشر، 2010، ص 160.محمد ياحي، سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرةن مجلة المصادر، ع:13، 2006، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر، ص 282.

(2)- جان بول سارتر، مواقف مناهضة للاستعمار، المؤسسة الوطنية للاتصار والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 61.

(3)- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، مصدر سابق، ص 69.

(4)- شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزئارية، مرجع سابق، ص 195.

على جدران وأبواب المنازل، مع تعيين رئيس لكل مجموعة يقدِّم تقارير يومية عن الأشخاص الذين يزورون الحي أو يقيمون لدى العائلات القاطنة بالحي[1]، كلّ هذه الإجراءات تسبّبت في تعطّل الإتصالات بين المظليين ، ممّا أدّى إلى سهولة إختراق التنظيم السياسي والعسكري لجبهة التحرير في مدينة الجزائر، وبالتالي تخلخل التنظيم السّياسي للمدينة بسبب تفرّق مجموعات الفدائيين ، بحثًا عن قواعد خلفية وعثور المظليين على أعداد هائلة من مخابئ الأسلحة في حي القصبة[2] . كما قضى المظليون على أعداد معتبرة من المنا ضلهن حيث تمّ تفكيك شبكة "ياسف سعدي" ، كما تمكّن مظلّيو بيجار Bigeard في 17 فيفري 1957 من إعتقال العربي بن مهيدي وتنفيذ حكم الإعدام فيه ، وقد قال عنه الكولونيل بيجار:" إنَّ إبن المهيدي عرَف كيف يَقهر الألم..

إنّه يؤمن بالمقاومة إيمانا أعمى "[3]، إضافة إلى إيمانه بالشعب الجزائري وبقدرته على خوض المعركة ضد الإستعمار، كما خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة وردَّ على ذلك "ياسف سعدي" بعملية في 09 جوان بمرقص كازينو للكرتيش، إلتحق بعدها الكولونيل "قودا"ر ، ومظليين القبطان "ليجي" بشبكته المكونة من الجنود المعروفة بالقبعات الزّرق، وإنتهت المعركة بإلقاء القبض على قائد المدينة ياسف سعدي في 23 سبتمبر 1957 ، وإستشهاد "لابوانت" في 8 أكتوبر 1957 رفقة الشهيدة زهرة ظريف ، وذلك بعد أن حوصرا إلا أنهما إختارا الشهادة على أن يُسلِّما نفسيهما إلى العدو الغاشم[4].

فمعركة الجزائر صفحة مظلمة في تاريخ الثورة الجزائرية ، وتجربة جهنّمية طبّقها محترف الحرب المضادة روبير لاكوست[5].

(1)- غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 371.

(2)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 81.

(3)- الديمقراطية الفرنسية في الجزائر، المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، ع:10، 1957/9/5، ص 8.

(4)- شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 196.

(5)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 83.

وفي الأخير الشيء الذي ينبغي أن يقال ، أنَّ ما حدث في معركة الجزائر من خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد ، ساهم في لفت أنظار العالم إلى الثورة الجزائرية أكثر من أيّ وقت مضى، وبذلك تكون معركة الجزائر قد خدمت جبهة التحرير الوطني أكثر ممّا خدمت السلطات الفرنسية ، رغم شناعة الأساليب التي طبقها لاكوست ، من خلال تكثيف الحصار العسكري حسب شهادة بيار ميزوفاف الذي عيّنه لاكوست "كنا نسعى إلى خنق التمرّد العسكري بالعدد...وتكثيف الحصار العسكري" ، وإستعمال مختلف أساليب التّعذيب والتّقتيل وحسب شهادة بن يوسف بن خدة :" كان هناك قتلى وجرحى ، وأَخذت المقصلة تقطع الرؤوس تحت رعاية لاكوست Lacoste".

- **الشمال القسنطيني :**

لم تقتصر الحرب المضادة على المدن فحسب ، بل إمتدّت إلى القرى والأرياف أيضا ، وذلك بهدف محاصرة جيش وجبهة التحرير الوطني أينما وحيثما وُجدوا، نذكر على سبيل المثال الشمال القسنطيني ، حيث أنّه يوم 03 ماي 1957 إجتمعت القيادة الفرنسية في مدينة قسنطينة وقرّرت أن تكون دوائر القل، جيجل والمليلة ، وكذلك قِسم كبير من دائرة سكيكدة مناطقَ محرمة .

أَجبر الجيش الفرنسي سكانها على المغادرة وأعطيت لهم 8 أيام لتنفيذ ذلك ، ولكن باءت تلك العمليات بالفشل الذريع لأن معظم السكان قد فرّوا إلى الجبال ، حيث قام جيش وجبهة التحرير الوطني ببناء ملاجئ لهم، بينما سِيق البعض الآخر إلى المحتشدات بالقوة ، وقد قامت الجبهة بإنشاء خلايا خاصة للدّعاية والإعلام تهدف إلى تهريب سكّان المحتشدات وتحريضهم ضد العدو، كما قام المجاهدون بتكثيف العمليات العسكرية في تلك المناطق عن طريق نصب الكمائن ، حيث قال علي الكافي في هذا الصدد:" لقد أراد العدوّ أن يفصلنا عن

السكان، فكانت النتيجة أن أصبح من جرّاء ذلك في خوفٍ دائم من الهجومات المفاجئة والمكامن المباغتة[1]"

وبسبب رفض سكان المناطق المحرمة المغادرة ، شَنّت القوات الفرنسية عليهم حرب الإبادة بواسطة المدفعية الثقيلة والطيران، والأخطر من ذلك أن السلطات الفرنسية مَنحت المستوطنين صلاحيات مطلقة للدفاع عن أنفسهم وتكوين لجان الدفاع الذاتي المُسمّاة باليد الحمراء ، وردّ على ذلك جيش التحرير بإنشاء فيالق لإحباط هذا النوع من العمليات.

- **الولاية الثالثة : القبائل**

لقد إعتبر العدو القبائل منطقة نموذجية لتحقيق التهدئة، ومن أجل ذلك شرع في إحراق القرى ورميِها بقنابل النابلام ، وهذا في بداية كل عملية تطهير وقمع إتخذها ضد كل منطقة متعفّنة (أي التي يكون بها المجاهدون)، وبعد ثم يذهب الجنود إلى الديار التي لم تمسّها القنابل فيَنهبون ويَنتهكون أعراض النساء .

وقد إستعمل الجنود الفرنسيون في بلاد القبائل مختلف أنواع التعذيب ، حيث كان يوضع المشبوهين في صندوق خشبي مستدير ، ثم يُرمى بهم من أعلى المنحدر الصعب ، ومن بين مراكز التعذيب ببلاد القبائل مركز يسمى بقنطرة بجاية ، حيث كان المساجين يُكدّسون في مخابئهم و يُقتلون بالإختناق بواسطة دخان أسود يأتي بإجراء حرق كمية كبيرة من المازوت[2].

كما كانوا يَشنّون على تلك المنطقة عمليات التفتيش فيقتلون خلالها بدون محاكمة ويقومون بالمجازر الجماعية ، وأمام تلك القوة إعتقد الفرنسيون أنهم بدأوا يسيرون في إتجاه إيقاف زحف الثورة خاصة ، و إعتقد بذلك لاكوست أنّه حقق التهدئة لكنّ ذلك لم يحدث.

(1)- المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، ع:40، 1959/04/16م، ص8.

(2)- فرنسا توالي جرائمها بالجزائر، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، ع:09، 1957/09/20، ص 5.

المبحث الثاني : في الجانب السياسي

المطلب الأول : محاولة عرقلة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

لقد نجح الوفد الجزائري في تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، وقد واجه ذلك غي مولي بشنّ حملة ديبلوماسية خارقة لمجابهة ذلك ، وقد حضر الوفد الفرنسي بكثرة على نحو المائة من الخبراء البرلمانيين والعسكريين وقدماء المحاربين والديبلوماسيين، وكان دورهم في جلب الوفد الأمريكي ووفود أمريكا اللاّتينية على تأييد وجهة النظر الفرنسية ، وقد كان لاكوست ووفده الخاص الموجود ضمن الوفد الفرنسي بالأمم المتحدة ، فقد أرسل ثلاثة أعضاء من مكتبه الخاص في الأمم المتحدة لكي يسهروا على سير أعمال الوفد الفرنسي ، و يحبسون أعضاء لاكوست في السفارة الفرنسية ولا يتركونهم يخرجون إلى معابر الأمم المتحدة ، حتى لا يُحدثوا مشاكل أخرى لا يَضبطون فيها أعصابهم عندما يرون مثلاً وفد جبهة التحرير وهو يعمل وينشط حرًا في معابر الأمم المتحدة[1].

وقد كان لجاك سوستال الوالي العام السابق على الجزائر، الذي يعدّ هو النّجم اللاّمع في الوفد الفرنسي لدى المنظّمة الأممية ، الذي عُيّن رئيسا للجنة خاصة داخل الوفد الفرنسى ، والذي لعب دورا كبيرا في جلب وفو ود الدول لكسب أمريكا ، بإعتباره إختصاصيّا في علم حضارة أمريكا اللاتينية . وأول خطأ إرتكبته فرنسا هو إعتبارها أنّ هيئة الأمم المتحدة غير مؤهّلة لمناقشة القضية الجزائرية ، وقد أكد وزير خارجيتها على أنّ الوفد الفرنسي سينسحب من القاعة إذا أصرّت الجمعية الدولية على المناقشة، وذلك على الرغم من علمها أنّ الولايات

(1)- المجاهد، المصدر السابق، ص 766.

المتحدة الأمريكية كانت دائما تناصر الأمم المتحدة في مناقشة جميع القضايا التي تُطرح عليها، ولكنّ فرنسا إقتنعت بذلك وقرّرت تقديم الملف الفرنسي إلى الأمم المتحدة وأنها ستقدمه في صورة هجوم على الدول التي تدخلت في الثورة الجزائرية وخاصّة مصر، وأنّها ستثير مسألة "الباخرة أتوس" ، وهذا التغيير في الموقف هام جدا، يعلم بحقيقة القضية الجزائرية وبنوايا فرنسا في الجزائر أي ببرنامج غي مولي، وبهذا يمكن أن نقول أن محاولات فرنسا قد باءت بالفشل، ومهما يكن الأمر فسواء حضرت فرنسا أم لا ، فإن المشكلة الجزائرية ستناقش في الأمم المتحدة[1] .

وقد زاد الضغط على فرنسا من قبل هيئة الأمم المتحدة خاصّة عندما دخلت إليها دول جديدة تحرّرت حديثا من الإستعمار والتي سوف تناصر الدول التي تتحرّر فيما بعد، وبهذا تساهم في الضغط على فرنسا من أجل تغيير سياستها في الجزائر[2] .

لقد سعى الوفد الفرنسي جاهدًا لكسب تأييد الدول ، ووصل به الأمر إلى الإتصال بأعضاء وفد جبهة التحرير وتبادل الحديث معهم بعد أن كانوا منذ بضعة أيام يتجاهلون وجود الوفد الجزائري ، إلاّ أنّ محاولات "بينو " وأعضاء وفده للوصول إلى أهدافهم بقيت محاولةً فاشلةً . وقد تعرّض وزير الخارجية الفرنسية "بينو " إلى متاعب عديدة أثناء مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، وما زاد في متاعبه هو الدور الذي يقوم به الديبلوماسيين الأفارقة والآسيويين في دعم وفد جبهة التحرير الوطني، وقد عقد الديبلوماسيون الأفارقة والأسيويون إجتماعات عديدة لضبط الخطة التي يحسن بهم إتباعها للفوز بالقضية الجزائرية ، وقد فكّرت الكتلة الإفريقية الآسيوية في إختيار طريق معقولة للوصول إلى حلٍّ عادلٍ للقضية الجزائرية، ويرتكز الطريق على نقطتين أساسيتين هما:

- الإعتراف للشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه ، و قد إعتبروا أن هذه العبارة تعوّض بصفة مساعدة للقضية الجزائرية عبارة الحق في الإستقلال ، دون أن يخشاها أي وفد مهما كانت جنسيّته .

---

(1)- المجاهد، المصدر السابق، نفسه، ص 37.

(2)- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، المرجع السابق، ص 36-42.

- إنشاء لجنة تكون مهمّتها التوسّط بين الطرفين وتتألّف من نوّاب بعض الدّول المحايدة .أمّا الوفد الفرنسي فإنه إعتمد بعض الحجج الواهية للدّفاع عن موقفه، والتي يمكن أن نلخّصها في ثلاث نقاط وهي:
- الإستناد إلى الفقرة السابعة من ميثاق سان فرانسيسكوا الذي ينص على عدم صلاحية الهيئة للتدخل في الشؤون المتعلقة بنظام دولة من الدول الأعضاء .
- إعداد الإنجازات التي قامت بها فرنسا في الجزائر منذ إحتلالها سنة 1830.
- المساعدات التي تقدّمها روسيا ومصر إلى الثوار الجزائريين .

ومن بين الوسائل التي يستعملها الوفد الفرنسي لإقناع الوفود الأمريكية اللاتينية خاصةً هي التعريف والإشهار بمن يسميهم "الجزائريين الممثّلين الحقيقيين للشعب الجزائري" أمثال علي شكال ، ولكنّ محاولاتهم كان ينقصها الإتّحاد والقوّة ، فقد كان الوفد الفرنسي يسوده الخلاف بين أعضاءه ذوي الأفكار المتحرّرة نسبيا ، و الأعضاء المتطرّفين الذين يتزعمهم سوستيل[1] .

وتبرز تلك الأحداث في مدى صعوبة الطريق الذي تسلكه فرنسا لتحقيق هدفها ، ولكنّ النتيجة سوف تكون واحدةً ، ففرنسا سوف تجد نفسها أمام توصية تطلب منها القيام بعمل كان يجب أن تشرع فيه منذ أمدٍ بعيد ، أي الدخول في مفاوضات مع الجزائريين ، وضرورة إحترام حق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره.

المطلب الثاني : المفاوضات السّرية شبه الرسمية سنة 1956

يمكن إعتبار ما سبق من الإتصالات السّرية بين ممثلي الحكومة الفرنسية و بعض قادة الثورة وأقطاب الحركة الوطنية مرحلةً أولى ، في حين بدأت المرحلة الثانية من هذه الإتصالات في عهد حكومة غي مولي سنة 1956[2] ، ولعلّ أهم ما ميّز هذه المرحلة هو أخذ تلك الإتصالات شكل "المفاوضات السّرية شبه الرّسمية " ، ومن جهة أخرى إقتصرت بشكل كامل

(1)-عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، المرجع نفسه، ص 72.

(2) -Maurice Faivre, Op/Cit. p 97.

على قادة الثورة ، لاسيما الذين كانوا في الوفد الخارجي دون أن تتوسّع لتشمل أقطاب الحركة الوطنية.

جاءت حكومة غي مولي التي إستمرت إلى غاية 13 جويلية 1957 بعد إنهيار حكومة إدغارفور في 01 فيفري 1956 ، و الذي تمّ على إثره إنهاء مهام الوالي العام جاك سوستيل بالجزائر في اليوم الموالي [1] ، ولمّا وصلت هذه الحكومة الإشتراكية للحكم ، ساد إعتقاد أن القضية الجزائرية ستجد حلاًّ سليمًا مشرّفًا ، وهذا بعد تصريحات غير مولي زعيم الحزب الإشتراكي في مطلع 1956 خلال المعركة الإنتخابية [2]. وأيضا بعد المشروع السّياسي الذي جاء به للتفاوض مع الجزائريين ، شرط ألا يكون هناك إنفصال عن فرنسا، بالإضافة إلى قيامه بتعيين الجنرال كاترو حاكما عاما على الجزائر، هذا الأخير الذي تحدث في حفل تنصيبه عن الشخصية الجزائرية وبأن الجزائر ليس إقليما فرنسا [3]، ومن جهة أخرى كان كاترو متّهما من طرف المستوطنين الأوروبيين بأنه متعاطف مع المسلمين الجزائريين ، ما جعل الحكومة الفرنسية بباريس والجزائر تبدو مقدمَةً على إنتهاج سياسة المفاهمة والمصالحة مع الأهالي [4]. على الرّغم من مرور أكثر من عام على إندلاع الثورة ، إلاّ أنّ فرنسا عجزت عن إعادة إستتباب الأمن في الجزائر والقضاء على ما كانت تسمّيه "التمرد" ، الأمر الذي كان يكشف من الناحية الموضوعية والواقعية عن فشل الأسلوب العسكري في حل المشكل الجزائري على الأقل

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 512

(2)- يحي بوعزيز، ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، تصدرها وزارة التعليم الأهلي والشؤون الدينية، ع:74/73، 1979، ص 24.

(3)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 512.

(4)- لقد ولّدت كل هذه المستجدات حالة من الغضب والرفض عند غلاة الكولون ضد هذه الحكومة ولاسيما ضد كاترو، الأمر الذي دفعهم إلى القيام بمظاهرات يوم 1956/01/29، عبّروا من خلالها عن احتجاجهم و اعتراضهم على تعيين كاترو، ولقد ظهر هذا الموقف بشكل جلي عندما تم استقبال غي موليه بالجزائر بمظاهرات رموه فيها بالطماطم والبض الفاسد، الأمر الذي جعله يتراجع عن تعيين كاترو واستبداله بروبير لاكوست كوزير مقيم في الجزئر يوم 1956/02/09، أنظر: شمس الدين بونفش، سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية 1956-1958، راسلة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصرن قسم العلوما لإنسانية جامعة باتنة، 2013-2014، ص 21، 22(نسخة الكترونية).

في المدى المنظور، وفي المقابل ظلّ الحل السلمي عن طريق التفاوض يراوح مكانه بعدما لم يتم إتخاذ خطوات فعلية وجدّية في هذا الصدد.

هذا هو الوضع العام في الجزائر الذي واجهته حكومة غي موليه ، والتي يبد و بأنها أرادت تحريكه على الصعيد السياسي ، من خلال القيام ببعض الإتصالات السّرية للتفاوض مع قادة الثورة بالداخل والخارج ، وعدم توسيعه ليشمل شخصيات من الحركة الوطنية بعدما ثبت فشل مثل تلك التجربة ، وفي هذا الإطار قام غي موليه في شهر مارس 1956 بإرسال وزير خارجية "كريستيان بينو " في مهمة إلى مصر لمقابلة جمال عبد الناصر ، وهذا للتوسط من أجل إجراء مقابلة مع قادة جبهة التحرير الوطني بالخارج ، وهو الأمر الذي لقي إستجابةً من النظام المصري[1]، وبالموازاة مع هذا قامت حكومة غي موليه عن طريق الوزير المقيم روبير لاكوست بتكليف "لوسيان باي" والعقيد "د فيلبيليار" بجس نبض مواقف عبان رمضان والعربي بن مهيدي بواسطة الباشا آغا بوطالب ، خاصةً بعدما تحصّل وزير الخارجية الفرنسي "بينو" حسبما يذكر "موريس فافر " ، على وعد من جمال عبد الناصر بِ ـوقف دعم الثورة الجزائرية بالسّلاح ووقف الحصص الإذاعية الموجهة للجزائر[2].

كُللت هذه المساعي بعقد أول لقاء بالقاهرة جمع بين محمد خيضر ووفد سري لغي موليه[3] ، حيث كان يرأسه "جوزيف بيقارا " في 12 أفريل 1956[4] ، الذي قام بنقل رؤية الحكومة الفرنسية لطريقة حل المشكل الجزائري والتي كانت تتم حسبها ، عن طريق التفاوض الذي تسبقه شروط وظروف ، وقد كانت الحكومة تراها ضرورية قبل الدخول في مفاوضات ،

(1)- Alistair Horne: Histoire de la guerre d'Algérie, 4ème édition, éditions Dahlab, Alger, 2007, P 162.

(2)- Mauric Faivre: Op.Cit, P 97.

(3)- Alistair Horne: Op.cit, P 162.

(4)- في نفس الشهر أرسل فرانس مانديس مبعوثا غلى الجزائر لمقابلة عبان رمضان وبن خدة في العاصمة حيث جرى لقاء نظمه الاستاذ أندري ماندوز، أنظر: بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص 15.

ولعلّ أبرزها وقف إطلاق النار ثم إجراء إنتخابات لإختيار ممثّلي الشعب الجزائري من أجل وضع دستور جديد للبلاد و التفاوض مع فرنسا[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا اللقاء قد حصل ، على الرغم من أنّه قد سبقه تصريح ل ـ "غي موليه " في مارس وضّح أكثر شكل التفاوض الذي كانت تريد فرنسا خوضه مع الجزائريين، بحيث جاء في هذا التصريح بأنه كان يحبّذ فكرة إجراء المفاوضات في صورة "مائدة مستديرة" بمدينة روما ، حيث يشارك فيها ممثل عن جبهة التحرير وآخر عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وثالث عن الحركة المصالية، في حين يمثّل فرنسا في هذه الإجتماع السيد "كومن"، غير أنّ جبهة التحرير رفضت هذا العرض الفرنسي لأنه لم يكن يعترف بها كممثل وحيد للشعب الجزائري وثورته[2].

بعد هذا اللقاء حصلت مقابلة ثانية بين الطرفين في بلغراد يوم 21 جويلية 1956[3]، جمع بين بيار كومن والأمين العام بالنيابة للحزب الإشتراكي الفرنسي ، ووفد جبهة التحرير محمد يزيد وأحمد فرنسيس. يذكر عن هذا اللقاء محمد يزيد بأنه لما أُعجِب الوفد الفرنسي "مثلث غي موليه " ، أكّد وفد جبهة التحرير لنظيره الفرنسي بأن وقف القتال لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول إلى إتفاق سياسي يشمل جميع الميادين الأخرى للمشكل ، وإقترح فضلا عن ذلك أن يتخطى الطّرفان مراحل الإتصالات السّرية إلى مرحلة المحادثات الرسمية العلنية ، غير أنّ ممثلي غي موليه حسب جريدة المجاهد أعلنا بأن حكومتهم لا تستطيع التفاوض إلا مع النواب المنتخبين وفق مُثلّثِها، الأمر الذي أدّى إلى تعثر المحادثات وتوقّفها مرّة أخرى بعض الوقت[4].

---

(1)- أنظر: رد محمد خيضر على العرض أو المقترح الفرنسي في: عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص513

(2)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص .513

2- لقد جاء هذا اللقاء بعد موافقة جوزيف بروز تيتو على رعاية إتصالات جديدة تستضيفها بلاده بعد مصر، أنظر: رضا مالك: الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة: فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، لبنان ، 2003، ص 39.

(4)- أحمد سعيود ، المرجع السابق، ص127

على الرغم من عدم تحقّق أيّ تقدّم في لقاء بلغراد ، إلاّ أنه حصلت مقابلتين بين الطرفين في روما، الأولى كانت في 17 أوت جمعت بين بيار كومن دائما ومحمد يزيد ومحمد فرنسيس، غير أنّ هذه المقابلة في الحقيقة لم تكن أكثر من لقاء شكلي ، بإعتبار أنه لم يتم فيه طرح أي مسألة للتفاوض سوى مناقشة صفة التمثيل الفرنسي التي إعترض عليها وفد جبهة التحرير، الذي إعتبر بأن هذه اللّقاءات تحمل طابع نقاش بين جبهة التحرير والحزب الإشتراكي الفرنسي ، كما أكّد وفد جبهة التحرير بأنّ هذه الأخيرة لم توافق على هذا اللّقاء إلا لكي تُظهر حسن نيّتها، الأمر الذي حمل كومن على إقتراح الصيغة التالية "نقاشات تمهيدية سرية بين ممثلين رسميين لرئيس الحكومة الفرنسية وممثلين لجبهة التحرير" ، لينتهي هذا اللّقاء بتحديد موعد آخر ما بين 31 أوت و 5سبتمبر[1].

أمّا المقابلة الثانية فقد دامت يومين (2 و3 سبتمبر 1956) ، مثَّل الطّرف الفرنسي هذه المرة بيار هيربو وكازيل ، مع محمد خيضر ومحمد يزيد وكيوان عن جبهة التحرير، أين عرض الوفد الفرنسي فكرة الإستقلال الداخلي للجزائر بحي ث تكون لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير شؤون البلاد ، غير أنّ وفد جبهة التحرير رفض هذا العرض ، و إقترح تقديم الضمانات السياسية الضرورية مقابل قبول وقف إطلاق النار، لينصرف بعدها الوفدان ،لإطْلاَع كل طرف قيادته على ما دار في تلك المفاوضات والمقترحات المعروضة فيها ، على أن يُعقد لقاء آخر في 22 سبتمبر في مدينة بلغراد[2].

في لقاء بلغراد الثاني تغيّرت تشكيلة وفد جبهة التحرير بحيث مثّلها الأمين دباغين رفقة محمد خيضر ، في حين ظلّ بيار هيربو على رأس الوفد الفرنسي، غير أنّ مفاوضات هذا الإجتماع لم تتم طويلا بعد تأكد وفد جبهة التحرير بأن غي موليه لا يرغب في التفاوض الذي لم يكن يسعى من ورائه سوى للمناورة والمراوغة ، في حين كان يُفضّل الإعتماد على القوة

(1)- رضا مالك، المصدر السابق، ص 41.

(2)- أحمد سعيود ،المرجع السابق،ص126.

العسكرية للقضاء على الثورة ، وهو ما كشف عنه تخندقه في المجموعة الوزارية التي كانت تراهن على حسم الشكل الجزائري عسكريا مثل بورجيس مونوري ولاكوست وماكس لوجون.. وإبتعاده عن المجموعة الم وٴيد ة للتفاوض أمثال غاستو وديفير ومانديس فرانس، وعن هذا الموقف لغي موليه يرى البعض بأنه كان يسعى للحفاظ على حكومته ، وهذا عن طريق كسب أصوات الأحزاب اليمينية في البرلمان[1].

لقد توقّفت هذه المفاوضات السرّية بين الطّرفين منذ خريف 1956 ، ولم يتم إستئنافها إلا بعد مجيء الجمهورية الخامسة التي عُيّن على رأسها الجنرال شارل ديغول الذي أدلى بتصريح مهم على الرغم ممّا كان ينطوي عليه من دسائس 1959 حول مشروع تقرير المصير ، الذي أنعش فكرة الحل السلمي للمشكل الجزائري ، الأمر الذي مهّد فعلا لجعل المفاوضات حقيقة وطريقةً جدّيةً لإنهاء الحرب ، وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

- أسباب وخلفيات فشل اللقاءات والمفاوضات السرّية:

على الرغم من حصول عدة لقاءات ومحادثات سرية بين الطرفين خلال سنتي 1955 – 1956 إلا أنّه لم يتم التّوصل إلى أي نتيجة ملموسة ، أو حتى مجرّد تفاهم أوّلي حول أي مسألة من المسائل التي دارت حولها تلك الإتصالات والمحادثات، الأمر الذي يحتاج على ما يبدو إلى إلقاء الضوء على أسباب وخلفيات ذلك الإخفاق والفشل الذي عرفته تلك المحاولات التي جَمعت بين الطرفين، والتي كان بإمكانها على الأقل أن تسمح بضمان إستمرار الإتصال بينهما بالشكل الذي قد يؤدي إلى إيجاد أرضية مشتركة يمكن الإنطلاق منها لتحقيق التفاهم الذي يمهّد للإتفاق.

(1)- عمار بوحوش ، المصدر السابق، ص 513.

لقد تعدّدت و إختلفت أسباب فشل هذه المحادثات، لكن قبل التّصدي لمحاولة عرضها وحصرها ، أودّ التأكيد على فكرة أعتقدها حقيقةً تاريخيةً مفادها مسؤولية عدم نجاح هذه المحادثات التي تقع بشكل كبير وأساسي على عاتق الحكومة الفرنسية ، لإعتبارات عديدة سياسية و أخلاقية وحتى تاريخية ليس المجال هنا لذكرها.

يمكن بدايةً إجمال أسباب الفشل بإختصار قبل تفصيلها في القول بأنّ هذه المساعي أو المحاولات السّلمية لإنهاء الحرب في الجزائر قد جاءت في سياقٍ تاريخي ، كان فيه التّيار يسير مع الفكر الذي يدعو للحلول الراديكالية التي تعتمد على القوة والعنف. وفي ظل جوٍّ مشحونٍ بالكراهية لاسيما في المعسكر الإستعماري الفرنسي بالجزائر وفرنسا على السّواء ، والذي كان لا يزال إلى غاية هذا التاريخ يعيش بذهنية إستعمارية تُنكِر الشّخصية الوطنية الجزائرية ، فضلا عن حقّها في الإستقلال عن فرنسا، فهذه الظروف كانت تساعد على تصلّب المواقف وتحجُّرها بالشكل الذي لا يُجهض فقط أيّ دعوةٍ للسّلم عن طريق التفاوض أو أيٍّ مبادرة للتفاهم والحوار، وإنّما يَقضي على محفّزات المضي في هذا المشروع ويزي د من إنعدام الثقة بين طرفي الصراع ، ويذكر في هذا الصدد "سليمان الشيخ" بأنّ: الطّباع العنيف الذي إتّسمت به المواجهات جعل الكلمة الأولى فيها للسّلاح ، ممّا أضفى بُعدا راديكاليا على الكفاح الذي ينفي بدوره كل المصالحات والحلول الوسطى، فجبهة التحرير كانت مرارا تُصرّح بأنّها لن توقف الحرب حتى تحقيق النصر النهائي رافعةً كلّ نوع من التدرّج أو ما يسمّى بـ " سياسة المراحل "[1].

لعلّ من بين التفاصيل أو الجزئيات التي ساهمت في فشل هذه المحاولات فضلا عن السياق العام غير المشجع الذي جاءت فيه ، يمكن ذكر الأسباب التالية:

(1)- لقد كان جبهة التحرير يؤمنون بمقولة سان جوست: إن من يصنعون الثورة نصفيا لا يزيدون على أن يحفروا قبورهم بأيديهم" وقد جاء أيضا في صحيفة المقاومة" : إن الثورة عدوة في جوهرها لكل أنصاف الحلول وكل المصالحات وكل العودات إلى الوراء، فإذا أبلغت نهايتها فإنها تنقذ الشعوب، أما إذا أوقفت في منتصف الطريق فإنها تسبب موتها وتحتم هلاكها.. وبدلا من أن يعبر هذا عن اللاواقعية السياسية فإنه هو نفسه ما تقتضيه الثورية فعلا"، أنظر : سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 230.

1 -عدم تهيُّؤ الفرنسيين للمفاوضات ، بحيث كانوا لا يزالون يؤمنون بحظوظهم في تحقيق نصر عسكري ساحق يَمحق الثورة والثّوار، ذلك أنّهم إلى غاية هذا التاريخ لم يوظّفوا كل أسلحتهم ومشاريعهم القمعية العسكرية التي كانوا يراهنون عليها كثيرا في القضاء على الثورة[1].

2 -عدم إمتلاك القادة الفرنسيين السياسيين للجرأة والشّجاعة للمُضي في هذا المشروع[2].

3 -إصدار جاك سوستيل لقانون الطوارئ الذي فرض إجراءات قمعية على الجزائريين بقصد عزل الثوار، الأمر الذي كان يبيّن نواياه الحقيقية السّيئة ، ما أدّى إلى توقّف تلك الإتصالات السرية مع أقطاب الحركة الوطنية[3].

4 -هجوجات الشمال القسنطيني التي مثّلت بعض جوانبها ردًّا وتدخّلاً عنيفًا من جبهة التحرير على تلك الإتصالات ، والتي وجّهت من خلالها إنذارًا شديد اللّجهة لكل الإطارات الجزائرية التي كان سوستيل يَعقد عليها الأمل في نجاح مشروعه [4]. حيث أنّه مباشرةً بعد هذه الهجومات إختفت بشكل نهائي مثل المحاولات الأخرى[5].

5 -عدم إختيار الفرنسيّين في كثير من الأحيان في إتصالاتهم السّرية المبكّرة للشخصيات و الممثّلين الحقيقيين للشعب الجزائري وثورته ، القادرين على تسوية المشكل ووقف إطلاق النار[6].

---

(1)- وهذا خلاف ما قد يعتقد بأن تفكير السلطة الفرنسية في التفاوض (السري) قد جاء اضطرارا أثر فشل كل مخططاتها الاستعمارية، وهو ما يذهب إليه أحمد سعيود ص 123، ذلك أن مثل هذا التفسير قد يصدق على مفاوضات دوول المباشرة والعلنية مع جبهة التحرير في إيفيان سنة 1961 والتي جاءت فعلا بعد تأكد دوغول من حقيقة انسداد طريق الحل العسكري للمشكل الجزائري.

(2)- باتريك أفينوا وجون بلانشايس، ج1.. المرجع السابق، ص 214.

(3)- أحمد سعيود، نفسه، ص 124.

(4)- ويذكر أيضا العربي الزبيري بأن قتل وجرح بعض من كانووا يتقربون لفرنسا ويصفون أنفسهم بالمعتدلين و المتنورين هو الذي جعل أيضا المنتخبين يصدرون لائحتهم المشهورة، بـ " لائحة 61 " . أنظر : محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 147.

(5)- جمال قنان، المرجع السابق، ص 262.

(6)- في هذا الخصوص يرى الزبيري بأن الجانب الفرنسي قد اكتشف وتأكد خلال أيام تلك الاتصالات واللقاءات السرية بان تلك الشخصيات الوطنيةلا تمثل شيئا بالنسبة للواقع الجديد، أنظر: محمد العربي الزبيري، نفسه، ص 187.

6 -إختلال الأطروحة الفرنسية للتفاوض (مثلث غي موليه) ، التي فضلا عن عدم تضمُّنها لأيّ ضمانات ، وضعت شروط مسبقة قبل التفاوض مثل " وقف إطلاق النار أولاً" ، الذي كان لوحده كفيل بإفشال المفاوضات ، لأنّ شرط نجاح المفاوضات يفترض عدم وضع شروط مُسبقة ، لاسيما إذا كانت صعبة التحقيق وتتعارض مع المبادئ الأساسية غير القابلة للتّنازل من الطرف الآخر، وفي المقابل تمسُّك جبهة التحرير بموقفها الثابت حول مسألة الإستقلال التام للجزائر ، وهو ما لم تقبل به فرنسا[1].

7 -إختلاف وجهات النظر بين قادة الثورة التحريرية في الداخل[2] والوفد الخارجي ، ففي الوقت الذي كان يرى فيه عبّان رمضان بأنّ "لا تفاوض بدون الإعتراف المُسبق لفرنسا ب إستقلال الجزائر" ، كان محمد خيضر يرى ضرورة قيام " مجلس وطني تأسيسي" [3]، ممّا أتاح الفرصة للطّرف الفرنسي من أجل إستغلال هذهالإختلافلت[4].

8 -عملية القرصنة الجوّية التي تعرّض لها قادة الثورة الأربعة في 22 نوفمبر 1956 ، والتي وضعت حدًا لمساعي المفاوضات[5]، وبعدما أَكّدت هذه العملية بشكل لا يدع مجالا للشك

---

(1)- أحمد سعيود، نفسه، ص 128.

(2)- هناك من قادة الثورة بالداخل من كان ضد المفاوضات أصلا مثل أعمرو أوعمران الذي دافع في مؤتمر الصومام عن علي خوجة بعد قيامه بعملية "سكامودي" باعتبارها جاءت في فترة كان فيها نقاش برلماني في فرنسا حول الجزائر، أين رأى بأن من شأنها أن تعزز موقف الراديكاليين الاستعماريين على حساب دعاة المفاوضات، أنظر : Mohamed Harbi; le FLN mirage et réalité, édition Jeune Afrique, Paris, 1985, P 183.

(3)- الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 87.

(4)- لقد غذى هذا الاختلاف الذي كان بين قادة الثورة الأطروحة الفرنسية التي كانت تروّج لها أبواقها الإعلامية "مع من نتفاوض" كما ترى شتواح حكيمة بان هذه الازدواجية في الطرح التي ظهرت مبكرا بين قادة الثورة اتجاه قضية المفاوضات وحتى قتضايا أخرى كان لها تأثير كبير على المراحل اللاحقة، أما الجودي بخوش فإنه يرجع سبب هذه الحالة إلى غياب قيادة مركزية للثورة في هذه المرحلة قادرة على تنسيق أنشطة جبهة وجيش التحرير الوطنيين على الصعيدين السياسي والعسكري في الداخل والخارج مما أدى إلى ظهور عدة مراكز قرار، الأمر الذي أفقد قادة الثورة الووزن الكفيل بأن يفرضهم على العدو كطرف مقبول وكمتحدث باسم الشعب الجزائري، أنظر كل من: الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 87، وأيضا شتواح حكيمة : المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ ببوزريعة، 2000-2001، ص 25.

(5)- Alistair Hrne: Op.cit. P 22.

، بأنّ الطّرف الفرنسي لا يسعى إطلاقًا لحلّ المشكل الجزائري سلميًا ، وليس له النّية الصّادقة للتفاوض[1].

يمكن إعتبار ما سبق أسبابا مباشرة لفشل تلك المحاولات والتي على الرغم من موضوعيّتها ودورها الكبير في هذا ، إلاّ أنّه يبدو بأن المسألة تحتاج لتفسير أعمق يُجلّيها ويوضّحها أكثر، ذلك أنّه كانت هناك أسبابا أخرى ، يمكن إعتبارها في إعتقادي "خفيّة" شكّلت الخلفيات الحقيقية لفشل تلك الإتصالات والمفاوضات السريّة لعل من أبرزها:

1 -تمسّك الفرنسيّين بفكرة "فرنسية الجزائر " وإعتبارها جزء ا لا يتجزأ من فرنسا بالشكل الذي كانوا فيه مستعدّين للحفاظ عليها بأي ثمن ومهما كانت التّضحيات ، إلى حدّ جعل فكرة التّفريط في هذه المسألة عن طريق التفاوض في نظر كثيرٍ من الفرنسيين ولاسيما المعمّرين ، ضربا من الجنون يعرّض صاحبه للإتهام بالخيانة التي تستوجب أقصى العقوبات.

2 -سعي الحكومة الفرنسية منذ عهد سوستيل إلى إيجاد تشكيلة سياسية مصطنعة ، من أجل توظيفها في خدمة مصالحها وضرب جبهة التحرير بتنظيمٍ ومطالبَ مناهضةٍ لها ، تفنّد إدعاءاها بالتمثيل المطلق للشعب الجزائري ، بحيث كانت إتصالات سوستيل مع بعض أقطاب الحركة الوطنية [2]، تدخل في إطار سياسة إيجاد ما يعرف " بالقوة الثالثة " وليس التفاوض أو التمهيد له مع الممثلين الحقيقيين لثورة الشعب الجزائري[3].

---

(1)- على الرغم من أنه قد جاء في حوال أجراه أليستر هورن مع غي موليه سنوات من بعد قال له فيه: " حتى ولو لم يتم توقيف بن بلة، أشك بأن الأمور كانت لتتغير، ذلك أن جبهة التحرير لم تقبل إطلاقا بأطروحتنا كلية و التي كانت تطلب وقف إطلاق النار قبل كل شيء، أنظر: Alistair Horn, Op.cit. p 162. لكن انطلاقا مما أورده موريس فافر حول ما جاء في تصريح محمد خيضر لمصلحة الاستخبارات الفرنسية DST عقب علمية القرصنة من أن ندوة تونس كانت ستناقش فكرة إنشاء كونفدرالية مغاربية مرتبطة مع فرنسا في مجالات معينة"، يمكنن القول بأنه لو حصل هذا الأمر لكان بإمكان ذلك أن يسمح للمفاوضات السرية بالاستمرار، ولما لا حتى التطور لأنه ربما كان ذلك ليفتح أمام فرنسا آفاقا ومواضيع وقنوات جديدة للتفاوض ، أنظر: Maurice Faivre, Op.cit, p 97.

(2)- على الرغم من هذا هناك من يرى أيضا بأن حتى مقترحات سوستيل كانت محل رفض أولئك الأقطاب الذين رأوها لا تخرج عن سياسة الاندماج، هذه السياسة التي اعتبروها أسلوبا قديما لا يراعي متطلبات الواقع و تغيرات الأحداث التي كانت تشهدها الساحة السياسية في الجزائر، أنظر: شمس الدين بونفش، المرجع السابق، ص 15.

(3)- وعن هذه الحقيقة يذكر فإنسان مونتاي بأن سوستيل بكل بساطة لم يكن يريد استقلال الجزائر، باتريك أفينون وجون بلانشايس، ج1، المرجع السابق، ص 214.

3 -إستخدام تلك الإتصالات والمفاوضات كأحد الأسلحة ضد الثورة الجزائرية لمعرفة أفكار قادتها وذهنياتهم [1] ، من خلال جسّ نبض قادتها والبحث عن ثغرات للتسّرب ، وهذا لإحداث الإنشقاق بين قادتها ، فضلا عمّا يمكن أن تحقّق من مناورات سياسية قد تُوقِع بهم وبثورتهم ، إضافةً إلى ربح الوقت وإدخال جيش التحرير في حالة من الإسترخاء.

4 -عدم إعتراف الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير كطرف موازٍ لها ، له مؤهلات التفاوض معها[2]، فضلا عن كونه الممثّل المطلق والوحيد للشعب الجزائري وثورته. وهو الأمر الذي كانت حريصةً جدًا على نفيه وعدم السماح لجبهة التحرير بتأكيده أو إكتسابه. وإنطلاقا من هذا الأساس عملت فرنسا جاهدةً وسعدت حثيثًا لعزل جبهة التحرير وإغراقها وغمرها في حشد متباين في التوجّهات والمشارب السياسية الخاضعة لها [3]. وهذا ما يَظهر جليًا مع تأكيد الحكومة الفرنسية دائما عند طرح مسألة التفاوض ، إلى الإعلان على أنّه لا يمكن تصوّر محادثات إلاّ في إطار " مائدة مستديرة " ، تضمّ كل التوجّهات السياسية المتو اجدة في الساحة مهما كان تمثيلها ضعيفا ومحدودا.

5 -هناك سبب آخر مرتبط بالثورة الجزائرية نفسها ، والتي يمكن القول بأنّه إلى غاية ربيع 1956 كانت لم تنضج بعد داخليا وخارجيا (الشمولية، التنظيم، الإعتراف الدولي..) ، كما لم تصبح بعد عبئًا كبيرًا على الإقتصاد والحياة السياسية في فرنسا ، فضلاً على مصادفة هذه السنة لإكتشاف فرنسا للبترول بالصحراء ، ممّا زاد في تمسّكها بالجزائر.

كل هذه الإعتبارات لم تُكسِب قادة الثورة الوزن والثقل الذي بإمكانه أن يَفرض على فرنسا الدخول في مفاوضات جدّية وحقيقية لإنهاء المشكل الجزائري.

---

(1)- وهو ما جاء على لسان لخضر بن طوبال بخصوص هذه الاتصالات الأولى، انظر: أحمد سعيود: المرجع السابق، ص 124.

(2)- يرى سليمان الشيخ بأن هذا السبب هو الذي جعل الحكومة الفرنسية تعقد وتجري اتصالات غير رسمية ومفاوضات سرية، سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص 145.

(3)- بالنظر لخطورة هذه المسألة ضافع قادة الثورة من جهودهم للتصدي لما كانت تتعرض له جبهة التحرير من محاولاتالعزل والتقزيم والتعتيم لتمثيلها وباللجوء إلى العنف عند اقتضاء الحاجة او القيام بمخاطرات و مجازفات كبيرة مثلما حصل في هجومات الشمال القسنطيني وإضراب الثمانية أيام، أنظر: بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، المرجع السابق، ص 23.

من خلال ما سبق يبدوا جليًّا بأنّ سنة 1956 ، قد حفلت بالعديد من المحاولات واللّقاءات والإتّصالات السّرية ،التي قامت بها الحكومة الفرنسية مع الجزائريين[1] ، ولا سيما مع قادة الثورة ، التي كانت في ظاهرها تمثّل مساعي فرنسية لإيجاد حل أو تسوية سلمية للحرب التي كانت دائرة في الجزائر، غير أن تقصّي أحداثها ومجرياتها وحتى سياقها التاريخي وما دار في تلك الإتّصالات واللّقاءات ، يسمح بالقول أنها لم تكن تمثّل مساعي جدية للتّ .فاهم ، أو مفاوضات حقيقية تهدف على الأقل إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين قد تُفضي إلى تفاهمات ، وإيجاد آليات لإنهاء حالة الحرب بشكل مشرفٍ ، بقدر ما كانت عبارة عن محاولات لإيجاد أو إختيار مفاوضين مُحتملين تَقبل بهم فرنسا كطرف تعمل وتتفاوض معهم لإعادة إقرار حالة السّلم في الجزائر، ومن جهة أخرى كانت عبارة عن محاولات لجسّ نبض قادة الثورة وإختبار مدى تماسكهم وإتحاد مواقفهم، الأمر الذي يجعلها أقرب للمناورات بل وحتى للمؤامرات ضدّ الثّورة منها للمفاوضات الحقيقية الجدّية.

المبحث الثالث: في الجانب الإداري

المطلب الأول : سياسة الحرب النفسية

الحرب النفسية من أخطر الأساليب العسكرية التي إستعملها الإستعمار الفرنسي في الجزائر والتي أصبحت أكثر تطورًا في عهد روبير لاكوست ، وتظهر خطورتها في تأثيرها في مختلف الجوانب ، فماذا نقصد بالحرب النفسية؟

- مفهومها:

تُعتبَر الحرب النّفسية من التجارب التي إكتسبها الجيش الفرنسي في الهند الصينية ، ونقصد بها نوع من الحروب السّياسية وهي أحدث أسلحة الحرب ، فهي جزء من الحرب الشاملة التي تُشنّ قبل الحرب وفي أثنائها وفي أعقابها، تُستخدم فيها الدّعاية والإشاعة

(1)- أكثر من 12 لقاءا شبه رسمي خلال 17 شهرا.

والأساليب السّيكولوجية الأخرى للتأثير على معنويات العدو من أجل زعزعة ثقتها بنفسها وبقادته اومعتقداتها وحتى بتاريخها وهوّيتها [1]، والتي بدورها كانت تهدف إلى القضاء على عقول الشعب بالتأثير النفسي و إستمالته بطريقة غير مباشرة وهذ ا ما يسمى "بعملية غسل المخ"[2].

ومن أجل كسب الثقة وتحسين العلاقة مع الأهالي المسلمين ، وتحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم أصبح من الضروري إستكمال العمل العسكري بعمل نفسي دعائي ، هذا ما جاء في تصريح لاكوست في أفريل 1956 " إنّ العمل العسكري لا مفعول له ، دون عملٍ نفسي دعائي ، الموجه للرأي العام"، ومع تعاظم الثورة إستعمل لاكوست سلاح الحرب النفسية من أجل تحطيم معنويات الجزائريين من خلال التشكيك في قوّة الثورة وقادتها في نظرهم.

- **مصالح الحرب النفسية والدّعاية:**

إعتمدت الحرب النفسية على مجموعة من المصالح و كان لِلاَكوست دورًا كبيرا في تسييرها، و قد إستعان الضباط الفرنسيون بالحركة للقيام بتعليم السكان وتوعيتهم بواسطة التّجمعات الشعبية، وذلك قصد منع تغلغل الثورة في الأوساط الشعبية.

الفرق الطبية الإجتماعية :

وقد تمّ الإعتماد على العنصر النّسوي في تشكيل فرق طبية إجتماعية في سنة 1957 ، تتكوّن كل الفرق من طبيب وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين، وقد بلغ عدد النساء المجنّدات ضمن هذه الفرق 315 إمرأة ، منها 141 إمرأة من المسلمات الفرنسيات ، و80 إمرأة أوروبية من المستعمرات ، و94 إمرأة من أوروبيات الجزائر ، موزعات على 171 فريق عبر كامل الناحية العسكرية العاشرة ، وتسعى هذه الفرق إلى معرفة توجّهات النساء الجزائريات ، وذلك من أجل تحقيق أهدافها الرّامية إلى دمج المرأة الجزائرية في المجتمع

(1)- عبد الحفيظ مقدم، الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع: 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائرن 1997، ص 124.

(2)- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 69.

الفرنسي قصد حرمان الجيش التحرير الوطني من خدماتها في ميدان المعلومات والإتصال والتموين ، ومقابل ذلك تحسين ظروف حياتهنّ ووضعهنّ القانوني[1].

وحدات مكبّرات الصوت والمناشير :

ظهرت وحدة مكبرات الصوت والمناشير في جوان 1956، وتهدف إلى التّقرّب من عقليّة السكان والتأثير عليهم والسيطرة على عقولهم ، ومن أهم الوسائل التي تعتمد عليها في عملها : الأشرطة السّمعية المسجّلة والمناشير واللّوحات الإشهارية التي تضعها في مواقع عمومية تُبرز فضل فرنسا على الجزائر، وقد أُستخدمت هذه الوحدة من قبل الجنرال ماسو خلال معركة الجزائر 1957 قصد تكسير الإضراب.

وحدة الضّباط المتجوّلون :

تلعب دورًا كبيرًا في شرح أهداف ومبادئ الحرب النّفسية ، وتوجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القضايا العسكرية الإسلامية ، والمسؤولون الإداريون الذين لهم علاقة مباشرة بالسكان ، زيادةً على قيامهم بدور المستشارين التّقنيين عند قيادة الوحدات العسكرية التي عُيِّنوا فيها[2].

ومن نماذج الدّعاية الفرنسية : إستعمال وسائل الإعلام المختلفة ، والإشاعات ، وإستعراضات القوة ، والإرهاب البدني والنفسي ، والمنشورات المتعدّدة التي تُوزّع أو تُلقى من الطائرات على المدن والقُرى وتجمّعات القوات العسكرية.

تَطوّرت الحرب النّفسية بتعيين Salon في نوفمبر 1956 الذي وضع برنامجه المعروف بـ "تحطيم وبناء"، ومن خلاله يسعى إلى تحطيم الخلايا السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني، عن طريق تقديم مساعدات مادية و إغرائية لإستعادة ثقة الشعب الجزائري ، فمثلاً كانت السلطات الفرنسية تقطع المؤن والأغذية عن التّجمعات السكانية لفترات طويلة ، ثم تأمر

(1)- غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 160 – 161.

(2)- شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 315.

بتوزيعها وتنسب ذلك الإنقطاع للثوار، ومن المناشير التي وُزِّعت في هذا السياق "الثوار يدمِّرون والفرنسيون يبنون"[1] .

ومن مظاهر الحرب النفسية بناء عدة مراكز تكوينية ، كان يسجِّل بها الشباب الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 سنة و 20 سنة ، وذلك قصد تكوين إطارات مخلصة ومتعاونة مع فرنسا، كما أنشأت عددًا من المدارس المختصة ، مهمّتها تخريج ضبّاط عسكريّين مدرَّبين على طرق وأساليب الفنون الجديدة في الحرب النفسية ، وقد بلغ عدد العاملين في مصالح الحرب النّفسية والإعلامية في سنة 1958 884 ضابط ، و603 ضابطا مساعدا ، و1740 جندي ، إضافة إلى العملاء كلّهم موزَّعين على 660 دائرة إدارية[2].

لكنّ جبهة التحرير الوطني تفطّنت ورجعت إلى أصولها ولم تنس بأنَّ ثوارها أبناء الشعب ، فبدأت تقوم بتوعية أبنائها عن الأساليب التي إستعملتها فرنسا، فقامت بالإطِّلاع الدائم على الصحف السياسية والعسكرية في الوطن الجزائر وفرنسا والعالم كله[3].

المطلب الثاني : سياسة التقسيم الإداري

عندما أَدركت فرنسا خطورة جبهة التحرير الوطني قامت بسلسلة من الإصلاحات السياسية و الإدارية، ولقد اعتمد رئيس الحكومة غي مولي على روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية والإدارية ، نظرًا للصلاحيات الواسعة التي تحصّل عليها من خلال منصبه كوزير مقيم مكلّف بالشّؤون الجزائرية[4].

(1)- عبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، دراست في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 44.

(2)- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 173.

(3)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين (19-20)، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص 44.

(4)- محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز الأمل ، المرجع السابق، ص 263.

وأول عمل قام به غي مولي ، إلغاء المجلس الجزائري يوم 11 أفريل 1956 ، بعد إستقالة معظم النّواب الجزائرّيين منه و إلتحاق البعض منهم بالثورة الجزائرية ، كما قرّر إنتهاج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- وقف إطلاق النار.

- إجراء إنتخابات في الجزائر في إطار نظامٍ موحّد بالنسبة للجزائريين والأوروبيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار، كما يجب المساواة بين المجموعتين ، وذلك من خلال خطابه : "لا تزال الحكومة الفرنسية تؤيد مبدأ وحدة الكتلة الإنتخابية في نظام الإنتخاب الجزائر ي ، تطبيقا لمبدأ المساواة[1].

- إجراء مفاوضات مع المنتخَبين الجدد ، لتجديد نظام الحكم في الجزائر[2].

وقد قوبل المشروع بالرفض من قبل الفئتين، و طالبت الجبهة أن الجزائر هي التي تنظِّم الإنتخابات لتقرير مصير الشعب في المستقبل ، وبهذا فشل مشروع إصلاحات غي مولي السياسية، وبسببه قرّرت الأحزاب اليمينية الفرنسية في 1957/05/21 سحب الثقة منه ، لأنه إنتهج سياسة التفاوض مع عناصر الجبهة ، وقد تمثّلت الإصلاحات السياسية الإدارية التي قام بها لاكوست في تلك القوانين والمراسيم ، والتي على رأسهم كان مرسوم رقم 56-646 الصادر في 1956/06/28 ، الذي تضمّن إعادة تنظيم شاملة للبنى الإدارية في الجزائر ، فأُلغيت البلديات المختلطة وتقرّر تعميم صيغة البلديات الكاملة الإختصاص ، حيث كان يهدف من وراء هذا المرسوم إلى تقوية الإدارة الفرنسية في الجزائر التي يمكن أن نقسمها إلى سلطات مركزية ولامركزية.

❖ **السلطة المركزية :**

تمّ وضع مناصب إدارية جديدة وهي: مندوب حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر

(1)- مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 315.

(2)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، مرجع سابق، ص 263..

Délègue Générale ، ثم ولاة العمالات Les Préfets، فرؤساء الأقسام الإدارية المتخصّصة، وكذلك رؤساء الأقسام الإدارية الحضرية التي كانت لديها عدة تسميات منها : مراكز العمل الإجتماعي بالصحراء طبقا للقرار المؤرخ في 9 جوان 1957[1].

1. المندوب العام Le Délègue générale :حيث يمثّل الحاكم العام والمجلس الجزائري من حيث السلطات ، كما يعتبر مسؤولا عن حفظ النظام العام ، ويشرف على تسيير كل المرافق العامة بإستثناء تلك المرتبطة مباشرةً بالوزارات المعنية في فرنسا، ويساعده في أداء مهامه أمين عام Secrétaire Générale ، مساعدان عامان Secrétaire Générale Adjoints ، أحدهما مكلَّف بالشؤون الإقتصادية والأخرى بالشؤون الإدارية .
2. ولاّة العمالات Les préfets: هم الذين يخضعون لسلطة المندوب العام وينفِّذون أوامره المتمثّلة في تطبيق القوانين واللّوائح التّنظيمية والقرارات الحكومية ، ويساعدهم في أداء مهامهم نوّاب على مستوى الدوائر وكذلك رؤساء البلديات إضافة إلى هؤلاء الولاة .

تمّ تعيين ولاّة مفوَّضين فوق العادة Super ، بسبب القرار الجديد الذي تضمّنه مرسوم 1956/06/28[2]، الذي نصّ على إنشاء عمالات جديدة وضرورة تقسيمها إلى مناطق إدارية يتم وضع ولاة مفوضين عليها ، وقد كان التقسيم على مستوى ثلاث مناطق وهي : الجزائر وهران وقسنطينة ، وتتمثّل وظيفتهم في التّنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها[3].

3. نائب والي العمالة Le Sous Préfet : وقد حَدّد مرسوم 1956/06/28 إختصاصه في النقاط التالية:

- يُعَيَّن ممثلاً للدولة على مستوى الدائرة.
- يُشرف على تطبيق القانون.

(1)- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، مصدر سابق، ص 262.

(2)- نص مرسوم 1956/06/28 على توسيع السلطة الوصائية لنائب الوالي بعد أن كانت محدودة لا تتجاوز البلديات التي يقل عدد السكان فيها على 40 ألف نسمة، أما البلديات التي يتجاوز عدد السكان فيها 40 ألف نسمة فقد كانت الوصاية عليها اختصاص الوالي وذلك بمقتضى مرسوم 1956/05/29.

(3)- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 266.

- يَسهر على حسن تنفيذ اللوائح التنظيمية.
- يُعتبر مسؤولاً عن مراقبة الشرطة والدرك .

والهدف من وراء توسّع إختصاص نائب الوالي هو خنق الثورة وتصفية عناصر جيش وجبهة التحرير الوطني على مستوى الدائرة التي يرأسها[1].

4. **<u>الأقسام الإدارية المتخصصة [2] S.A.S والأقسام الإدارية الحضرية S.A.U</u>** : أُنشأت في المدن التي يزيد عدد السكان فيها عن 100 ألف نسمة ، كما حدّد ذلك القرار الصادر في شهر نوفمبر 1956 ، ثم إنخفض إلى 30.000 ، طبقًا لقرار 1957/07/27 ، والهدف من ذلك هو تطويق الثورة ، وقد تمّ إستقدام ضبّاط الشّؤون الأهلية ، أو ضباط الصاص, ومعظمهم ممّن تدّرب في مدرسة الماريشال ليوتي بالمغرب الأقصى ، وتخصّصوا في دراسة فنون ووسائل الإتّصال بالسّكان, وعادات وتقاليد المجتمع الرّيفي ، وأتقنوا لهجاته المختلفة حتى يسهل عليهم الاندماج فيه.

وقد أُسندت إدارة هؤلاء الضباط إلى الجنرال بارلانج ، وأُوكل إليهم أمر محاربة الثورة بأساليب سليمة تسير في خطٍّ موازٍ إلى جانب الأساليب العسكرية ، ولذلك نجد أنّ كل مركز عسكري بالجزائر يوجد إلى جانبه مركز لضبّاط الصاص ليخدم كل منهما الآخر.

ومن عادة هؤلاء الضّبّاط ، أنّهم يحاولون دائما أن يُظهروا أنفسهم في ثوب إنساني ، فيتصنّعون البشاشة والعطف ، ويُبدون إستعدادهم لمساعدة السكان ، فيوزّعون عليهم بعض المواد الغذائية ، ويَطلبون منهم أن يعلنوا عن إحتياجاتهم حتى يوفروها لهم ، ويشجّعونهم على إبداء آرائهم بكل حرية ، ويَفتحون في وجوههم أبواب الأمل العريضة حتى ، ليظنّ البسيط السّاذج منهم أنّ هؤلاء الضّباط ليسوا فرنسيين أبدًا ، وأنّهم مخلصين حقًّا للأهالي ، جاؤوا لمقاومة الظّلم والطّغيان ولو كان مصدره بنو جنسهم ، وفي هذا الجوّ من الهدوء والمسالمة والعطف والحنان المتصنَّع ، يحاول هؤلاء الضّباط بكلمة من هنا ، وسؤال عرضي في مسألة

(1)- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، الثقافة للنشر والتوزيعن الجزائر، 2013، ص 266.

(2)- عبارة عن هيئة مدنية موضوعة تحت إدارة ضباط الجيش الاستعماري تتركز في القرى والمحتشدات ظهرت في 1955، أنظر يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، مرجع سابق، ص 236.

تافهة من هناك ، أن يحصلوا على معلومات وأخبار ذات طابع عسكري يمكن إستغلالها في محاربة جيش التحرير ، فيوجّهونها فورًا إلى الضّباط العسكريين المكلفين بالعمليات الحربية ليستغلّوها في الحال[1].

وقد ظهرت هذه الأقسام نتيجة التّطور الذي شهدته أقسام الشؤون الجزائرية التي تهدف إلى محاربة سوء تسيير البلديات المختلطة ، وهي تشبه المكاتب العربية العسكرية من حيث تسييرها من طرف القادة العسكريين ، وفي 1956/07/09 صدر قرار مكمِّل لمرسوم 1956/06/28 ينصّ على أنَّ إنشاء هذه الأقسام يُعتبر من إختصاص والي العمالة .

كما حدّد إختصاصات رؤساء الأقسام وهي:

- ✓ يُعيَّن ضابط عسكري على رأس هذه الأقسام الإدارية من طرف والي العمالة.
- ✓ يُكلَّف بمهام عسكرية مثل توفير الحماية و الأمن الضروري للسكان ، ويسعى للحصول على المعلومات الدّقيقة منهم على جيش وجبهة التحرير الوطني.
- ✓ يُعتبر المستشار التّقني للسلطات العسكرية ، بحكم معرفته الدقيقة بشؤون القطر وسكانه، إضافةً إلى هذا يعتبر رئيس الأقسام الإدارية سواء المتخصصة أو الحضرية ضابطا للحالة المدنية وكذلك للشرطة القضائية، وبهذا يكمن دوره في توفير الحماية والأمن للشرطة داخل إقليميه ، وفي 1956/07/09 صدر قرار منح كل السلطات الضرورية لهى، التي يمكن أن تساعده في تطبيق برنامج الإصلاحات الإجتماعية الإقتصادية في المناطق المحرمة[2] والفقيرة والتي لم يصلها صدى الثورة بعد، وكذلك تطبيق حالة الطوارئ على المناطق المطوَّقة، وقد بلغ عدد الأقسام الإدارية في سنة 1957 ، 560 قسما .

– فالأقسام الإدارية المتخصصة أو الحضرية هي التي كانت تقوم بالدور الأساسي في تسيير الشؤون الإدارية خلال السنوات 1956 –1957–1958 ، وبسبب إزدياد نشاط الثورة الجزائرية

---

(1)– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 248– 249.

(2)– المناطق المحرمة :وهي الأراض التي أفرغت من السكان الذين جُمّعوا في مراكز خاصة سميت مراكز التجمع أكثر من مليوني جزائري هُجِّروا ووُضِعوا في محتشدات، أنظر : عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 – 1962، مرجع سابق، ص 347.

أصبح تطبيق الإصلاحات الإدارية طبقا لمشروع 28/06/1956 ، أمرا مستحيلا وإختفت بذلك السلطات الإدارية المدنية ، لتحلّ محلها السلطات العسكرية[1] .

❖ **السلطة اللامركزية :**

لقد تمثلت الإصلاحات الإدارية على مستوى نظام العمالات ونظام البلديات من خلال مرسوم 28/06/1956 على ما يلي :

- العمالات Les Départements:

حيث تم رفع عددها من 9 إلى 13 عمالة ، خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى 1958 ، وأهم تلك العمالات على مستوى المنطقة الشمالية تضم : تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة وعنابة، منطقة الهضاب العليا ، وتتشكّل من عمالات : سعيدة، تيارت، المدية، و باتنة، وفي 1959/11/07 صدر مرسوم ينصّ على تحويلها إلى 15 عمالة ، وأُضيفت من خلاله منطقة الصحراء التي تضمّ الساورة والواحات .

أمّا فيما يخص الدائرة فقد إعتبرها مشروع 1956/06/28 مجرّد قطاع إقليمي يتم اللّجوء إليه في التّقسيم الإداري التّقليدي للعمالات وهي تضم البلديات المختلطة [2] والمراكز، البلديات ذات الصلاحيات التّامة والممارَسة الفعلية.

المطلب الثالث: قانون الإطار

بعد فشل روبير لاكوست في إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق الحل العسكري ، لجأ إلى الحل السياسي وإتخذ من قانون الإطار حلاًّ للخروج من المأزق الحالي ، ويتّضح ذلك

(1)- صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، دار الكتابة الحديثة ،القاهرة ، 2010 م ، ص 74.

(2)- البلديات المختلطة : تقسيم إداري يشمل مجموعات سكان أغلبهم جزائريين تحت إمرة متصرف إداري كانت تشمل عادة عشرات الآلاف من السكان مقابلة البلدية ذات الصلاحية الواسعة المأهولة في الأغلب بأوروبيين تتمتع بنفس صلاحيات بلديات فرنسا، أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 62.

من خلال ما ذكرته جريدة المجاهد : "فقد إقتنع لاكوست بأنَّ إستعمال القوة وحده لا يكفي ، لأنّ ذلك لا يزيد الثورة إلاّ قوة ، لهذا لم يجدْ غي مولي ولاكوست إلاّ الحل السياسي[1].

فكلّ هذه الإصلاحات السياسية إندرجت ضمن إستراتيجية مكافحة جبهة التحرير الوطني ومحاولة القضاء عليها بطرق مكمِّلة للعمل العسكري ، وكان يتوقّع أن يؤدّي إشراك عدد متزايد من الأهالي في تسيير الشؤون المحلية وتكون مؤيدةً لفرنسا، ولكن الإصلاحات السياسية والإدارية كان غرضها كسب ثقتهم و إبعادهم عن الجبهة ، ولكن بعد سقوط حكومة غي مولي في 21/05/1957، جاءت بعدها حكومة بورجيس مونوري لتسحب الثقة يوم 1957/06/12 بـ 240 صوتا ضد 194 صوتا، ومن أهم ما تعهّد ت به هو : وضع هياكل سياسية إدارية جديدة وذلك في إطار ما يُسمى بالقانون المبدئي La Loi Cadre أو يسمى بقانون الإطار ، وقد كُلف روبير لاكوست بهذه المهمة ، الذي قام بتقديم عرضٍ عن مشروع برنامجه الإصلاحي أمام أعضاء البرلمان الفرنسي ، وقد كان متحمسًا جدًّا لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في المحاور التالية:

تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتّع بـإستقلال ذاتي إداري واسع ، ويوجد على رأس كل إقليم السلطات التالية :

- ✓ مجلس إقليمي منتخب.
- ✓ مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثّل للسّلطة المركزية ، ويوجد على رأس هذه السّلطات برلمان فيدرالي إقليمي يتولَى مهمّة التنسيق في الميادين الإقتصادية والمالية والإجتماعية.
- ✓ مجلس فيدرالي يرأسه ممثّل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية ، أمّا الجمهورية الفرنسية فإنها تبقى مسؤولةً عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدل والتعليم.
- ✓ إقامة نظام إنتخابي موحّد يتضمّن حماية حقوق الأقلّيات.

(1)- جريدة المجاهد، ميدان التهدئة السياسية بعد المصادقة على قانون الإطار، ع:18، 1958/02/15، ص 12.

- ✓ تتولّى فرنسا مهمّة التوسّط بين المسلمين الأوروبيين، إلا أنه تعرَّض لممارسة شديدة تتشكّل من جاك سوستيل النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي، و أندريس موريس [1] وبيير بوجاد [2] ، حيث إعتبروه مُجحفًا بحقوق الأوروبيين ولذلك رفضوه وصوّتوا ضدّه ، كما رفضه الشّيوعيون لأنه لا يعبِّر عن مطالب جبهة التحرير الوطني ، وقد عبّرت الجبهة عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ "أنّ قانون لاكوست أبعد ما يكون من فكرة الإستقلال ، فنحن نريد الوحدة في ظلِّ الإستقلال، بينما لا يتوقّع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق[3]، وأكّد فرحات عباس النّاطق بإسم اللّجنة من جهته نفس الموقف بقوله : "لا جديد في قانون لاكوست الذي يشكّل محاولة غبيّة لتقسيم الجزائر[4].

وقد هاجم المستوطنون روبير لاكوست بحملة إعلامية شرسة ضدّه ، بالإضافة إلى تنظيم مظاهرات صاخبة في 1957/09/18 ضدّ حكومة باريس ، وذلك بسبب ما جاء فيه من بنودٍ تسمح بإقامة نظام إنتخاب موحَّد وبرلمان محلي في الجزائر يعمل في إطار السيادة الوطنية ، وهذا يعني بالنسبة للأوروبيين منح المسلمين الجزائريين حق المساواة في التّصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترَح في الجزائر، وبسبب ذلك سقطت حكومة بورجيس مونوري في أواخر شهر سبتمبر 1957 ، وقد كان للمستوطنين الأوروبيين دورا كبيرا في ذلك بسبب قوّة سلطتهم وتحكُّمهم في السياسة الفرنسية ، وقد بقيت الجمهورية الفرنسية الرابعة بدون حكومة لعدة أسابيع إلى غاية قيام حكومة فليكس غايار يوم 1957/02/5 بحصولها على 337 صوت ضد 173 صوت، وقد حافظ روبير لاكوست على منصبه كوزير مقيم بالجزائر مكلفبالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية ، والذي من جهته قام بتحضير قانون مبدئي جديد[5].

---

(1)- وزير دفاع في حكومة بورجاس.

(2)- زعيم الحزب اليميني المتطرف كان يمثل طبقة التجار .

(3)- محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 238.

(4)- المجاهد، ميدان التهدئة السياسية بعد المصادقة على قانون الإطار، ع:18، المصدر السابق، ص 05.

(5)- عبد الرحمن فارس، الحقيقة مُرّة، مذكرات سياسية 1945 – 1965، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 88.

- قانون الإطار الجديد :

هو نفسه القانون الإطار المبدئي السابق ، فقد قام بإدخال بعض التعديلات على محتواه ، ويتمثّل ذلك التعديل في إنشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر، ويكمن دور تلك المجالس في تأجيل تطبيق القرارات المُتَّخذة بالأغلبية السّاحقة من الجزائريين في حالة عدم موافقة المستوطنين الأوروبيين عليها، ولكنّ لاكوست أبقى على النظام الإنتخابي الموحّد في مشروعه الجديد رغم معارضة المستوطنين، وقد صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية بعد تلك التعديلات في 08 ديسمبر 1957 .

وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية تحت رقم 58-95 ، بتاريخ 5/02/1958وأصبح منذ ذلك الوقت يُعرف بقانون الجزائر المبدئي La Loi Cadre De L'Algérie، وأهم الإصلاحات السياسية والإدارية التي جاء بها تتمثل فيما يلي :

المادة 01 : تقسيم الجزائر إلى عدّة أقاليم تتمتّع بالإستقلال الذاتي والإداري ، وتدير نفسها بنفسها بحريّة وديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة وفي حدود ما ينصّ عليه هذا القانون .

المادة 02 : الجمهورية الفرنسية تقرِّر وتكفل كل المواطنين والمواطنات في الجزائر بدون تفرقة في الجنس أو الدّين أو العرق ، مع التّمتّع على قدم المساواة بكلّ الحرّيات ، وكل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي ، وأنّهم يخضعون للإلتزامات المترتّبة عليها ، وقد نصّت نفس المادة على إنشاء نظام إنتخابي موحّد .

المادة 03 : نصّت من القانون على إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الخاصة به بحريّة وديمقراطية ، ولتتمكن الأقاليم من تحقيق هذا الغرض ، فقد نصّت المادة على إنشاء السلطات التالية على مستوى كل إقليم:

- ✓ مجلس إقليمي مُنتخَب في إطار نظام إنتخابي موحّد بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين.
- ✓ حكومة إقليمية يرأسها ممثِّل للحكومة الفرنسية مسؤول أمام المجلس الإقليمي .
- ✓ جميع المسائل التي لا تتعلّق بالأجهزة المركزية للجمهورية الفرنسية أو ممثّليها والتي تدخل في إختصاصاتها ، تعتبر شؤونا خاصة بالأقاليم ، كما أنّه من حق المجلس الإقليمي أن يصدر قرارات متضمِّنة عقوبة الجنحة أو المخالفة[1] .

المادة 04 : التي تنص على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات ، على مستوى كل إقليم يتكوّن من المواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشّخصية المحلي ، وبذلك يكون المشروع قد سوّى بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين في داخل هذا المجلس ، غاضًّا النّظر عن الأضرار التي يلحقها ذلك بالأغلبية الساحقة . وفي هذا الإطار لا يمكن أن يُصدَر قرار لا توافق علية الأقلية ولو أجمعت عليه الأغلبية ، وبهذا يتم خرق مبادئ الديمقراطية .

ويشمل هذا المجلس بصفة خاصة ممثلي الهيئات الإقتصادية والنقابية والثقافية والإجتماعية .

المادة 05 : تنصّ على أنّه بعد مرور سنتين من تطبيق القانون ، يمكِن للمجلس الإقليمي أن يُحدَّد بقرار منه الإختصاصات التي يرى أنه ينبغي أن يعهد بها إلى الأجهزة الفيدرالية التي سيتمّ إنشاؤها على مستوى تلك الأقاليم ، لكن دون المساس بـإستقلالها الذاتي أو الحدّ من حريتها في تسيير شؤونها بنفسها .

المادة 06-07-08 : برلمان فدرالي يتولّى مهمّة التّنسيق في المسائل الإقتصادية والمالية والإجتماعية و مجلس فيدرالي يرأسه ممثِّل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسّلطة التنفيذية.

(1)- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 283.

أهداف القانون:

إلغاء العمل بقانون 1947/09/20 في أحكامه المخالِفَةِ للقانونِ الجديدِ، كما يستثني المناطق الصحراوية من نطاق سيرته ، فهذه المناطق ستظلّ محكومةً بقانون المناطق الذي يحمل رقم 57-27 الصادرة في 1957/01/13 ، والنّصوص المطبِّقة له حيث تمّ وضع وزارة المناطق الصحراوية بإسم "وزارة الصحراء" ، التي تتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم وإدارة وإستغلال المناطق الصحراوية ، وفي 1957/06/21 صدرت مراسيم حدّدت مهام وزير الصحراء ، فمنحته نفس سلطات الحاكم العام في جزائر ، حيث يقودها ماكس لوجون بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي ، ومن خلاله تمّ تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق : وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل، قسنطينة ، وقسِّمت بدورها هاته المناطق تقسيما ثانويًا إلى عمالات بلغ عددها 15 عمالة.

- ✓ الهدف من التقسيم هو القضاء على وحدة الجزائر وتفتيتها حسب مرسوم 05/05/1958 بتقسيم الجزائر إلى 5 أقاليم: وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل وقسنطينة[1] .
- ✓ إضعاف الشخصية القانونية للجزائر عن طريق تقسيم الجزائر إلى إقليم .
- ✓ الحفاظ على إمتيازاتها.

أسباب فشله:

لقد تعرّض القانون مثل سابقه إلى الرفض المطلَق من طرف المستوطنين ، لأنَّه يسمح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي معهم ، أمّا جبهة التحرير فقد رفض بدعم بإعتباره ينصّ على إبقاء الجزائر جزءًا تابعًا لفرنسا ، ولا يتطرّق إلى قضية الإستقلال التي يحاربونها من أجله ، وما زاد في تأخير تطبيقه هو إشتراط عودة الأمن والسِّلم في الجزائر وعلى هذا فإنّه قد يستغرق وقتًا طويلاً، كما أنّ قانون 1958/02/05 جاء به لاكوست لترضية الأحزاب السياسية اليمينية المتطرِّفة خاصةً ، وليس حلاً للقضية الجزائرية ، كما أنها ركّزت

(1)- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 285.

على إستعمال القمع للقضاء على الثورة ، وما تلك الإصلاحات السياسية والإدارية إلاّ رمزًا لعجز الجمهورية الفرنسية الرابعة عن مواجهة الثورة[1] .

وما عجّل في سقوط تلك الجمهورية هو الجيش الفرنسي في 1958/02/08 ، من خلال قيامه بهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية ، وقد إدّعت القوات الجوية الفرنسية أنّها هاجمت مواقع الثوار ، ولكن يتّضح من خلال جريدة المجاهد أنّها هاجمت المدنيّين الأبرياء "إنّ ما أسماه البلاغ الفرنسي بمعسكر الثوار ومراكز المدافع المضادّة للطائرات وجثث الثوار ، تبيَّن لهم أنّ كل ذلك لم يكن في الواقع إلاّ دكاكين متواضعة وسوقاً مزدحمةً بسكّان القرية ومدرسة تكدّست بها جثث الصبيان الصغيرة [2]، ورغم تنكّر الجيش الفرنسي لذلك إلا أنّ هذا الحادث أثار موجة سخط واسعة من دول عديدة ضدّ فرنسا وسياستها ، وقد إعتبر روبير لاكوست أن ذلك الهجوم خطأ فادح، وأعلن أنّ الحكومة الفرنسية لم توافق عليه .

وخوفًا من إستيلاء الجيش على السلطة قبلت حكومة فيلكيس قايار تحمّل مسؤولة ذلك الإعتداء، ورغم تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإنهاء الخلافات القائمة بين تونس وفرنسا ، وبهذا ساهم الحادث في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى العالمي رغم فاجعته ، وتسبّب من جهة أخرى في إنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة بسقوط حكومة فليكس غايار بعد أن نزع المجلس الوطني الفرنسي منه الثقة ، وهذا في 1958/04/15 بـ 321 صوت ضد 255 صوت[3].

نستنتج ممّا سبق أن الإصلاحات السياسية والإدارية التي قام بها روبير لاكوست لم تكن سوى مناوراتٍ سياسيةٍ قام بها من أجل ترضية المستوطنين الأوروبيين ، ويظهر ذلك من خلال قانون الإطار ومختلف الإصلاحات الإدارية ، ولكنّها باءت بالفشل بسبب الأساليب القمعية التي إتبعها والتي إشترطها قبل تنفيذه ، وتركيزه على القوة العسكرية في القضاء على الثورة

(1)- Mohamed Harbi, le FLN documents et histoire (1954 -1962), Editions casbah, Algérie, 2004, p 246.

(2)- المجاهد، ميدان التهدئة السياسية، ع: 8، مصدر سابق، ص 4.

(3)- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 290.

الجزائرية ، وقد كان يهدف من وراء إصلاحاته تلك إلى خلق قوة ثالثة في الجزائر تساعده على إخماد نار الثورة و إبقاء الجزائر تابعة لفرنسا.

المبحث الرابع: في الجانب الإقتصادي

منذ تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر ، سعى إلى القضاء على الثورة الجزائرية بمختلف الأساليب والإجراءات العسكرية التي بدأت تظهر بوادر فشلها ، فلجأ إلى معالجة المشكل الجزائري بالقيام ببعض الإجراءات الإقتصادية والإجتماعية ، نظرا لما يعانيه القطر الجزائري من فقر كبير رغم غناه بموارده الطبيعية والبشرية ، وقد ذكر ذلك الورتلاني في كتابه الجزائر الثائرة:" لاكوست يستنتج من أيام خبرته القصيرة ، أنّ المشكل الجزائري إنّما هو مشكل إقتصادي وإجتماعي،...، فالقطر الجزائري لا يزال قطرًا فقيرًا جدا، يحتاج إلى رؤوس أموالٍ عظيمةٍ و إلى برامج إنشائيّة واسعةٍ ، وفي القطر الجزائري يعيش الآلاف من البيض أو المسلمين عيشة الضّنك والشّقاء طيلة السنة ، هذا القطر الذي يزداد عدد سكانه كل سنة... هو في حاجة إلى أربعة آلاف مدرسة جديدة لتعليم أبنائه،... الذين يعيشون بين أحضان البغضاء والجهل والفزع"[1]، إذن ما هي الإجراءات التي إتخذها روبير لاكوست لمعالجة ذلك؟

المطلب الأول : الإصلاحات الإقتصادية

لقد حدّد روبير لاكوست ملامح سياسته الإقتصادية والإجتماعية [2] في ثلاث مجالاتٍ أساسيةٍ ، وهي الفلاحة والصناعة و تقديم المساعدات[3]، و حدّد الأهداف المرجوّة من وراءها في مجموعةٍ من المراسيم والتعليمات المكتوبة الموجهة إلى مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي المتواجدة بالجزائر، ويمكن أن نقول أنّ إصلاحات لاكوست لها نفس الوصفات التي أصدرها من سَبقه من الرجال السياسيين الفرنسيين لإيجاد حل للمشكل الجزائري ، مثل جاك سوستيل أو

(1) – هرفي هامون وباتريك روتمان، حمَـ لة الحقائب، مصدر سابق، ص 55.

(2)– الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 385.

(3) – جريدة النجاح القسنطينية، ع:1386، 1956/04/11، ص 01.

حتى دوغول من بعده، والتي تعوّد الجزائريون عليها ولم تعد تعنيهم شيئا لأنهم وبكل بساطة يعلمون أنّها مجرّد حبر على ورق ، فقد أصبحوا يعملون جيّدا بمناورات السلطات الفرنسية ، وقد ذكرت جريدة المجاهد ما قاله "سيرج أدور " الضابط الفرنسي معلقًا عمّا جاء في تقرير روبير لاكوست إلى الأمم المتحدة عن ولاء الشعب الجزائري نحو فرنسا قائلا:" إن الجزائريين لم يعودوا يقبلون أن تعاملهم معاملة الأطفال الذين نؤاخذهم على أخطائهم...، ونعتبرهم متمرّدين يجب أن نؤدّبهم ، إنّ هذه الحقيقة لا يمكن لإصلاحاتنا الإقتصادية والإجتماعية أن تغيّر منها شيئا، بل إنّ الجزائريّين أصبحوا يشعرون بالعار حتى عندما نعاملهم معاملةً طيبةً نعتبرهم فيها أقلّ قيمة منّا وأنّنا أصحاب إحسان عليهم...إنّهم يشعرون بأنّ معاملتنا الحسنة معهم كأنّها صدقةٌ تتصدق بها عليهم ، حتى أصبح هذا من أسباب ثورتهم ، مثله مثل معاملتنا السيئة لهم[1]".

وقد إتّخذ روبير لاكوست سلسلة من الإجراءات الإقتصادية من خلال:

- **مرسوم 17 مارس 1956:**

والتي يمكن أن نلخّصها فيما يلي :

- رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340/ف إلى 440/ف .
- تأميم صناعة الحَلْفاء .
- إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي ، وتعيين عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات .
- إلغاء نظام الخمّاسة ، وتعويضه بنظام الإستئجار الذي يعتمد على إقتسام غلة الأرض بين المستأجر والمؤجّر، وقد مسّ هذا الإجراء حوالي 155 ألف خمّاس يشغلون في حوالي 110 ألف ملكية زراعية[2].

(1)- المجاهد، الحرب العنصرية، ع:12، 1957/11/15، ص 6.

(2)- غالي الغربي ، فرنسا والثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص229.

- **صندوق الملكية الريفية (C.A.P.E.R):**

مهمّته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوروبية ، أو التي تمّ شراءها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة بعد تهيئتها وتجهيزها ، وقد أمل روبير لاكوست أن يمكِّن هذا الصندوق 1000 عائلة جزائرية من الإستفادة من 150 ألف هكتار من الأراضي.

- **إعادة توزيع الأراضي :**

تُمثِّل مسألة توزيع الأراضي مظهرًا من مظاهر الإستعمار والإستيطان بالجزائر، ونظرًا لأهمية الموضوع ، قرّرت حكومة غي مولي عن طريق وزيرها المقيم لاكوست Lacoste إعادة توزيع الأراضي، وحدّدت الملكيات الفردية الخاصة بـ 50 هكتارا ، مع إمكانية زيادة 20 هكتار لكل فرد وريث من العائلة، وتمّ تحديد ملكيات الشّركات ذات الأسهم بـ 1000 هكتار، أُنشِأَ لذلك صندوق الحصول على الملكية والإستغلال الزراع ي ، الذي أخذ على عاتقه شراء الأراضي بالتّراضي من مُلاّكها الأوروبيين، ثمّ تقسيمها إلى عدّة قطع بعدما تم تجهيزها بالتجهيزات الضرورية ، وليتم بعد ذلك تسليمها للعائلات الجزائرية وكان من المفترض أن يستفيد من ذلك حوالي 15 إلى 20 ألف عائلة جزائرية .

وقد لقي هذا المشروع عدّة صعوبات في تطبيقه ، فقد إمتنعت بعض الشركات الزراعية من الرّضوخ للأمر الواقع مثل الشركة الجزائرية genevoise compagnie ، إلى أن أُرغمت على ذلك عنوةً بعد صدور أمر بنزع ملكيتها في جويلية 1956 ، فعلى إثر ذلك تم تجريدها من 66000 هكتار من مجموع ملكيّاتها، مقابل تعويضها بمبلغ قدره 758 فرنك للهكتار وهو كما نرى مبلغ ضخم ، ناهيك عن شركة أخرى أُنتزع منها 88514 هكتار [1] ، حيث لم يمس نزع الملكيات الأراضي المسقية .

(1)- هواري قبايلي، ثمن الحرب الثورة الجزائرية وإنعكاساتها على الإقتصاد الإستعماري الفرنسي، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 58.

وإستمر العمل بالصندوق إلى غاية سنة 1961 ، فأغلب الأراضي التي تمّ الحصول عليها إلى غاية تلك السنة كانت تقع في مناطق غير آمنة ، يسيطر عليها جيش التحرير الوطني والتي لم يتمكن الجيش الفرنسي من توفير الأمن والإستقرار في أرجاءها لا، وذلك كلّه بغض النظر عن إمكانية إستغلالها .

إن سياسة صندوق الحصول على الملكية تؤكّد واقع الإستعمار بطابعه العنصري ، الذي راعى بالدرجة الأولى مصالح الأقليّة الأوروبية ومُلاّك الأراضي ، فلا يمكن الزّعم بعد هذا أنّ نشاط هذا الصندوق لبّى تطلّعات و إحتياجات الجزائريين ، فقد ظلّ عدد المستفيدين من برنامجه عددًا لا يُذكر إطلاقا، وجرى بطريقة خاضعة لمعايير سياسة جدّ ضيقةٍ ، حيث منحت الأولوية لقدماء المحاربين في صفوف الجيش الفرنسي، لِيَلِيهم معطوبي وضحايا الحرب العالمية ، والحاملين لشهادات التكوين الزراعي وشهادة التعليم الإبتدائي، ويظهر بذلك نيّة لاكوست في تكوين قوّة ثالثة من الجزائريين لمواجهة جبهة التحرير الوطني ، ولكن إدارة الصندوق إعترفت بإستحالة العمل به ، بسبب حالة اللاّأمن التي فرضها جيش التحرير الوطني ، فقد تمّ تسجيل 17 قتيل وعدد كبير من الجرحى حتى جانفي 1957 ، وإستمر العمل بهذا الصندوق إلى غاية سنوات 1960-1961 ، لكن نشاطات جبهة التحرير مَنعت كل محاولات إعادة التّوزيع وأَرغمت الشّعب الجزائري للإمتثال لأوامرها، وحتّى المعمّرين لم يتجاوبوا مع إصلاحات الإدارة الفرنسية .

إضافةً إلى ذلك يمكن إعتبار السبب الرئيسي لفشل المشروع هو عدم إستطاعة المشروع التأقلم مع الحقائق السّوسيولوجية والإقتصادية التّقليدية للجزائريين[1].

المطلب الثاني: الصحراء الجزائرية ومصالح فرنسا الإقتصادية

تعتبر الصحراء الجزائرية من أهم المحطّات في تاريخ الإستعمار الفرنسي في الجزائر، وقد زاد إهتمام فرنسا بها خاصة بعد إكتشاف البترول سنة 1956،

(1)- هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 62.

وقد إستمرت محاولات روبير لاكوست في القيام بالإصلاحات بعدما فشلت حكومة غي مولي في تهدئة الأوضاع ووضع حدٍّ لحرب الجزائر، فجاءت حكومة بورجوس مونوري ، والتي حافظ من خلالها روبير لاكوست على منصبه ، ولكنّه لم يأتِ بالجديد في مجال الإصلاحات الإقتصادية بإستثناء إستحداث منصب جديد والمتمثّل في إستحداث وزارة جديدة هي : وزارة الصحراء ، وتعيين Maxe Lejeune ماكس لوجون على رأسها ، وذلك لما عرفته الصحراء الجزائرية من أهمّية كبيرة في عهد روبير لاكوست ، خاصةً بعدما تم إكتشاف البترول والغاز سنة 1956 في حاسي مسعود، فأصبحت الصحراء الجزائرية فجأةً بالنسبة لفرنسا ذات قيمة عظيمة ومصالح إقتصادية إستراتيجية كبيرة ، فقد فَرضت فكرة "فصل جزائر الشمال عن المناطق الصحراوية " نفسها على الحكومة الفرنسية كإجراء أمني ترقّبًا لكل طارئ سياسي وعسكري يمكن حدوثه في المستعمرة .

تتبلور في هذا السّياق فكرة تقسيم الجزائر في 10 جانفي 1957 ، مع مصادقة البرلمان الفرنسي على مشروع قانون تأسيس كيان يسمّى "منظمة المناطق الصحراوية المشتركة"، وهو عبارة عن تجمّع إقليمي يتجاوز إطار الجنوب الجزائري [1]، وهي تضمّ المناطق الصحراوية الوسطى والغربية الواقعة بين واحات بشار وغرداية و ورقلة و التي أُكتشف فيها البترول .

المطلب الثالث : الإجراءات الإقتصادية من خلال قانون الإطار

من أهم الإجراءات الإقتصادية التي قام بها الوزير المقيم روبير لاكوست في عهد حكومة بورجيس مونوري ، تقديم مسودّة مشروع قانون عُرف بقانون الإطار الذي تطرّقنا إليه سابقا ، والذي نصّ على بعض المحاور الإقتصادية وأهمها تلك التي نصّت على ضمان الحريات والحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية لكل المواطنين دون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق ، وخضوعهم للإلتزامات المترتّبة عليها ، كما نصّ على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات مكوَّن من المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المدني العام و

(1)- جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر، مرجع سابق، ص 498.

المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي، وبذلك سوّى المشرِّع الفرنسي بين الجزائريين والمستوطنين داخل هذا المجلس إضرارا بالأغلبية العظمى ، فلا يصدر قرار لا توافق عليه الأقلية.

– إنهاء هيئات فيدرالية على مستوى الأقاليم والتي تتشكل من برلمان فيدرالي مهمّته الإشراف على القضايا الإقتصادية والمالية والإجتماعية ، ومجلس فيدرالي مهمّته تنفيذ وتطبيق قرارات الجمعية الفيدرالية.

– نصّ القانون على المهام الموكَّلة للبرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية ، والتي تتمثّل في قضايا الأمن والدّفاع والشّؤون الخارجية والجنسية ، والقانون المدني العام وشؤون الصرف والعملة والجمارك والضرائب ، والعدالة والتعليم[1] .

وقد تعرّض هذا المشروع إلى معارضة شديدة تزعّمها : جاك سوستيل النّائب الدّيغولي ، ووزير الدفاع أندري موريس ، وبيير بوجاد زعيم حزب اليمين المتطرّف ، والحزب الشيوعي الفرنسي، وما زاد في حدّة تلك المعارضة هي الحملة الإعلامية الواسعة النّطاق ضدّ المشروع ، فعجّلت بسقوط حكومة بورج بيس مونوري، وبعد فراغ سياسي دام أكثر من شهر أُختير فليكس قايار felix Gaillard وزير المالية السابق من طرف الرئيس الفرنسي لتشكيل حكومة جديدة ، أمّا عن مشروع روبير لاكوست هذه المرة ، فقد تمثّل في مشروع قانون 05 فيفري 1958 ، الذي عُرف بقانون الجزائر الجديد ، والذي نصّ على أن تتولّى الجمهورية التّنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر ، وهذا بتقديم إعانات وتأمينات مخصَّصة من ميزانية الدولة .

ونصّ القانون على أنّ مرسوما سوف يَصدر لتنظيم إشتراك الأقاليم في إعداد البرنامج المالي، كما نصّ القانون على أنّه بصفة إنتقالية ، تتكوّن الجمعيات الإقليمية من أعضاء يعيّنهم الوزير بناءً على ترشيح الهيئات الإقتصادية بصفة خاصة والنقابية والإجتماعية والثقافية ، كذلك يتضمّن القانون إنشاء مجلس إستشاري مؤقت مكوَّن من عددٍ متساوٍ من مندوبي كل

(1)– غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 236.

حكومة إقليمية برئاسة الوزير، يُناط به مساعدة الوزير في نقل الإختصاصات إلى أجهزة الأقاليم ، يعني تلك الإختصاصات المعطاة لها بموجب هذا القانون، كما نصّ القانون على إلغاء نظام الحكومة العامة السّابق وعلى إصدار المراسيم اللاّزمة لإعادة توزيع المرافق التي كانت تابعة للحكومة العامة الملغاة فيما بين الهيئات والأجهزة الجديدة[1].

وقد أعقب هذا القانون مشروع تقدّم به المجلس الوطني يوم 1958/03/07 ، سُمّي بمشروع إقامة حلف دفاعي بين دول البحر الأبيض المتوسط ، ويتلخّص في نقطتين أساسيتين هما :

- التعاون الإقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء وهي ليبيا وتونس وفرنسا .
- إبرام حلف دفاعي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تنضم إليه إيطاليا، إسبانيا ودول شمال إفريقيا، إلاّ أنّ هذا المشروع مات مثلما ماتت جميع المشاريع والحلول الفرنسية السابقة ، بسبب تجاهلها لجبهة التحرير الوطني كممثّل شرعي لشعب الجزائر، ورفض التّفاوض معها من أجل إيجاد حلٍ سلمي للمشكلة الجزائرية[2] .

المطلب الرابع : خطة الآفاق العشارية

لقد سَحب لاكوست من أدراج مكتبه مسودّة إصلاحاتٍ جديدةٍ من باب تجزئة الوقت وملء الفراغ وتبرير إستمراره في منصبه ، أسماها في مارس 1958" الآفاق العشرية للتنمية الإقتصادية"[3] ، وكانت أبرز الأهداف التي حدّدها المشروع ، والتي كان من المفترض أن يتم إنجازها في السنوات العشرة المقبلة ما يلي :

- تحسين ظروف العمل ورفع المستوى المعيشي للسكان.
- إعادة تقييم الثّروات الطّبيعية للجزائر بشكل مناسب يسمح بالإستفادة منه في إطار كل منطقة.

(1)- محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 246.

(2)- غالي الغربي، المرجع السابق، ص 239.

(3)- محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 269.

- خلق 875000 منصب شغل ، في القطاع الغير الزراعي طول مدة المشروع.
- الرّفع من قيمة الإنتاج الداخلي لتصل إلى 1600 مليار فرنك سنويا .
- وبشكلٍ أقل تمّ الإهتمام بتكوين اليد العاملة ، والرّفع من عدد المؤطِّرين في القطاع الزراعي .

وخَصّصت الخطة لتمويل الإصلاحات حوالي 4711 مليار كحجم للإستثمارات طول مدة المشروع، تُوزَّع على مختلف القطاعات الإقتصادية كالآتي: % 20 في مجال المحروقات، 17%للزّراعة ، 16% للمواصلات، % 14 قطاع السّكن، 11% للإدارة ، 8% للقطاع التجاري ، 7% فقط للصناعات التّحويلية، 4% لصناعة مواد البناء، 3% لإنعاش القطاع المنجمي .

ولتحفيز المستثمرين على الإستثمار بالجزائر تمّ تقديم عدّة تحفيزات وإمتيازات أهمّها :

- تقديم منحة للتجهيز مقدّرة بـ 40% من قيمة العقارات .
- تقديم قروض بفوائد قليلة ، قدّرت بـ 3% فقط .
- تعويض رسوم الإنتاج المفروضة على التجهيزات[1] .
- الإعفاء من الضّرائب على الأرباح في قطاعات الصّناعة والتّجارة لمدة عشر سنوات، وأوصت اللّجنة الواضعة للمشروع كضرورة للوصول للنتائج المبتغاة.
- التركيز على القطاع غير الزّراعي من أجل التنمية وتطوير الإقتصاد الجزائري ، فالإعتماد على الرّفع من مستوى الإنتاج الزراعي لا يضمن الرفع من المستوى المعيشي للسكان الآخذ عددهم في الإرتفاع المتواصل.
- ضرورة تفادي أنماط التنمية الشّكلية المصطنعة والهشّة ن المرتكزة أساسًا على حجم تدخّل الدولة المركزية ، ولمنع حدوث ذلك وجب إعتماد مناهج تنموية شاملة .

(1)- هواري قبايلي، مرجع سابق، ص 84.

لم يتمكّن روبير لاكوست من ترجمة مشروعه إلى إصلاحات ملموسة ، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ✓ عدم احترام النقاش والخلاف بين ممثلي المفتشية العامة للتخطيط ومسؤولي القطاع الإقتصادي بالجزائر حول طبيعة الحماية الممنوحة للإنتاج ، ففي الوقت الذي كان يميل فيه الفريق الأول إلى الإنفتاح على السوق الخارجية ، كان فيه الفريق الثاني يطمح إلى ضرورة القيام بتدابير أكثر حماية للصّناعة الجزائرية الفتية والإكتفاء بالسّوق الدّاخلية أساسًا.
- ✓ وما زاد في فشل هذا المشروع هو ذلك المناخ السياسي المكهرب في الجزائر وفي فرنسا خاصةً مع بداية سنة 1958م ، بعد تدنّي سمعة فرنسا على السّاحة الدولية ، وتزايد مشاكلها مع المؤسسات البنكية العالمية، والإستنزاف اللاّمحدود واللاّمتناهي لمصادر الدولة المالية والذي ساهم في تنامي العجز المالي في فرنسا، وقد تزامن ذلك مع إنهيار العملة في الوقت الذي كان يطمح فيه المشروع إلى إمتصاص أكبر قدر ممكن من البطال ة، ولم يسمح ببروز إنتعاش في الميدان الزراعي والصناعات القاعدية والتحويلية ، وذلك نظرًا لطبيعته التي لم تكن تستهدف بالدرجة الأولى إنشاء أرضية صلبة تسمح بذلك، وبالتالي لم يكن بإمكانها توفير إحتياجات للإقتصاد الجزائري.

ورغم ذلك فإنّ الجهد الذي بذله لاكوست في إنجاز هذا المشروع لم يذهب سدًى ، لأنّ مسودّة المشروع أُستفيد منها في إعداد مخطط قسنطينة في خريف 1958 ، لكن في إطار آخر تماما "إطار الجمهورية الخامسة"[1].

(1)- محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 269.

المبحث الخامس: في الجانب الإجتماعي

أ مّا في الميدان الإجتماعي فقد إعتمدت خطة روبير لاكوست على الإستفادة من الدّعم الحكومي لميزانية الجزائر والذي قُدِّر بـ 80 مليار فرنك ، أي بزيادة 40% لإنجاح إصلاحاته الإجتماعية الرّامية إلى كسب أكبر عدد من الجزائريين إلى جانب فرنسا.

المطلب الأول : خلق فرص عمل

إن أوّل إجراء قام به روبير لاكوست هو محاولة خلق فرص عمل للعدد الضّخم من الجزائريين البطّالين والمقدَّر عددهم بحوالي 1400.000 بطّال ، بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي مع توفير الإمتيازات التي يتمّتع بها نظائرهم من الفرنسيين، ولتفعيل هذا المسعى صـدر المـرسـوم رقـــم: 289-56 المؤرخ في 26 مارس 1956 ، والذي يفرض على المؤسسات الفرنسية العامة والخاصة، تخصيص عدد من المناصب للجزائريين في كل عملية توظيف تُقدِم عليها، ومن الإجراءات التي تصبّ في نفس المسعى : تجنيد المراكز الإجتماعية centres sociaux، ومراكز المصالح الإدارية المختصة SAS ، والمساعَدة الطّبية المجانية التابعة للجيش الفرنسي من القيام بمهامّها الدّعائية ، وتمكينها ماديًا وبشريًا من أجل تحقيق الأهداف الإستعمارية التي تسعى إليها إستراتيجية الإصلاحات، وفي هذا الصدد باشر لاكوست في تنصيب لجنة مكلَّفة بتسهيل إرتقاء المسلمين إلى الوظيف العمومي ، وهي مكوَّنة من عشرة أعضاء منهم خمسة مسلمين فقط[1].

وقد إستغلّ منظِّروا هذه الإصلاحات حالة العوز والفقر المدقع الذي كان يعيشه الجزائريون، وراحوا يلوحون لهم بمختلف الإعانات المالية والمادية التي سيستفيدون منها في حالة التعاون مع الإدارة الإستعمارية ، وقد شملت هذه الإعانات الموعودة العديد من المجالات الحيوية في حياة الجزائريين منها، تعميم نظام المنح العائلية ، والتأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية ، تقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعَيْنية قد تصل إلى

(1)- جريدة النجاح القسنطينية، ع: 4391، 1956/04/28، ص 01.

150ألف لسكان الأرياف ، من أجل تحسين سكناتهم وأوضاعهم الإجتماعية، تتكفّل بها محافظة التعمير على مستوى كل دائرة حكومية ، زيادةً على تخصيص مبالغ مالية سنوية لكبار السّن ومعدومي الدّخل، وفي حصيلة فرنسية دعائية[1] أنّ عدد المستفيدين من مجمل الإعانات الحكومية قد إرتفع من 820 ألف شخص سنة 1956 إلى 1.127.000 شخص سنة 1957.

المطلب الثاني : الحماية الإجتماعية

لقد إحتدم النّقاش حول مسألة الحماية الإجتماعية في الجزائر ، فالمعارضون للسّياسة الفرنسية في الجزائر ندّدوا بالتّمييز و اللاّمساواة بين الجزائر وفرنسا حول نظام الحماية الإجتماعية ، بينما طالب أنصار الجزائر الفرنسية بالإدماج الكامل والفوري للنّظام الجزائري للحماية الإجتماعية مع نظيره الفرنسي، بدون الأخذ بعين الإعتبار الفوارق والإختلافات في مراحل التّطور والتّنمية الإقتصادية، وأهمّ ما قام به روبير لاكوست في مجال الحماية الإجتماعية هو نظام التقاعد ، فقد لمَّح الوزير المقيم لاكوست إلى إمكانية توسيع نظام التقاعد ليشمل العدد الأكبر من الجزائريين، و إن كان ذلك قد بقي مجرّد أماني لم تعرف طريقها إلى التطبيق رغم بعض الإجراءات المحدودة التي مسّت بالدرجة الأولى قدماء المحاربين التي أُلغيت فيما بعد .

رغم المساعي التي بذلها روبير لاكوست من أجل إنجاح سياسته الإصلاحية وصِدق نواياه في تحسين أوضاع الجزائريين عامةً ، إلاّ أنها باءت بالفشل ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها : بقاء السيطرة الفرنسية حبيسة التفكير القائم على الحفاظ على الوضع الراهن ، والإحتفاظ فقط بالقيام بلمسات تجميلية لا تغيِّر من مأساة الجزائريين ومعاناتهم في شيء، وربّما يعود سبب ذلك إلى السيطرة العسكرية على بقية المجالات الأخرى ، كما أنّ تلك الإصلاحات لم تقدِّم شيئًا للجزائريين ، ولم تقضِ على الفروق بين الأوروبيين وعموم الجزائريين الفقراء ، وما

(1)- غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 230.

زاد في فشل سياسة الإصلاحات هو رفض جبهة التحرير الوطني لها ، بإعتبارها وسيلة إلتجأت إليها حكومة روبير لاكوست لإمتصاص غضب الشعب الجزائري .

إستنتاج :

ما يمكن أن نستنتجه أنّ إستراتيجية لاكوست غلب عليها الطابع العسكري ، حيث نجد روبير لاكوست أعطى الأولوية المطلقة للقوة العسكرية من أجل القضاء على الثورة ، كما وظّف وسائل الحرب النّفسية الشّاملة للتّأثير على ع قول الجزائريّين ، وتمهيد الأوضاع لقبول إصلاحاته السّياسية والإدارية والتي كانت هي الأخرى سوى وسائل داعمة للقوة العسكرية .

ولإعطاء الصورة الأجمل لفرنسا حاول لاكوست التصدّق ببعض الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية الهزيلة ، التي رفضتها جبهة التحرير مثلها مثل غيرها من المشاريع السابقة.

المبحث السادس : أسباب فشل سياسة روبير لاكوست في الجزائر

لقد عرفت فرنسا طيلة الفترة الممتدة من 06 فيفري 1956 إلى غاية 13 ماي 1958 ، سقوط ثلاث حكومات متتالية ، وقد إرتبط سقوطها بالدرجة الأولى بتعاظم الثورة الجزائرية وعجز تلك الحكومات في إيجاد حلٍّ لها، وقد كلَّفت روبير لاكوست هزيمة نكراء ، هذا الأخير الذي كان يجهل المشكلة الجزائرية وإعتبرها مناورةً غربيةً أو شيوعيةً.[1]

في الحقيقة إنّ أساليب لاكوست التي طبّقها في الجزائر ، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على إرتكاب أنواع الجريمة والتّعذيب داخل الجزائر ، عرّض الحكومات الفرنسية إلى فضيحة عالمية وأصبحت تسقط الواحدة تلوى الأخرى بسبب الإصرار على الإمعان في الأخطاء ، هكذا صارت الأمور مع حكومة غي مولي ثم حكومة بورجيس مونوري ثم فليكس غايار تعيد نفس الأخطاء، والأكاذيب وإخفاء الحقائق ، حيث نتج عن إستمرار لاكوست في إستعمال وسائل

(1)- عبد الله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، مرجع سابق، ص 607.

المغالطة وإستعمال العنف والجريمة، وقد ساهمت تلك الأعمال في إطّلاع الرأي العام الفرنسي على أكذوبة التّفاؤل التي يُطلقها لاكوست ، وعلى الجرائم التي يقوم بها في الجزائر والتي تشوّه صورة فرنسا وحكوماتها التي لم تتردد الصحف في كشفها[1] .

لقد نخرت الأزمة الجزائرية هيكل كل حزب أو تنظيم أو جمعية في فرنسا ، ودخلت كل بيت وعشّشت في قلب كل فرنسي، وأصبح بذلك إنعدام الإستقرار الوزاري أثَره الخطير في إذكاء الشعور بالأزمة في قلب كل فرنسي ، والذي أدّى إلى نمو الإحساس بعدم الإطمئنان والقلق الشديد، وإقناع الرأي العام الفرنسي بعجز الأزمة الوزارية في فرنسا، فبعد سقوط حكومة غي مولي لم يتمكن بورجيس مونوري من تشكيل وزارة إلا بعد 22 يوما من الأزمة، ومع ذلك سقطت بعد ثلاثة أشهر ونصف فقط من تشكيلها، ولم يستطع فيليكس غايار تشكيل حكومة إلا بعد محاولات عديدة[2] .

فقد شهدت هذه الفترة تدهورًا كبيرًا في معنويات الجيش الفرنسي ، و الثورة تكبر وتتعاظم كل يومٍ ، هذه الثورة التي صوّرتها الدعاية الفرنسية بأنّها مجموعة من المخرّبين والخارجين عن القانون[3]، وفي المقابل برز جيش التحرير الوطني "الذراع السياسي للثورة" كقوّة منظّمة ، مترابطة وفعّالة فوق الميدان ، ذو هياكل منسّقة عصرية حديثة يضاهي الجيوش الحديثة ، وهذا نظرًا للتطور الذي عرفته الثورة إبتداء من 20 أوت 1955 إلى مؤتمر الصومام 1956 الذي خلق دولة داخل دولة ، التي إلتفت حولها الجماهير في إجماعٍ كامل ، الذي إعتبرته قضيتها الأولى ، ممّا جعل الجيش الفرنسي يعيش شبه عزلة داخلة الجزائر[4].

وظهرت ثمار هذا التطور الهائل في إضراب الثمانية أيام الشهير في جانفي 1957، والذي أظهر فيه الشعب الجزائري إلتفافه حول الثورة ، الشيء الذي قضى تلقائيا على الإدارة

(1)- جريدة المجاهد، الانحلال السياسي في الجزائر، ع:21، 1958/04/01، ص 04.

(2)- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 206.

(3)- بالوطمين، جودي لخضر، المصدر السابق، ص 54.

(4)- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 189.

الإستعمارية ، حيث أصبح الشعب يسيّر نفسه بنفسه [1]، ولعل تلك البرقية التي بعث بها الجنرال "إيلي" قائد أركان الجيش الفرنسي في باريس والذي أخبره فيها أن الجيش في الجيش قد يقوم بتصرف غير متوقع، ولابد من حكومة مصمّمة على إنقاذ الجزائر الفرنسية لَأكبر دليل على الضعف الذي آلت إليه الجمهورية الرابعة، وضرورة الدعوة إلى قادة جدد يمسكون بزمام الأمور[2].

المطلب الأول: على المستوى الديبلوماسي

أمّا على المستوى الديبلوماسي : فقد تعرّضت الحكومات الفرنسية لإنتقادات عالميّة شديدة ، بسبب الأخطاء التي إرتكبتها مثل تغطيتها لعملية القرصنة التي قام بها الجيش الفرنسي لإلقاء القبض على أعضاء من الوفد الجزائري ، فنُظّمت العديد من المظاهرات لإدانة العملية ، إضافةً إلى القرصنة البحرية لحجز حمولات السّفن خاصةً حمولات الأسلحة الموجّهة نحو الجزائر.

زيادةً على القرصنة الجوية والبحرية لجأت فرنسا إلى توسيع رقعة الحرب ، فشنّت حربا ضد مصر لمعاقبتها على تأميم قناة السويس وللقضاء على رأس الثورة الجزائرية ، لأنّها كانت تظنّ خطأً أنّ مخ الثورة كان في القاهرة .

كما إهتزت حكومة فليكس غايار بقضية ساقية سيدي يوسف لكنّها تجنّبت أيّ تنديد بما قام به الجيش الفرنسي، هذه الأخطاء التي إرتكبتها الحكومات الفرنسية ساهمت في التضييق العالمي على فرنسا والتقليل من حظوظها في المحافل الدولية[3] .

وقد عبّر عن ذلك لاكوست :" ففي الوقت الذي نقوم فيه نحن هنا في الداخل بأعمالنا نجد فيه رجالنا السياسيين يتصرّفون في الخارج تصرّف الأطفال ، خذ مثلاً حادثة ساقية سيدي

(1)- جليفة الجنيدي وآخرون،حوار حول الثورة،ج1،المركز الوطني للوثائق والاعلام (موفم) ،الجزائر،2009 ، ص 23.
(2)- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 86.
(3)- بوعلام بن حمّودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، مصدر سابق، ص 264 – 269.

يوسف ، فقد كان من الممكن أن نعتذر من حيث المبدأ ، ولكن كان يجب أن لا نقع في التّناقض وأن نقدّم شكوانَا بوصفنا مظلومين "...خاصةً وقد تزامن ذلك مع موجة التحرّر التي عرفها العالم ، ممّا زاد في دعم القضية الجزائرية خاصةً من طرف الدول الأفروآسيوية ، التي عملت على كشف السّياسة القمعية للاكوست وعلى رأسها تونس والمغرب الشقيقتين.

وقد تزامنت أخطاء الحكومات الفرنسية مع تصاعد نشاط أعضاء الوفد الخارجي، وقد بدأت ملامح التّفاوض بين الطرفين الفرنسي والجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1956-1958 ، عندما سمح غي مولي بإجراء إتّصالات محليّة مع الثّوار، وقد سمحت تلك الإتّصالات بفتح العديد من المناورات في غفلة من رئيس الحكومة والوزير المقيم لاكوست ، إنّ غي مولي برهن مرّة أخرى من خلال تلك الإتّصالات عن رغبته في تحقيق هدنة في القتال ، وهذا ما يتناقض مع لاكوست الذي صرّح بأن المفاوض الكفء لا وجود له في الجزائر وأنّ كل شيء متوقّف في الوقت الحاضر على إعادة الأمن والنظام، ولكن ماندیس فرانس يرى عكس ذلك فهو يؤكّد على ضرورة الشروع في هذا الحل فورا وفي النطاق الجزائري نفسه[1].

ولعلّنا نعلم جيّدا أن بداية المفاوضات بين الطرفين تعني بداية إعتراف السلطات الفرنسية بالطّرف الجزائري ، وبهذا تكون مُجبرةً على تحديد سياستها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجزائر تحديدَا واضحَا .

المطلب الثاني: على المستوى الإقتصادي

وعلى المستوى الإقتصادي : ف لقد إعتقد روبير لاكوست بأنه قادر على تحقيق الربح والفائدة لفرنسا من خلال تلك الإجراءات الإقتصادية التي طرحها، ولكنّه لم يجد أفرادا جزائريين

(1)- عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، مرجع سابق، ص 247.

يقبلون بالمشاركة في تطبيق الإصلاحات [1]، وبهذا لم يجنِ شيئا و إزدادت النّفقات على فرنسا بتزايد تطور الثورة الجزائرية التي كانت السبب الأول في تراجع ميزانيتها[2].

ممّا أدّى بجريدة لومانيتي L'humanité الصادرة يوم 11 سبتمبر 1956 إلى القول أنّ "الكل يرى إلى أين أدّت بنا هذه الحرب الجنونية التي لا مخرج منها، إن مظاهرها السّيئة عديدة ، وهي كلّها خطيرة ، ولكّن الشعب لا يعلم خطورتها كما يجب " ، وعبّر عن هذه الحالة غي مولي في أوت من سنة 1956 أمام البرلمان قائلا:" إن على الأمة الإلتزام بسياسة التقشف والشدة."

إنّ الجمهورية الرّابعة إستقبلت ظرفيّة تسُودها تطوّرات خطيرة على جميع الأصعدة ، وعلى رأسها أزمات عجز الميزانية والتضخّم المتصاعد ، كانت ضربات قاضية للإقتصاد الفرنسي، والتي كانت مسؤولةً على كلّ المشاكل السّياسية والإضطرابات الإجتماعية التي تلتها ، وكان إختلال التوازن المالي لسنوات 1956- 1957-1958 وحتى سنة 1959 ، وصمة عار في تاريخ فرنسا، بعدما أصبحت تتوسّل إلى الخارج راهنة بذلك سيادتها ومستقبلها ، كما تبددت أحلامها في الإندماج الفعلي في السوق الأوروبية بعدما لم تعد تستطيع الوفاء بعهودها .

وقد أعلنت الحكومة الفرنسية عن تقرير ماسبيسيول Maspétiol بعدما تم إكتشاف حجم المجهودات المبذولة لدعم الإقتصاد الإستعماري في الجزائر، وتقريب الهوّة بين الإقتصادين، وقد تطلّب هذا المشروع قروضًا وإعاناتٍ تصل إلى 150 مليار فرنك قديم سنويا ولمدة ست سنوات ، ممّا حذى بجريدة لوموند Le monde إلى التساؤل: هل بـإستطاعة المشكل الجزائري تبرير كل هذه المجهودات؟ وهل يتناسب ذلك مع القدرات الفرنسية ؟[3]

وقد أصدرت الحكومة الفرنسية تقارير حول تراجع ميزانية الدولة، ففي الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 1957 وأفريل 1958 ، تراجعت بنسبة 20 % ، ممّا أدّى إلى بث موجة من

(1)- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، مرجع سابق، ص 608.

(2)- جريدة المجاهد، التعذيب والتدمير والمجازر الجماعية، ع: 09، 1957/08/20، ص 7.

(3)- هواري قبايلي، ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مرجع سابق، ص 152.

الهلع بين الصغار والمتوسطين من أصحاب الأسهم الذين كان يبلغ عددهم مليونين وخمسمائة ألف ، كما سجّل تقويم البورصة في 31 مارس خسارةً بلغت 540 مليار فرنك ، وتراجعًا بنحو 14 % قياسًا لما كانت عليه شهرين قبل ذلك ، وأصبحوا بذلك يَرَوْن في ديغول الوحيد القادر على حل المشكلة ، حيث ذكرت صحيفة لافي فرونسراز La Vie Française الحياة الفرنسية الناطقة باسم رأس المال في شهر أكتوبر 1957: "ديغول هو وحده القادر على إعادة سلطة الدولة"[1].

وقد أشارت كذلك جريدة الإكسبريس إلى تذمّر نفسيّة مسيِّري الإقتصاد الفرنسي ، الذين من يوم لآخر أصبحوا لا يستطيعون الصّمت حيال المعضلة الجزائرية ، وقد كتبت نيويورك تايمز قائلةً: منذ ثلاث سنوات ، كان الصّراع بين فرنسا والوطنيّين الجزائريّين مصدر الإستقرار السياسي في فرنسا ونزيف حاد لإقتصادها.

وما يمكن أن نقوله أن الثورة الجزائرية كان لها تأثير كبير على الوضع الإقتصادي لفرنسا، وما يؤكد قوّتها هو فشل جميع المحاولات الفرنسية لوضع حدٍّ لأزماتها إلا أنها باءت بالفشل، حيث إستنجدت بحلفاءها خاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، الذين فتحوا خزائنهم لفرنسا بدون حدود[2].

أما في الجناح المالي ومع الإلتزامات التي تعهّدت فرنسا بتطبيقها من خلال المشاريع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، ولمعالجة العجز المالي تمّ رفع قيمة الضغط الضريبي منذ جويلية 1956 الذي لقي معارضة شديدة من طرف الأحزاب، ولكن في الأخير تمّت موافقة البرلمان عليه ، ومع ذلك إرتفع عجز الميزانية إلى 1007 مليار سنة 1956 وواصل إرتفاعه سنة 1957 بسبب إزدياد حدّة الثورة الجزائرية، و إرتفاع الأعباء والنفقات الداخلية للدولة، وكحلول عقيمة وغير مجدية تمّ الرفع من الضغط الضريبي مجدّدا و إلى مستويات لم تَعد

(1)- محمد الميلي، مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 85.

(2)- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصرن مرجع سابق، ص 303.

تُحتمل، وأصبح النظام المالي على مشارف الإفلاس خاصة مع إرتفاع حجم الميزان التجاري، الذي وصل إلى 78.9 مليون دولار في ماي 1957(المعدل الشهري)[1].

المطلب الثالث : على المستوى العسكري

وعلى المستوى العسكري : فقد بلغت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الأولى مبلغًا يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لإمكانيات فرنسا ، ففي 1956 شكّلت هذه المصاريف نسبة 32 % من الميزانية العامة للدولة، ولقد حاول لاكوست نفي هذه الحقيقة ليعود ويعترف بكون الإستثمارات الجارية لإستغلال بترول الصحراء تدخل ضمن هذا المبلغ[2].

فضلاً عن هذا حيث ، فقد كان لاكوست يعتبر أنّ القوّة هي وحدها كفيلة بالقضاء على الثورة التي لا تملك إلاّ بعض الوسائل العسكرية والتي ليست بحجم الأسلحة العسكرية الفرنسية ، لكنّ الثورة كانت تملك أهمّ سلاح وهو تأييد الشعب ، وقد إعترف بذلك لاكوست قائلا:" إذا واصل الشعب تأييده للثّوار فإنّ مصيرنا نحن هو الهلاك لا محالة ، فقد قال لي مانديس فرانس يومًا : عندما كان نابليون في إسبانيا ولم يرغب الإسبانيين في وجوده إضطرّ إلى الخروج منها في النّهاية"[3].

مهما تعدّدت الإنتصارات التي حقّقها روبير لاكوست خاصةً على المستوى العسكري ، فإنّنا نحكم على سياسته بالفشل مادام لم يستطع القضاء على الثورة الجزائرية ، ولعلّ أهم أسباب فشله تعود في جوهرها إلى جهله بحقيقة الثورة الجزائرية التي كان منبعها الشعب الجزائري ، الذي إقتنع بعد سنوات القهر والتغليط بضرورة الإستقلال .

وهذا ما جعله يصرّح قائلا: " رغم إرتكاب المِظليين لجرائم خلال ما عرف بمعركة الجزائر 1957، والتي لم يدَّخر فيها ماسو جهدًا للبطش والتّنكيل، ورغم وضع خطوط الموت

(1)- هواري قبايلي، ثمن الحرب... مرجع سابق، ص 192 – 201.

(2)- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 303.

(3)- عبد الله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، مرجع سابق، ص 144.

على طول الشريطين الحدودين إلاّ أنّ ذلك لم يوقف زحف الثورة[1]، بل كان هذا دافعًا قويًّا إلى إشتداد لهيب الثورة بشكلٍ مرعب، فإتّسعت الأعمال الفدائية في المدن والقرى حتّى إنعدم الأمن تمامًا"[2]

لقد أثارت سياسة روبير لاكوست سخط الشعب الفرنسي ، ولم يعد له سندٌ لإكمال مهامّه في الجزائر، خاصّةً بعد الإنتصارات التي بدأت الثورة الجزائرية تحقّقها في مختلف الميادين ، وبهذا تعرّض الشّعب الفرنسي لهزيمة أخرى بعد الهزائم الفرنسية السابقة ، فأصبح يشعر بالكرامة الجريحة فتلك هي مأساة شعب أذلّته الأحداث وراح ضحيّة التضليل وضحيّة الحكم الفاسد[3] ، ممّا زاد سخطهم على الحكومة الفرنسية الفاشلة.

المطلب الرابع : في الميدان الإجتماعي

وفي الميدان الإجتماعي : فقد تسبّبت الأزمة الإقتصادية التي مرّت بها فرنسا طيلة الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى 1958 ببروز أحزاب اليسار ، خاصةً حركة بوجاد Les Poujadistes، بقيادة الراديكالي Pierre Poujade صاحب محل وراقة ، الذي كان يسعى إلى لمّ شمل التجار والحرفيين ضد السياسة الضريبية وتدهور ظروف هذه الشريحة ، وكوّن بذلك حركة الدفاع عن الحرفيين والتجار Union De Défense Des Artisans Des Commerçants، التي إستطاعت فرض نفسها في البرلمان الفرنسي، نتيجةً لإستجابة فرنسا لمطالب العمال الإجتماعية طيلة فترة الثورة الجزائرية[4] .

هذا بالإضافة إلى تأخّر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، إضافةً إلى عجز صندوق الحماية الإجتماعية، وتكاثر عدد المتشردين والجماعات العاطلة عن العمل بعدما كانت نفقات

(1)- عمار قليل، المصدر السابق، ص 130.

(2)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ،المرجع السابق، ص 219.

(3)- عبد الله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، مرجع سابق، ص 443.

(4)- هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 212-214.

العمليات العسكرية في الجزائر يُموّلها المواطن الفرنسي ، حيث كان يدفع الفرد الواحد 12000 فرنك من أجل أن تنجح سياسة لاكوست في الجزائر[1] .

بدأت تظهر بوادر الفشل لسياسة لاكوست في الجزائر التي لم تتقبّلها جميع الأطراف الفرنسية ، خاصّةً المعمرين والجيش الفرنسي الذين دبّروا إنقلابًا على الحكومة الفرنسية ، ممّا أدّى إلى نهاية الرّبع السّاعة الأخير اللاّكوستي في الجزائر .

إستنتاج:

لقد إعتمدت إستراتيجية روبير لاكوست طيلة تواجده في الجزائر على إمكانياتٍ ضخمةٍ من أجل القضاء على الثورة الجزائرية ، وقد كان يعبِّر على نجاح سياسته بتلك التّصريحات المتفائلة، ولكن سرعان ما بدأت تظهر نتائج سياسته تلك ، التي لم تقتصر على الجزائر فقط بل إمتدت إلى فرنسا التي أصبحت تتخبّط وسط الأزمات التي شملت مختلف المجالات ، والتي إنتهت بانقلاب 13 ماي 1958 ونهاية مشوار روبير لاكوست بالجزائر.

(1)- هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 215.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: وصول ديغول إلى الحكم واستراتيجياته العسكرية للقضاء على الثورة التحريرية

المبحث الأول: سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ووصول ديغول إلى الحكم

المطلب الأول: ظروف انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة.

المطلب الثاني: تمرّد 13 ماي 1958

المطلب الثالث: وصول ديغول إلى الحكم وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة

المبحث الثاني: استراتيجية ديغول في الجانب العسكري

المطلب الأول: مخطط شال واستراتيجية القضاء على الثورة بالتجزئة

المطلب الثاني: الدعم العسكري للحلف الأطلسي

المطلب الثالث: تطويق الاستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية

المطلب الرابع: السجون والمحتشدات واستراتيجية المعتقلات

المبحث الثاني: استراتيجية ديغول في الجانب السياسي

المطلب الأول: مبدأ حق تقرير المصير

المطلب الثاني: فكرة الجزائر جزائرية

المطلب الثالث: سِلْمُ الشجعان

المبحث الثالث: استراتيجية ديغول في الجانب الاقتصادي والاجتماعي

المطلب الثاني: مشروع قسنطينة

المطلب الثاني: فصل الصحراء

المبحث الأول: سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ووصول ديغول إلى الحكم

المطلب الأول: ظروف إنهيار الجمهورية الرابعة

1- إنعكاسات سياسة روبير لاكوست على الرأي العام الفرنسي (بفرنسا):

لقد تفطّن الرّأي العام الفرنسي إلى أكذوبة حملة التّفاؤل التي يقوم بها روبير لاكوست ، وذلك من خلال تعدّد الشّهادات والكتابات عن أساليب التّهدئة المستعملة في الجزائر، كما كان للصّحف الفرنسية والعالمية دور كبير في كشف المعارك الدّامية التي تدور رحاها بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني ، مثل معركة جبل الفضة في الولاية الرابعة التي خلّفت 32 قتيل ، ومعركة سيدي بلعباس بستّة قتلى وخمسين جريحً ا، ومعركة الجرف بتبسة ، ومعركة ساقية سيدي يوسف التي سقط فيها 13 قتيل فرنسي [1] ، والتي كانت بمثابة فضيحة دولية بالنسبة لفرنسا .

بالإضافة إلى ذلك كان لقادة الثورة دورٌ كبير في كشف حقيقة سياسة لاكوست في الجزائر، إذ تمكّنوا من نقل الثورة إلى فرنسا، وقد ساهمت فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في عرض الأسباب التي دفعت الجزائريين باللّجوء إلى الكفاح المسلح أمام الرأي العام الفرنسي من أجل إثارة إهتمامه، و ترويج عدالة القضية الجزائرية[2].

ومن أهم الصحف الفرنسية التي ساهمت في إعلام الرأي العام الفرنسي بحقيقة الوضع بالجزائر "صحيفة لومانيتي الباريسية " ، التي ذكرت بالتّفصيل ما يعيشه الملايين من الفرنسيين والفرنسيات في مختلف الأحياء التقليدية وهم يفكرون في أعزّ الأشخاص عليهم يتعرّضون في كل يوم لأخطار الموت في الجزائر، حيث تَجري حرب أصبحت مهولة حقًا، فقد سقط خلال سنتي 1956-1957 أكثر من ثلاثة آلاف جندي هناك ضحيةَ قضيةٍ محكومٍ عليها بالخسران سلفًا، وحيث يتساقط الأموات كل يوم.

---

(1)- المجاهد، ع:27، 1958/02/01، مصدر سابق، ص 07.

(2)- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة 2006/2005، ص 151.

إنّ خرافة التهدئة تذوب في بحرٍ من الدّماء ، ومع ذلك يستمر لاكوست في التّأكيد على نهاية الثورة، في حين تواصل الحكومات الفرنسية التّكتّم عن خسائرها الفرنسية في الجزائر ولا تَذكر إلا خسائر الثّوار، فالشعب الفرنسي ليس غافلاً بالمهزلة الجديدة لروبير لاكوست "مهزلة ربع الساعة الأخير" .

لقد أصبح الرأي الفرنسي مقتنعًا بأنّ الحكومة الفرنسية مص رّة على التّوغل في الحرب الجزائرية وسياسة البطش الإستعماري ، وضد المصلحة الوطنية الفرنسية وضد إرادة الشعب الفرنسي الذي إفتكت منه شبّانه، الذين أصبحوا تحت تصرّف العناصر اليمينية الرّجعية ، وآخر ما قامت به الحكومة الفرنسية هي منع إرسال الطّرود من فرنسا إلى الجنود الفرنسيين بالجزائر إبتداءً من 20 ديسمبر 1957 ، وهذا بالإضافة إلى المعاملة التي ظلّت الحكومة دائمًا تُعامل بها عائلات الجنود وخاصةً في إخفاء الحقائق عنهم ، والمعروف أنّ حالة العيش عند الجنود في الجزائر هي أنّهم في أغلب الأحيان يعيشون بوسائلهم الخاصّة من جرّاء رداءة الأكل وقلّة كمّيّته ، حتى أنّ شكاياتهم في هذا الصدد لا تُحصَى ، وكذلك إحتجاجاتهم التي وصلت إلى حدِّ القيام بإضرابات الجوع .

وبالإضافة إلى الخوف الذي أصبح يَشعر به الشعب الفرنسي بسبب عنف الحرب الجزائرية التي تسبّبت في مقتل أبناءهم ، أصبح الرأي العام الفرنسي يشعر بالإستياء والفضيحة أمام حقيقة الحرب الجزائرية التي كشفت الوجه الحقيقي لفرنسا[1].

2- آثار سياسة روبير لاكوست على الثورة الجزائرية:

لقد مضت ثلاث سنوات على الحرب التي يقودها الوزير المقيم روبير لاكوست في الجزائر، هذه الحرب التي كانت لها آثارها الإيجابية والسّلبية على مسار الثورة الجزائرية ، بإعتبارها من أصعب المراحل التي عرَفتها الثورة والتي إرتفعت فيها حدّة القمع العسكري الذي تسبّب في خسائر بشرية، وحسب التّقديرات الرّسمية بلغت مائة ألف شهيد ، ولكنّ العدد الأقرب إلى الحقيقة قد تجاوز مائتي ألف.

(1)- عبد الله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، مرجع سابق، ص 9.

وتُعتبر مدينة الجزائر أحسن مثال على ذلك ، حيث خسرت فيها جبهة التحرير الوطني الآلاف من المغتالين والمفقودين وتحت سطوة التّعذيب المطبَّق على شكل نظامٍ دائمٍ ، وقد كانت مدسنة الجزائر دليلاً قاطعًا على غرور القمع الإجرامي للمظلّيين من الجيش الفرنسي ، حيث تعود ملامح الثورة من خلال المظاهرات الشّعبية الضّخمة سنة 1960 ، وهي أكبر دليل على أنهم قد خسروا المعركة[1] .

وقد تطرّقنا سابقًا إلى تلك الإصلاحات التي حاول روبير لاكوست القيام بها من أجل كسب فئة من الجزائريين لصفّه من أجل إبقاء الجزائر فرنسية ، فقد حاول أن يغرس في الجزائر دوده بعد الإستقلال خاصّةً في مجال الإقتصاد ، النفط و التأميمات ، وفي مجال التّعليم فلا أحد من المختصين يجهل أن الإدارة الإستدمارية أحكمت شبكتها التعليمية في الجزائر مباشرةً بعدما بدأت خيوط فجر إسترداد الإستقلال ، ويَعرف الفرنسيون أكثر من غيرهم تلك الطريقة ال عملية الدقيقة التي إنتهجها الإستعمار في سياسة التعليم ، عندما أذِن لأبناء أعوان الإدارة الفرنسية من الأهالي الذين لم يكن يُسمح لهم من قبل بالتعليم بالإنضمام إلى أبناء الفئة القليلة التي توارثت الوقوف معه ضدّ شعب هذه الأرض ، و إعاثته فسادا في تاريخها وهوّيتها المشتركة ليكوّنوا معًا ما أصبح يُعرف بدفعة لاكوست ، التي لابدّ منها لإدارة الدولة أمام الشّعب النّازل من الجبال أمّيًا ، إلاّ من عزته وكرامته والرّاجع من الشّتات على الحدود الشرقية والغربية جاهلاً إلاّ بخريطة وطنه ، فكانت بذلك تلك الدفعة المسؤولة عن تسيير مُجمل شؤون الدولة الوطنية، وكان الإتجاه الخاطئ الذي أدّى بقطار الأمة إلى هذا المنحدر الذي آلت إليه جميع الدول العربية أو بالأحرى جميع الدول التي عانت ويلات الإستعمار[2].

وما ينبغي علينا أن نؤكّده هو أنّه مهما بلغت درجة القمع العسكري الذي إستعمله روبير لاكوست من أجل القضاء على الثورة الجزائرية ، لكنّ جبهة التحرير وظّفته لصالحها رغم قساوته ، وهذا بإستعماله ا لمختلف الأساليب الإعلامية وبخاصة الإضرابات لفضح سياسة

(1)– سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب ، الجزائر، 2007م، ص 51.

(2)– خليفة بن قرعة، الجزائر.. والصديق اللدود، الطباعة الشعبية لجيش الجزائر، 2007، ص 100.

لاكوست، وكسب التأييد العالمي على رأسها إضراب 5 جويلية 1956 ، وإضراب ثمانية أيام جانفي 1957 ، وقد دلّت تلك الإضرابات على تضامن الشعب الجزائري مع ثورته و إقتناعه بفكرة الإستقلال، وقد نشرت جريدة "الصباح" التونسية مقالاً أكّدت فيه على ذلك وأهم ما جاء فيه : " نحن عندما نذكر لك يا لاكوست بأنّ إستقلال بلادنا الجزائر أمرٌ مفروغٌ منه ، وليس لك فيه إلاّ الهزيمة والخذلان ، إنّما ننصحكم أن ترجعوا إلى رشدكم كما نصحكم مَنْ قال :

دم الثّوار تعرفه فرنسا وتعلم أنه نورٌ وحق

ولكن ((فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ))[1]، ورغم أنّ روبير لاكوست كان مقتنعًا بأنّ الحالة في الجزائر قد تحسّنت تحسّنًا واضحًا، و أخذ يقطع على نفسه وعودًا كاذبةً ويتشدّق بعباراتٍ كثيرةٍ متفائلةٍ ، لكنْ ما تفسيره للتطوّر الذي عرفته الثورة في تلك الفترة ، فمغالطاته الإستعمارية زادت في الثورة قوةً على مختلف الأصعدة ، فعلى المستوى العسكري صرّح لاكوست في خريف 1956 ، أنّ جيش التحرير الوطني يشتمل على ما يقرب من 1500 مجاهد نظامي وعلى عشرات آلاف الإحتياطيين المسلحين المسبلين ، وفي نهاية أكتوبر 1957 أكّدت القيادة العسكرية الفرنسية العليا بالجزائر أن جيش التحرير يضمّ الآن 35000 مجاهد نظامي وثلاثين ألف إحتياطي مسبلين ، ومعنى هذا أنّ التقديرات الفرنسية نفسها تعترف أن جيش التحرير الوطني الجزائري قد إزداد عدده بمقدار أربعين ألف في نفس السنة ، التي أكّد فيها المتفائل لاكوست عدّة مرّات القضاء على المقاومة .

لقد قضى لاكوست ما يقرب عامين يُغالط الناس ويزرع الأكاذيب ويتنبّأ بضعف الثّورة الجزائرية ، وقد واجه ذلك المجاهدون بصمتٍ ، وأصبحت ثورتنا تسير نحو النصر، وصار العالم يشهد بقوّة ثورتنا وشدّة كفاحنا [2] ، فالحرب الوحشيّة التي شنّها لاكوست على الثورة دفعتها إلى تغيير طريقة الكفاح أو بالأحرى بداية التطور الثوري ، فقد أصبحت الفِرق مسلّحة ومنظّمة تنظيما عسكريًا دقيقًا ، فالمجاهدون لهم لباسهم العسكري المميّز ، والفرق الثورية متحصّنة ومتمركزة في

(1)- سورة الحج، الآية : 46.

(2)- المجاهد ، ع: 15، حربنا التحريرية...، مصدر سابق، ص 08.

المناطق التي بدأت تخرج عن أيدي السلطات الفرنسية وأصبحت تحت سيطرة الثوار، وقد إعترف بذلك لاكوست قائلا:" هناك نقطا خارجة عنّا، هذا لا أجادل فيه ، مثلاً جبال القبائل وجبال الونشريس ومنطقة القل وفيافي الصومام ، إن هذه المناطق كلّها معفّنة وهي مراكزٌ للثّوار وهم فيها مسلّحون جيّدًا ومنظّمون[1].

وهكذا فإنه لأول مرة في تاريخ الثورة الجزائرية تعترف فرنسا بأنها تواجه جيشًا منظمًا تنظيمًا محكمًا له من التّفكير في العمليّات الحربية ما يستحق التقدير ، وعليه فما يمكننا أن نقوله هو أنّ القوة العسكرية التي إستعملها روبير لاكوست، ما زادت الثّورة الجزائرية إلاّ قوةً وتطورًا رغم كلّ الخسائر المترتّبة على ذلك.

3- آثارها على المعمرين و الجيش الفرنسي العامل بالجزائر:

لم تقتصر الأزمة الفرنسية على الجوانب السّياسة والإقتصادية فقط، بل مسّت بالدّرجة الأولى الجيش الفرنسي الذي بدأ يتسلّل الضعف إلى صفوفه ، وذلك ضد صلاحيات الأمن المطلقة التي تنازل لها عنها لاكوست في بداية عام 1957 ، فقد كانت البذرة التي نبتت منها ظاهرة تسييس الجيش الفرنسي العامل بالجزائر، وشيئًا فشيئًا أصبحت الإدارة المدنية في الجزائر لا تتمتّع بأيّ نفوذٍ فعلي ، في الوقت الذي دعم فيه الجيش حضوره وسط المستوطنين وحوّل تنظيماتهم الفاشيستية إلى قوّة مساعدة له في مهمته الوضعية التي كان يؤيدها على أرض الجزائر.

فمنذ أواخر عام 1956 ، قام بعض الضباط بإعداد محاولة إنقلاب ضد حكومة غي مولي والتي عرفت بمؤامرة الجنرال "فور"، وإذا كانت هذه المحاولة قد فشلت فإنّ الإتجاه الت آمري في الجيش نمَى و إتّسع ، خاصّةً بعد أن وضع يده على تنظيمات المستوطنين وأصبح هو الذي يحرّكها ويوجّهها، ومع مرور الزمن أصبح ثقل الجيش في سياسة فرنسا الجزائرية يزداد شيئًا فشيئًا ، إلى درجة أن أصبح له هو نفسه تصوّر في كيفية حل القضية الجزائرية [2] ، ولعل السّبب في

(1)- المجاهد، مسؤولية الساسة الفرنسين في الأزمة القائمة بين المدنيين والعسكريين، ع: 24، 1958/05/29، مصدر سابق، ص 06.

(2)- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 307.

ذلك هو فشل سياسة لاكوست وجيشه في القضاء على الثورة والإنتصار عليها، وتيقّن أنّ الشعب الجزائري بالغٌ هدفه ، لأنّه أخطأ في البداية في فهم طبيعة الثورة وفي صبغتها الشعبية العميقة المتأصّلة وفي نظامها الدقيق، و إعترف لاكوست في فيفري 1957 أنّها ثورة حقيقية ، وجبهة التحرير الوطني لها نظامها وجهازها الإداري في كامل البلاد، ولعلّ السّبب في عدم إعتراف لاكوست والسّاسة الفرنسيين بـإنهزامهم وتمسّكهم بالكذب ومغالطة الرّأي العام الفرنسي والعالمي ، لأنّهم لا يريدون أن يعترفوا بأنّ الجزائريين عبيدهم بالأمس قد هزموهم[1] .

هذا من جهة ومن جهة أخرى زاد سخط الأوروبيين على سياسة روبير لاكوست ، وقد إعترف الصحفي الفرنسي جاك دانييل في صحيفة ليكسبريس إثر جولةٍ قام بها في الجزائر ، أنّ لاكوست يحاول اللّعب بأعصاب الأوروبيين في الجزائر، ويوجّه سخطهم إلى من يطيب له هو ، حتى يُشغل بالهم عن فشل سياسته وتعثّره في تطبيق السياسة التي يدعوا إليها ، فمرةً يوجّه ثورتهم إلى ماندیس فرانس ، وثانية إلى جمال عبد الناصر ، وثالثا إلى الحبيب بورقيبة ، ورابعا إلى الأمريكيين ، ويظهر أنّ لاكوست يرمي من وراء هذه الطريقة إلى منع الأوروبيين من الشّعور بأنّ صانع الكارثة التي ستحل بهم هو بالضبط ذلك الرّجل الذي ظنّ انّه قادر على مواصلة التهدئة الغربية ، وهكذا فإنّ لاكوست أصبح لا يخشى إلا خطرًا واحدًا وهو أن ينتبه فرنسيّوا الجزائر إلى أنّه هو المسؤول عن تدخّل الخارج ، وخاصّةً عن تدخل الأمريكيين في القضية الجزائرية .

ولعلّ سخط الأوروبيين على سياسة لاكوست كان أكبر ، لأنّهم كانوا يفكّرون دائمًا في مبلغ الأرباح الذي سيستثمرونها، فإنّ هناك فرنسيين كثيرين أصبحوا يتساءلون عن إمكانية العيش تحت السّيادة العربية ممّا يدل على أنّهم يتوقعون خسارة سياسة لاكوست ، فلأصبح المعمّرون يساندون جيش التحرير بدل الجيش الفرنسي، وهذه خسارة أخرى يتلقّاها الجيش الفرنسي ، فالمصادر العسكرية تَعتبر أنّ 80 % من المعمّرين الفرنسيّين يقدّمون إعانة شهرية إلى جيش التحرير، والدّليل على ذلك أنّ جميع القوائم التي عُثر عليها على جثث الثوار تحمل عبارة "معمّر صديق 10000 فرنك"، وكل ذلك من أجل الحفاظ على مصالحهم ، فالعديد من المعمرين يعتبرون أنّ

(1)- المجاهد، ع:15، حربنا التحريرية...، المصدر السابق، ص 08.

الجمهورية الجزائرية أمرٌ ممكن الوقوع ، وكلّ ما يحيّرهم هو معرفة ما إذا كانت حكومة هذه الجمهورية ستترك لهم أراضيهم ، وقد ذهب تفكيرهم إلى ذلك بعدما ضاع أملهم في الجيش الذي كانوا يعتبرونه الحامي الوحيد لعائلاتهم ولأشغالهم[1].

وما ساهم في ضعف الجيش الفرنسي هو إتحاد الشعب الجزائري مع جيش التحرير الوطني وإيمانه بقضيّته العادلة ، وإتحادهما ضد الجيش الفرنسي ، والوزير المقيم لاكوست يعترف في قرارة نفسه بهذه الحقائق التي تدعمها يوميا التقارير الحربية المُرسَلة من طرف القوات العسكرية ، الذين يعترفون أنّه لا نجاح للجيش الفرنسي مادام لا يجد إلى جانبه مؤازرة الأهالي ، وهذه المؤازرة التي ظل الوزير يترقّبها طيلة الأشهر الأخيرة لم يعد في الإمكان التحصيل عليها ، إذ أنّه لم يعد يجد إلى جانبه مسلمًا واحدًا يمكن التّفاهم معه على حساب الثوار، وهكذا فإنّ الحكومة الفرنسية صارت مضطرّة إلى الإعتراف بأنّ المواعيد التي حدّدها لاكوست للقضاء على الثوار لم تعد ترتكز إلا على الأوهام والآمال الفاشلة[2] .

وأمام إنتصارات الثورة الجزائرية بدأت نفسيّة الجيش الفرنسي تتغيّر، فقد أصبح الجيش الفرنسي يقدِّر قيمة عدوّه تقديرًا جديدًا ، ويحتقرون المدنيين وخاصة الفرنسيين منهم الذين يعتقدون أنّ مهمة الجيش في الجزائر هي الإنتصار على الثوار ، وليس المحافظة على التّراب الجزائري لفرنسا، فـي الوقت الذي بذلت فيه فرنسا مئات المليارات والدّماء للحفاظ على عَلمها خافقًا في الجزائر ، وأيضًا لكي يتمكّن الأوروبيون من البقاء في الجزائر، ولكن اليوم فاضت الكأس فعلاً[3]، فقد أصبح للجزائر جيش منظّم لا ينقصه الرجال ولا يخشى أي صعوبة في سبيل تحقيق إستقلال وطنه ، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي يتخوّف من الوقوع فيما يسمّى بكرامتهم وجرح عواطفهم كجنود جرّاء الإنكسار والهزيمة[4] .

(1)– المجاهد، صحفي فرنسي يفضح إنهزام لاكوست أمام الثورة، ع:23، 1958/04/007، ص 23.

(2)– عبد الله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، مرجع سابق، ص 83.

(3)– عبدالله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 25.

(4)– المجاهد، صحفي يفضح إنهزام لاكوست أمام الثورة ، ع:23، المصدر السابق، ص 23.

لقد أصبح الجيش الفرنسي يعيش حالةً نفسيّةً خطيرةً ، ليس من جرّاء الخطوات الخطيرة التي دفعه إليها الأوروبيون في الجزائر للحفاظ على مصالحهم ، بل بسبب الهزائم التي كبّدها إياه جيش التحرير الوطني ، وهزائم دولته السّياسية في تونس والمغرب ، حتى يجد نفسه في الجزائر يواصل حالةً من توتّر الأعصاب تتّصل إتّصالاً مباشرًا بحالته التي كان عليها في الهند الصينية ، فحاول أن يجد مخرجًا مشرّفًا له من حرب الجزائر لكن دون جدوى ، ودامت المحاولة طيلة فترة حكم لاكوست التي كان يلاحق فيها أرباع الساعة الأخيرة من شهرٍ إلى آخر، ومن سنةٍ إلى سنة ، ولكنّ المسافة تطول أمامه بدون إنقطاع وأصبح جيشًا بدون مستقبل ، ووجد قادة الجيش أنفسهم أمام حرب أعصاب لا نهاية لها ، وبذّر في هذه الحرب ثمن ما لديه من الأسلحة التي ينبغي أن يدّخرها لحروبه مع الدول الكبرى .

وحسب خبراء الفرنسيين أنه إذا بقى الجيش على هذه الحالة إلى سنة 1960 ، فإنه لن يبقى له إلا السّلاح الأمريكي وذلك إذا لم تقطع عليه أمريكا سلاحها ، كما أنّ هيكلهُ الإجتماعي لن يبق فيه إلاّ الشّبان الصّغار الذين وُلدوا سنة 1940 .

إنّ قادة الجيش الفرنسي لم يتفطّنوا إلاّ بعد أربع سنوات تقريبًا إلى أنّ حرب الجزائر ليست حرب إنتصار أو هزيمة و إنما هي حرب إنهاك وتعب ، لا ينتصر فيها إلا صاحب النفس الطويل ، ولا شيء يدمّر الجيش الفرنسي إلا الإنهاك البطيء .

لقد تسرّبت الأفكار السياسية إلى داخل الجيش ، حتى أصبح ضبّاطه منقسمين صفوفًا تكاد تشبه صفوف الأحزاب في البرلمان فمنهم يمينيون متطرفون، معتدلون، وآخرون يساريون تقدميون وآخرون شيوعيون وغيرهم[1] .

ومن مظاهر ضعف الجيش الفرنسي بداية تشتّته، حيث أصبح الضّباط الفرنسيون الذين نالوا شهرةً في حروبهم مع الهند الصينية يستهدفون جنودهم وضبّاطهم الصغار ، من خلال نظرة الإحتقار حيث يسجّلون عليهم بالخصوص أخطاءهم الحربية التي يرتكبونها في المعارك بالجزائر

(1)- المجاهد، مسؤولية الساسة الفرنسين في الأزمة القائمة بين المدنيين والعسكريين ، ع:24، مصدر سابق، ص 04.

، والتي تقود الجيش إلى هزائم منكرة . إضافةً إلى ما يشاهدونه الضّباط من أكاذيب السّياسيين حول إمتياز حالة الجنود في حين يعيشون حياةً مُرّةً من الناحية المادّية والنّفسية، وتفشت روح الحقد في نفوس الجنود الفرنسيين وضباطهم على الجنرالات وعلى السياسيين ، وإستفحل الإحتقار بين الجنود والضباط الصغار من ناحية والجنرالات من ناحية أخرى ، وأصبح الأوّلون يطلقون على الآخرين إسم جنرالات البطون الكبيرة الذين لا يستطيعون مغادرة السّرير ، ويطالبون بمن سمّوهم الضّباط الأشدّاء ، وهكذا تَكوَّن في الجيش الفرنسي إختلال عميق سمّاه الخبراء والقادة أزمة الإنفصال والقطيعة بين الرأس والجسد أي بين الجنود والضباط والقيادة ، و إنتهت تلك الأزمة بإنقلاب 13 ماي 1958 ، وترجع جريدة المجاهد أن هذه النتيجة التي وصل إليها الجنود بسبب تعبهم من الحرب ومللهم من المعارك ، فالتعب يُحطّم أفضل الوحدات العسكرية وذلك حسب تصريح أدلى به ضابط فرنسي، والذي ختمه قائلا:" إحذروا أننا نجتاز الآن ربع ساعة الأخير ولكنه ربع ساعتنا نحن"[1] .

المطلب الثاني: تمرّد 13 ماي 1958

بدأت بوادر هذا التمرّد والعصيان منذ مطلع سنة 1958، حيث عملت الحكومة الفرنسية جهدها للوقوف في وجه الدّاعين له ، من العسكريّين والمدنيّين ، تارةً بإرضائهم وتارة أخرى بتمييع خططهم كسبًا للوقت ، و قد كانت حكومة فيليكس غايار في هذه الآونة تتأرجح بين ضغوط مصاصي الدّماء وجبروت الثورة ، ورغم مساعيها في محاولة الثّبات والصمود إلا أنّها باءت بالسقوط كسابقيها[2]، وحتى حكومة "فليملان" التي خلَفتها لم تستطع أن تنقذ الموقف أيضًا، والتي قامت بآخر محاولة لتشكيل حكومة جديدة وذلك في 08 ماي 1958[3]، ولكنّه لم ينجح ، بسبب المتطرّفين الفرنسيين من مدنيين وعسكريين في الجزائر الذين لم يقبلون بها ، فأصبحت الجزائر تعيش في فراغ السياسيين.

---

(1)- المصدر نفسه، ص 10.

(2)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 288.

(3)- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 271.

وبعد إنسحاب لاكوست من الجزائر في 10 ماي 1958[1]، وفي هذا يقول فرانتز فانون : " ها هي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ 1954، فهي تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على إعتبارها بالغة الخطورة.." [2] ومن هنا جاءت دعوة لاكوست إلى مظاهرة يوم 13 ماي1958، ذريعتها الرّد على إعلان الجبهة في تونس عن إعدام ثلاثة من السّجناء العسكريين الفرنسيين ، إنتقامًا لإعدام سجناء فدائيين في الجزائر، وتم إختيار 13 ماي لأنه اليوم الذي كان محدّد لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة الجديدة بيير فيليملان[3] ، الذي عيّنه رئيس الجمهورية "روني كروتي" يوم 09 ماي بعد فشل سابقيه، وقد رفض لأنه كان قد تحدّث بلهجة معتدلة عن المفاوضات مع الجبهة.

كانت الخطة المدبّرة تتمثّل في تنظيم مظاهرة ضخمة يؤطّرها الجيش بوحدات المِظليين الخاصة، حيث تنطلق المظاهرة بتجاوز الجمهور قوات الأمن فيُحاصر مبنى الحكومة العامة ، ويستولي عليها مطالبًا بحكومة خلاص وطني، وفي حال عدم الإستجابة لمطالبه ، تُشكَّل "لجنة إنقاذ عام" وتثور الجزائر الأوروبية ضد باريس[4].

تجمهر المتظاهرون أمام مبنى الحكومة العامة وطالبوا بتعيين حكومة للإنقاذ والإطاحة بالجمهورية الرابعة، حيث تعاقب على منصة الخطاب عددٌ من زعمائهم ، الذين تحدثوا عن تردّي الأوضاع في البلاد، محمّلين حكوماتهم المسؤولية ومتّهمينها بالفشل والتردّد والضّعف في مواجهة الثورة الجزائرية[5]، ونادوا بشعارات الجزائر فرنسية، والتآخي بين الفرنسيين والجزائريين.

---

(1)- فرانتز فانون، من أجل أفريقيا، ط2، ترجمة محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص 107.

(2)- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2007، ص 125.

(3)- بيير فيليملان: كان من الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية ، كان مؤيد للتفاوض مع الجبهة فثار ضده الأوروبيون وأخذوا يعدون لثورة ضد النظام الفرنسي للمزيد أنظر : حركة 13 ماي أسبابها ونتائجها، مجلة أول نوفمبر ، المرجع السابق، ص 30 – 34.

(4)- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 84 – 85.

(5)- أحمد مسعود و سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيمها 1960-1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 3.

وقد كانت أفواج المتظاهرين تَشقّ بسهولة حواجز الجيش الذي تظاهر فقط بصدّهم ، فإنفتحت أبواب الولاية العامة أمامهم ،وقد أطلق المستوطنون (المتظاهرون) صخبهم الذي يمتثل في رفع شعارات التآخي بين الأوروبيين والجزائريين[1]، ومن هنا جاءت فكرة إشراك المسلمين في الحركة ، ليُبثتوا أنّها ليست من صنع أقلية معزولة ، فأخذوا يعدّون العدّة لذلك ، وأرغموا فيها سكّان القصبة على الخروج والسير بإتجاه الحكومة العامة وسط حراسة مشدّدة ، وأُعطيت لهم لافتات أَعدّها الجيش ، وكتب عليها شعارات من نوع : "إنها الثورة ، لكنّنا سواسية، كلّنا فرنسيون، الأفلان إنتهى". كان ذلك ما سُمِّي بـ "مظاهرات التآخي" [2]، الذي لم يكن موجودًا منذ أن وطأت قوات الإحتلال الفرنسي الجزائر، لكنّ الشعور بالخطر من قبل المستوطنين جعلهم يبحثون عن أخوة مزعومة ، يستعملونها كغطاء لنوايا شريرة تهدف إلى فصل الجزائر عن فرنسا على نمط شبيه بخط جنوب أفريقيا العنصري البغيض[3].

وما هي إلاّ لحظات حتّى تطايرت بعض المحفوظات من نوافذ أعلى سلطة ، وقد حاول صالان تهدئة المتظاهرين فلم ينجح ، فتدخّل العميد ماسو Massu [4] بصفته مكلَّفا بالحفاظ على أمن العاصمة ، فأعلن على السّاعة التاسعة إلاّ الرّبع مساءً إحداث لجنة الخلاص الوطني ، وتلا بلاغًا له ، أهمّ ما جاء فيه:" إنّنا نُعلم سكان مدينة الجزائر أنّ حكومة فليملان الخيانية قد تمت تزكيتها بـ 280 صوتا ، بواسطة دعم الأصوات الشّيوعية... إنّنا نترجّى الجنرال ديغول[5] أن يقطع يقطع حبل السّكوت من أجل تشكيل حكومة إنقاذ عمومي ، التي هي وحدها القادرة على إنقاذ الجزائر من الضّياع ، وبالتالي تُجنّبنا ديان بيان فو ديبلوماسي "[6]، وفي ظلّ هذه الأوضاع التي

(1)- عمار قليل، المصدر السابق، ص 135.

(2)- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 90.

(3)- عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص 228

(4)- محمد الميلي، مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 83.

(5)- الجنرال دوغول (1890 -1970م):هو رجل الدولة الفرنسية ، تزعم مقاومة الاحتلال الألماني لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، يعتبر مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958م، حيث تميزت سياسته بالخبث وجمعت بين القمع والإغراء ومحاولة اختراق صفوف الثورة التحريرية، وأخيرا وقع اتفاقيات ايفيان مع الجبهة عام 1962 أنظر: عاشور شر قي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 -1962 ،مرجع سابق، ص 172.

(6)- محمد الميلي، المرجع السابق، ص 84.

إتسمت بتنامي دور العسكريّين في الجزائر، كتب "فرنسوا مورياك" عن عودة ديغول ما يلي:" نحن نأمل الكثير في عودة ديغول ، لكن ليس ديغول الذي يستجيب لنداء ماسو[1]. "

وبهذه يكون أنصار ديغول قد مهّدوا له الطريق نحو تسلّم مقاليد الحكم ، وهذا ما يبيّن إمكانية بروز ديكتاتورية عسكرية فرنسية، وقد صرّحت بذلك جريدة المجاهد يوم 29 ماي في مقالا حددت فيه موقفها من إمكانية بروز ديكتاتورية عسكرية فرنسية ، وكتبت:" منذ ثلاث سنوات، وبينما الحرب إشتدت ضراوتها من 1955 إلى 1958 فضّل الجنرال ديغول الصمت، واليوم لمّا أخذ الكلمة فعل ذلك لكي يكشف صداقةً مشكوكٌ فيها و هي صداقته مع لاكوست... لقد أعطى ديغول دفعا للقوى الرجعية والإمبريالية في بلده... إن فرنسا الآن تتأرجح بين نظام برلمان متدهور وفاشية خادعة[2]. "

وقد نتج عن هذا الإنقلاب الإستيلاء بالقوة على الحكومة العامة بالجزائر من طرف الأروبيين[3]، والإطاحة بالجمهورية الرابعة تحضيرًا لتشكيل حكومةٍ جديدةٍ، وبلغت خطورة إنقلاب جنرالات الجزائر إلى التّهديد بتقسيم الفرنسيين ، كما بلغت الخطورة إلى حدّ أنّ الوزير الأوّل الجديد علّق على حركة الجيش بالجزائر قائلا:" لعلّنا نقف على حافة الحرب الأهلية."

إضافةً إلى هذا تهيّج الأوروبيين من خلال الحملة التي قاموا بها للحفاظ على الجزائر الفرنسية، من أجل الحفاظ على مصالحهم ، ويمكن أن نلخّص تلك المصالح في تلك اللّوحة التي وُزّعت على السّكان ، ونشرتها صحيفة "ليكو دالجي " بتاريخ 26 أفريل 1958 ، تمثّل خريطة الجزائر، التي ظهرت فوقها رسومُ كنيستين وملامح مزارديني ومنابع بترول ، وقد ظهرت فوقها يدٌ متوحشة ذات مخالب على هيئة إنقضاض على محتوى الخريطة ، كُتبت تحتها عبارة :" تلك هي المكاسب التي يُراد إنتزاعها منكم[4]."

---

(1)- Charler Henri Favrod, La Révolution Algérienne, Op Cit : P 152.

(2)- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص 182.

(3)- شارل أندري فافرود، الثورة الجزائرية، الثورة الجزائرية ،ترجمة كابوية عبد الرحمان سالم محمد،منشورات دحلب، 2010 م، ص 455.

(4)- محمد الميلي، المرجع السابق، ص 8.

وفي صبيحة يوم 14 ماي 1958 ، عُيّن بيير فليملان Pierre Flimlin رئيسا لمجلس الوزراء ، في حين إستقر العميد Massu في مكتب الحاكم العام كرئيس لِلَجنة الخلاص العمومي، وفي 15 ماي توسّع عدد أعضاء هذه اللّجنة إلى 45 عضوا منهم 4 جزائريين ، ثم كَلّف رئيس الحكومة الفرنسية فليملان Flimlan العميد صالان Salan قائد القوّات المسلحة ، بالسّلطات المدنية العسكرية في غياب الوزير المقيم روبير لاكوست Robert Lacoste الذي كان بباريس.

أوّل قرار إتّخذه صالان هو ترسيم لجنة الخلاص العمومي كهيئة وسيطة بين القيادة والمجموعة الفرنسية المسلمة التي تريد البقاء في الدولة الفرنسية، وفي اليوم نفسه خاطب صالان الجمهور المتظاهر أمام مقر الحاكم العام وأكّد إرادته في إبقاء الجزائر فرنسية وختم خطابه بالهتاف يحيا العميد ديغول .

ومن ثمّ إنطلاق مسار رجوع العميد ديغول إلى الحكم ، فتقدّم Pelbecque Léon المستشار الفنّي في وزارة الدفاع الوطني ونائب رئيس لجنة الخلاص العمومي ، فقرأ على الجمهور رسالة العميد ديغول التي جاء فيها ما يلي:" في الزّمان الماضي وَضع بلدي بأكمله ثقته فِيَّ لقيادته نحو الخلاص ، فليَعلمْ اليوم أنّني مستعدُ في ظروف المحن التي تصيبه لتحمّل أعباء السّلطة الجمهورية[1] ."

أمّا عن ردّ فعل الثورة على هذا التمرد ، فلمْ تكن واقفةً موقف المتفرّج على ما يحدث على الصعيد الدّاخلي في الجزائر و الخارجي في فرنسا ، ففي 15 ماي 1958 ، أعلن المجاهدون على لسان مدير الجبهة "محمد دباغين" : "إنّ حركة التّمرد التي يقودها الجنرال ماسو في الجزائر[2]، هي نتيجة ضعف الحكومات الفرنسية المتتابعة ، التي لم تستطع فرض سلطتها على الجيش الفرنسي والجالية الفرنسية في الجزائر". فبدأت قيادة الثورة تحضِّر الإجتماعات

(1)– بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 274.

(2)– فؤاد سعد زغلول، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص 242.

والمهرجانات الشعبية قصد توعية الجماهير الجزائرية لِما يُحاك ضدّها من دسائس، وفضح المؤامرة التي دبّرها المستوطنون، وحذّرت الشعب من الإنسياق وراء شعارات التآخي الكاذبة[1].

المطلب الثالث : وصول ديغول إلى الحكم وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة

في صبيحة يوم الأحد 1 جوان 1958 ، عاد الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا، بعد إثنا عشر سنة قضاها بعيدًا عن قصر الإليزي الذي تسلّم مقاليده لأول مرّة سنة 1949 ، والذي مكث فيه إلى غاية 1952 ، ويوم 03 جوان 1958 تحصّل على كامل الصّلاحيات ، وذلك بعد الجهد الكبير الذي قام به جنرالات الجزائر على رأسهم الجنرال ماسو، حيث حاول تمهيد الطريق له من خلال القيام بعمليتين "عملية التآخي وعملية البعث"، حيث نظمت مشاهد تبيّن حدوث التآخي بين الفرنسيين والمسلمين أمام مبنى الحاكم العام في ساحة إفريقيا إسمها السابق "Forum " .

وقد حاولت الصحافة الفرنسية أن تبيّن أنّ تلك المشاهد أنّها كانت تلقائية ، فعلّقت جبهة التحرير الوطني بأنّها مزيّفة ومصطنعة ، وقد كان للأقسام الإدارية المتخصصة (SAS) دورٌ كبيٌر في ذلك وفي التّأثير على الشعب الجزائري ، إلاّ أنّ العملية لم تدم طويلاً بالرغم من إقترانها بعمل الإعانة الإجتماعية.

أ مّا عملية البعث Résurretion التي كانت تستهدف الضغط على السّلطة في باريس حتى تقبل رجوع العميد ديغول إلى الحكم ، تكوّنت الخلية من العميد صالان والعميد Massu والعميد Miquel المكلّف بإستعمال وحدات من المظليين للتدّخل بباريس، فقد أرسل العقيد Thomaso إلى جزيرة كورسيكا ليستلم السّلطات المدنية والعسكرية .

بينما كان ردّ ديغول مبيّنًا تعلّقه بالشرعيّة قائلاً على الخصوص: "أنتظر من القوات الأرضية والبحرية والجوية المتواجدة بالجزائر أن يبقوا مثاليّين تحت قيادة العميد صالان Salan والأميرال Auboyneau والعميد Jouhaud ، وأُعلن أنّه بدأ المسار الشّرعي للوصول إلى حكومة جمهورية قادرة على ضمان الوحدة والإستقلال، ولكن هذا لا يعني أنّه سيجعل حدًّا للحرب في

(1)- عمار قليل، المصدر السابق، ص 135.

الجزائر، بل سيضاعف المجهودات للقضاء على جيش التحرير ، قبل أن يقبل مفاوضاتٍ مباشرةٍ مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[1].

كان ديغول عازمًا منذ زمن طويل أنّه سيعود إلى السلطة ، لكنه لم يشارك في صنع الأحداث التي أعادته إليها ، فقد أكّد في مذكراته أنّه لم تكن له يد فيها بقوله: " لم تفاجئني الأزمة التي إنفجرت في 13 ماي أبدًا ، لكني لم أكن قد تدخّلت فيها بأيّ صورةٍ من الصور، ولم تكن لي أيّ إتصالات مع أيّ عنصر في مكان حدوثها ، ولا مع وزير في باريس" [2]. ومن هنا نستنتج أن شخصية ديغول ليست شخصية حديثة العهد بالسّاحة السياسية الفرنسية ، فقد إنعكست رؤيته الفلسفية على السياسة التي طبّقها في الجزائر، فقد كان لنضال ديغول من أجل حرّية فرنسا فلسفة خاصة جدًا[3]، نستخلص من عبارته الشهيرة والتي تقول : "طوال حياتي كوّنت لنفسي فكرة خاصة عن فرنسا ، إستوحيتها من العاطفة والعقل في آنٍ واحد ، فالجانب العاطفي الداخلي صوّر لفرنسا مثل أميرة الروايات أو السّيدة العذراء في اللّوحات الجدارية، وكأنها معدّة لمصير سامٍ إستثنائي يُخيَّل إليّ غريزيًّا أنّ العناية الإلهية خلقتها من أجل إنتصارات كاملة لمصائب ونكبات نموذجية... ففرنسا لا يمكن أن تكون فرنسا بدون العظمة".

وبوصول الجنرال دوغول للحكم زاد إهتمام فرنسا بالجزائر، ثم إنّ تعامل هذا الرجل مع الأزمة الجزائرية سواء على المستوى العسكري أو السياسي وحتى الإقتصادي ، قد بيّن أنّه ليس بالخصم السهل ولا الهيّن[4] ، ولكنّ الثورة الجزائرية سوف تكون في الموعد مستعدّةً لإفشال جميع مخطّطاته مثله مثل لاكوست ، ومن سبقه من الغلاة المتطرفين ، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا الفصل.

(1)- بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 276.

(2)- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 93

(3)- عبد المجيد عمران، النخبة الفرنسية المثقفة والثوة الجزائرية 1954-1962، مطابع دار الشهاب، الجزائر، د.س، ص 162.

(4)- أحمد سعيود، العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 -1958 ،مرجع سابق، ص 1.

المبحث الثاني: إستراتيجية ديغول في الجانب العسكري

المطلب الأول: مخطّط شال و إستراتيجية القضاء على الثورة بالتجزئة

قا م ديغول بتعيين موريس شال " قائدًا أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر خلفًا للجنرال صالان، ذلك أنّه من الحزب اليميني المساند له ، والذي وضع خطةً شاملةً جديدةً لإدارة الحرب ، تمثّلت في مشروع عسكري جديد أَدخل فيه تطويرًا على الأساليب السّابقة ، وقبل وصوله إلى الجزائر درس شال الخطّة الجديدة مع ديغول ، وفي هذا الصّدد يقول ديغول: "..وقبل أن يتوجّه إلى الجزائر تدارست خطته ووافقت عليها.. وتنطوي على شنّ الهجوم تباعًا على كلّ مراكز الثّوار والقضاء عليها"[1].

بدأ شال عند قدومه إلى الجزائر دراسة الوضع على ضوء التقسيمات الجغرافيّة المتَّبعة من طرف جيش التحرير، فتبيّن له أنّ كلّ ولاية من الولايات السّتة تُعدّ وحدةً مستقلةً يمكن محاصرتها دون تدخّل الأخرى ، وبالتالي تصفية الثورة نهائيًا.

برنامج تنفيذ المخطط :

– المحافظة على مناطق الكدرياج مع إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأنْ تكون دائبة الحركة حتى تراقب بإستمرار منطقتها.

– تكليف الطيران بمراقبة الأرض في النهار بإستمرار.

– القيام بعمليات كبيرة تُجمع فيها أغلب القوى العسكرية الموجودة في الجزائر ، وتركيز هذه العمليات على منطقة معيّنة ثم الإنتقال بتلك القوى إلى منطقة أخرى[2].

– القيام بعمليات كبيرة تُجمع فيها أغلب القوة العسكرية المتواجدة ، وتركيز هذه العمليات على منطقة معيّنة من المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الوطني ، ثم الانتقال بهذه القوة إلى منطقة أخرى وهكذا..

---

(1)– شارل ديغول، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة ،ط 2 ، منشورات عويدات ، بيروت،1981، ص 73.

(2)– سي لخضر بورقعة، شاهدة على إغتيال الثورة، ط1، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر 1990، ص 23.

– إستعمال مختلف الوسائل العسكرية بصفة مكثّفة على إقليم جغرافي محدود (ولاية) ، وأثناء فترة قابلة للتّمديد ، لتدمير طاقات جيش التحرير[1].

برنامج شال يتضمّن في مخطّطه خمس عمليات كبرى ، واحدة لكل ولاية ، من الخامسة إلى الأولى بالترتيب التّنازلي متوقّعًا لكلّ واحدةٍ منها شهرين بالتقريب ، وقرّر أن يكون التنفيذ من الأسهل إلى الأصعب في رأيه[2].

أهداف المشروع :

– غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة ، والألغام ، والمناطق المحرّمة ، و المراكز العسكرية المكثَّفة لعزل الثورة تمامًا عن العالم الخارجي[3].

– إبادة جنود جيش التحرير وإحتلال المناطق التي يتمركزون فيها.

– إقامة إدارة أخرى مخلصَة لفرنسا بدلاً عن خلايا جبهة التحرير الوطني.

– القضاء على المقاومة السرّية لجبهة التحرير الوطني في أوساط الشعب.

وبناءً على دراساته للمخطط الجهنّمي ، قرّر الجنرال شال أن يبدأ بتنفيذه إنطلاقا من الولاية الخامسة في الغرب، ويختم مخططه المشؤوم بالولاية الأولى على النحو التالي:

عملية التاج في الولاية الخامسة:

في فيفري 1959 شنّ الجنرال شال هجومه المشؤوم على المنطقة الخامسة ، إنطلاقًا من سعيدة التي كان قائدا على قطاعها الكولونيل السفّاح بيجار، وسُمّيت هذه العملية بالتاج الثانية (القطاع الوهراني) ، هاته العملية التي إستهدفت منطقة الظهرة وفرندة وضواحيها إلى غاية الونشريس من الولاية الرّابعة بمشاركة 30 ألف إلى 40 ألف عسكري تحت قيادة الجنرال غامبياز (الذي سيرقّى إلى قائد أعلى للقوات الفرنسية في الجزائر فيما بعد) ، ومشاركة الجنرال إيزانو قائد وحدة الطّيران وغيرهم من الجنرالات .

(1)– جرد سالم، دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبى 1956 – 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر غير منشورة، جامعة باتنة، 2005، ص 112.

(2)– صالح بلحاج، مخطط شال وآثاره في تطوير حرب التحرير، المرجع السابق، ص 199.

(3)– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 113.

دامت العملية إلى غاية 1959/04/06 ، ثم مدّدت إلى جوان 1959 ، ليتوسّع نفوذها إلى الكثير من مناطق القطاع الوهراني [1]، وتُعتبر هذه العلمية الأشدّ خطرًا على جيش التحرير، لأنّها إستفادت من عنصر المفاجأة بصورة كاملة ، خاصّةً في الأيام الأولى من إنطلاقها، لأنّه حتى ذلك الحين لم يكن الجيش متعوّدًا على هذا النوع من العمليات (حصار مستمر، وقوات كالجراد تتقدّم في الأرض وتنزل من السّماء بين حين لآخر، وأخرى متمركزة بصورة دائمة في مواقعه الحسّاسة سابقًا)[2].

بعد مرور أيّام ، أدركت قوات جيش التحرير طبيعة الإستراتيجية الجديدة ، فحاولت التكيّف معها من أجل الحفاظ على قواتها والتّقليل من حجم خسائرها بتفادي الإصطدام مع القوات الفرنسية قدر الإمكان ، والخروج إذا أمكن ذلك من مناطق الحصار إلى الولايات المجاورة .

عملية الحزام:

تنقّل شال بعملياته الكاسحة من الولاية الخامسة إلى الولاية الرابعة[3] ، وذلك من أفريل حتى جوان 1959 بقيادة الجنرال ماسو [4]، في إحدى عمليّاته الجهنّمية التي أسماها "الحزام" ، والتي إستهدفت الولاية الرابعة (جبال الونشريس والأطلس البليدي والظهرة) ، وجزء من الولاية السادسة بمشاركة 20 إلى 30 ألف عسكري ، وبالرّغم من هذه الحشود العسكرية تواصلت الأعمال الفدائية في المناطق ، وقد تمّ فيها القضاء على كمٍّ كبيرٍ من الجنود وتسجيل عدّة عمليات ومعارك وهجمات ، ووضع القنابل بالطرقات وبالقرب من الثّكنة المتواجدة بالكدية الحمراء، إلى غير ذلك من الوقائع بالمناطق المستهدفة.

كان لسياسة التّحدي التي إنتهجها شال في مخططه الجهنمي آثارًا سلبيةً على نشاط جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة التي كانت مسرحًا لعملية الحزام ، حيث صرّح الجنرال شال

---

(1)- أحمد زديرة ، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، ج 2، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد: 175، 2011، ص 45.

(2)- صالح بلحاج، مخطط شال وأثرة في تطوير حرب التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 201-202.

(3)- Mohamed Teguia, L'Armée, Op.cit. P 305.

(4)- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المصدر السابق، ص 159.

لمراسل صحيفة ""Le Monde" الفرنسية يوم 21 أفريل 1959 : "من الممكن أن يكون حلاً عسكريًا للقضية الجزائرية في أقرب وقت ممكن ، وإليكم نماذج في عملية واحدة حسبتُ لها كلّ الحسابات ، كان من نتائجها 2462 بين قتيلٍ وجريحٍ في الولاية الخامسة" [1]، كما خلّف خسائر ثقلية في العدّة والعتاد ، فضلاً عن هذا أفرز المخطّط إضطرابات في صفوف جيش التحرير، نتيجةَ هذه الضّغوط خسر ما يقرب ثُلُث قواته[2] .

وعمومًا فإنّ هذه العمليّة لم تتوصّل إلى ماكانت تصبو إليه من تصفيات في هذه المناطق، غير أنّها خلّفت الكثير من الشهداء من ضمنهم الولاية الرابعة : الصاغ ثاني "أحمد بوقرة" المدعو سي أمحمد بوقرة.

عملية جوميل (المنظار):

إنتقل شال إلى القلعة القبائلية وخصّص لها أضخم عمليّاته و أشهرها ، وهي عملية جوميل "المنظار"، التي أعدّ لها عُدّة خاصّة من التّخطيط والإمكانيات ، قبل الإقدام عليها قام بالتّمهيد لها بالمناورة والتّمويه، عن طريق ما يسمّى بـ "عملية الشّرارة" التي غطّت مناطق الحضنة في جنوب الولاية الثالثة ، حيث إستغرق وقتها من 1 إلى 15 جويلية فقط[3].

أسند الجنرال شال قيادة هذه العملية إلى الجنرال "جون غراسيو" قائد الجناح العاشر للمِظليين ، حيث تكفّل بنفسه أثناء هذه العملية بالمجال الجوي ، وتوجيه مسارات المروحيات التي بلغت ما بين 30 و 38 من نوع H21 و H24 ، والجنرال "جورساي سانت هيلي" الذي ساعده في قيادة الفرق المظلّية المشكّلة لهذا الجناح، وغيرهم من الضّباط السّامين والجنرالات والضّباط الإحتياط ، الذين تكفل كلٌّ منهم بما يخصه بقيادة مختلف التشكيلات المتمثّلة في اللّواء التاسع عشر للمشاة وغيره ، وفرق المغاور المنقولة جوّا من مختلف المراكز والثّكنات ، ووحدات القناصة

(1)– أحمد زديرة، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، المرجع السابق، ص 47.

(2)– المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدمى للمتلقى الوني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية الرابعة)، تقرير سياسي فترة 1959 نهاية 1962، ج1، د.ب، د.س، ص 187.

(3)– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث ، 2008، ص 209.

ومشاة البحرية ووحدات الهندسة الميكانيكية والتموينية ، إلى غير ذلك من الوحدات الأخرى والمصالح العسكرية والهيئات المتخصّصة في حرب العصابات ، المزوّدة بمختلف الآليات ، الدّبابات والمصفّحات ومدفعية الميدان والطائرات بمختلف أنواعها. بدأت القوات الفرنسية في تنفيذ هذه العملية الكبرى ، وهذا بتطويق الأماكن المحدَّدة في الرزنامة والقيام في نفس الوقت بعمليات تمشيط واسعة النطاق قصد القضاء على الكتائب المستهدَفة ، أو بالأحرى الدفع بها للّجوء نحو المناطق التي سوف تستهدفها عملية المنظار الكبرى، على أساس محاصرتها في أماكن ونقاط معيّنة بعد التسلّل إليها بسبب الضغوط المفروضة عليها[1].

في 22 جويلية 1959 إنطلقت عملية "جوميل" بقوات لم يسبق لها مثيل في عمليات الجيش الفرنسي بالجزائر، حيث تُعتبر من أهم وأكبر العمليات العسكرية في مسار الثورة ، فهي فريدة من نوعها من حيث الضّخامة والأسلوب ، ومن حيث الإستعدادات التي سبقتها عددًا وعدّة[2]، وتمثّلت في نظر الفرنسيين مرحلة حاسمة في برنامج شال الذي كان يهدف أساسًا إلى القضاء نهائيًّا على الثورة ، وقد علّق عليها القادة آمالا كبيرة.

شمل نطاق العمليّة مساحة السّاحل من دلّس إلى زيامة منصورية ، ومن الجنوب الغربي من البويرة إلى سطيف ، وجاءت مباشرةً بعد إنجاز خط شال [3] المكهرب على الخطوط الشرقية والغربية ، ممّا حال دون دخول الأسلحة لولايات الداخل ، وإستمرت قرابة سنة للقضاء على الثورة وفصل الشعب عن الثورة ، وعزل الولاية الثالثة عن باقي القطر [4]، وقد كانت قوّات العدو التي قامت بعملية جوميل أكبر قوة جنّدت في عهد شال في عملية واحدة ، حيث إعترفت القيادة الفرنسية بأنّها ستتجاوز السبعين ألفًا، بينما تُشير الإحصائيات إلى أنّ الدّعم العسكري الموضوع

(1)- أحمد سديرة، الثور الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، المرجع السابق، ص 48 – 49.

(2)- أحمد عباس، نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية 1954 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 671..

(3)- عمار جرمان، الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني ومابعد الاستقلال، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 27.

(4)- Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, Op.cit. p 117, 118.

تحت تصرّف الجنرال بلغ 380 ألف جندي لتنفيذ 11 عملية عبر التّراب الوطني ، وقد إستقدمت الوحدات والفرق من خارج الوطن[1].

وفي هذا الشأن صرّح أحد مراسلي الصحف الأوروبية في الجزائر قائلا: " إن الضباط الفرنسيين يرفضون الإجابة عندما نسأل عن عدد الفرق المساهمة في عملية جوميل" ، وفي هذا الصّدد تعترف صحيفة "لو رول" قائلةً في عدد 31 جويلية 1959 : أّن الفِرَق الأخرى التي تُجلب يوميًا لمنطقة العمليات لا تبوح القيادة الفرنسية بعددها [2] ، وقد صرّح الجنرال زيلر قائد الأركان بأنّه وُضع في متناول شال كلّ القوى اللاّزمة لإنجاح العملية". وتذكر مجلة باري ماتش: " مصير الجزائر يُلعب بالقبائل"[3].

أمّا المعلومات المتوفّرة لدى جيش التحرير فتذْكر أنّ عدد أفراد القوات المنفّذة لعملية "جومال" يفوق المئة ألف، جلُّهم من المِظلِّيين الذين لا يعرفون للإنسانية معنى ولا للرّحمة مدلولاً، ومن رجال اللّفيف الأجنبي الذين كان معظمهم من عناصر الإنحراف والإجرام الذين لفظتهم السّجون والزّنزانات ، ويوجد ضمن القوات بعض الطوابير الإفريقية المشهورة بهمجيّتها، وكذا فصائل الحركة الشديدة الحقد على بني جلدتهم.

وقد جُنّد إلى جانب هذه الحشود فِرَقٌ من الصّحفيين والمذيعين ، ورجال المكتب الثاني والرابع والخامس، وضباط الشؤون الأهلية ، ليشهروا حربًا نفسيّةً ضدّ الجزائريين ، بغية قتل الرّوح المعنوية وتشكيك الجماهير في جدّية الثورة وتأكيد هزيمتها ، ما يوفّر ميول التّخلي عنها وقطع الإتّصال بنظامها ، وقد رافقت العملية حملة هائلة من الدّعاية لها والتغنّي بأكاليل النّصر النّهائي على الثّوار .

---

(1)- صالح ميكاشير، ضباط في جيش التحرير، محاضرة تاريخية حول عملية جومال، دار الثقافة مولود معمري، تيزي وزو، 01 ديسمبر 2005.

(2)- عبد العزيز واعلي، عملية جومال بالولاية الثالثة، مجلة أول نوفمبر، العدد: 146، الجزائر، 1994، ص 15.

(3) Opératio Jumelles, le sort de l'Algérie se joue en Kabylie, le magazin, Paris match – titrait en grosses mandrettes. -

وأكّدت قيادات من مختلف المستويات القضاء على الثورة في أيّامٍ قليلةٍ في الولاية الثّالثة ، فتحَها شال نفسه في 22 جويلية 1959 ، حيث قال في نداءٍ وجّهه للمجاهدين والشعب من مركز "أرت واز" Artois الواقع بجبل أزرو بجرجرة : "أيها الفلاّقة ، أسرعوا للإستسلام قبل فوات الأوان ، هلمّوا رافعين الأعلام البيضاء ، فمن لم يفعل سيُقضى عليه حالاً، ومن لم يمتْ أُسِر حيًّا، ومن نجا من الموت والأسر سيجد نفسه من المجانين.."[1]

لقد خلّفت عملية "جوومال" خسائر بشرية عديدة ، حيث ذهب ضحيّتها 8000 مجاهد في فترة أقل من ستّة أشهر من الحصار والقمع ، وذلك حسب ما جاء في برقيّة عثَرت عليها القيادة العسكرية، وذلك عند إستشهاد الكاتب الخاص للرّائد حميمي الذي كان قد بعثها إلى هيئة الأركان العامة بتونس، زيادةً على عدد القتلى ، ففرنسا قامت بتهجيز السّكان من قراهم حيث أصبح سبعة أعشار الولاية منطقة محرّمة وخالية من الأهالي[2].

عملية الأحجار الكريمة: Pierres Précieuses :

تُعدّ عمليّة الأحجار الكريمة آخر عملية نفّذها شال ، حيث إنطلقت هذه العملية بالولاية الثانية وأجزاء من الولايتين الثالثة والأولى ، لاسيما جبال جيجل والقل وإيدوغ والصومام وميلة وجبل طاية وتاكنسة وكتينة وأم الطوب والكندي[3]، واسندو وغابات سطانة والشقفة إلى غير ذلك، على التّرتيب ، وهذا طبقًا للتّاريخ المحدّد لكلّ عملية ، بمشاركة 50 إلى 60 ألف عسكري ، تحت إشراف الجنرال" لو نيو" قائد منطقة الشمال القسنطيني، ومساعده الجنرال قائد اللواء 25 للمِظليين ، وقائد اللّواء 11 للمشاة وغيرهم من الجنرالات المشرفين على الوحدات الأخرى ، حيث دام نشاط البعض منها إلى شهر سبتمبر 1960 بمشاركة القوّات البحرية ، وتواصلت بتوفير المزيد من

(1)- E. Saïd N'ait Kaci, Il y a 43 ans, l'Opération Jumelle, souvenir du été d'enfier, la dépêche de Kabylie, n° 33 du 21/07/2002.

(2)- جرد سالم، دورالمنقطة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى 1956 – 1962، مذكرة مقدمة لنيل الماجيستير في تخصص التاريخ المعاصر ،جامعة الجزائر،2008-2009 ، ص 113.

(3)- بلقاسم الكريم، سير المعركة في الشمال القسنطيني، ج2، جريدة المجاهد، عدد: 04، 1960/04/04، ص 10.

القوات في هذه المناطق وغيرها من المناطق المجاورة بإسم عمليات أخرى إلى غاية توقيف القتال[1].

قبل شنّ هذه العملية وأثناء عمليّة جوميل ، قام الجنرال شال بمعاينة المشاكل النّاجمة عن القيام بعمليات من هذا الحجم ، وتوقّع أن تكون الصّعوبات أكبر في الشمال القسنطيني قائلا عنها: " إن القضيّة الآن أكثر صعوبة ، ذلك أنّ كلّ هذه الجبال هي مجال المتمرّدين ، ومراكزا لقطّاع الطّرق توجد في وضع المحاصَر بدل المحاصِر" .

كان القائد العام يَعلم أنّ الولاية الثانية عبارة عن قِلاع من البلّوط والفلّين الكثيفة والجبال الوعرة بدون مسالك ، لذلك قرّر تفكيك العملية الكبرى " عملية بيير برسيوز " المخصّصة لضرب الولاية الثانية إلى ثلاثة عمليات فرعية ، كلّ واحدة منها مخصَّصة لتُعالج جزء من تراب الولاية ، و قد إنطلقت هذه العلميات في نوفمبر – ديسمبر 1959.

هذه العمليات المتواصلة كبّدت المناطق التي إستهدفتها خسائر فادحة في الأرواح بين أعضاء جيش التحرير الوطني والمواطنين العُزّل ، ومن بينهم نذكر: "الصاغ الأول (الرائد حسين رويبح) عضو الولاية الثانية ، والضابط ثاني (مسعود بوجوريو) القسنطيني قائد المنطقة الخامسة ، والضابط ثاني (عبد الحق قويسم) قائد المنقطة الرابعة ، وزميله الضابط من نفس المنطقة (محمد الصالح دهيلي) . وهذا ما يؤكد مواصلة القوّات الفرنسية لعمليّات تمشيطها لآخر لحظة من عمر الثّورة بالرّغم من وشك المفاوضات المتعلقّة بإتفاقيات إيفيان على نهايتها، وهذا ليس فقط بالنسبة للولاية الثانية وبعض المناطق المجاورة لها، بل على مستوى كلّ التراب الجزائري، بما في ذلك الصحراء ، وهذا من أجل محاولة فصلها عن الشمال[2].

على الرّغم من تكّتم القيادات الفرنسية حول الخسائر الفادحة التي تكبّدتها جيوشها في عمليات الأحجار الكريمة ، مُكتَفيةً بنشر أرقام عن خسائر جيش التحرير ، التي كانت تقاريرها تتراوح بين 40 و 50 % من العدد الإجمالي للمقاتلين والأسلحة ، مركِّزةً على إنجاز إضافي

(1)– أحمد زديرة، الثورة الجزائرية في مخططات الحكومة الفرنسية، المرجع السابق، ص 56.

(2)– صالح بلحاج، مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني، المرجع السابق، ص ص 206، 206.

حقّقته هذه العملية وهو تجميع 80 ألف نسمة كانوا من قبل خارج سيطرتها منتشرين عبر الجبال والمناطق المحرّمة.

وقد ورَدَ في تقارير هيئة الأركان الفرنسية أنّ عملية الأحجار الكريمة وُصِفت بالآداء الضّعيف بالمقارنة لما تم توفيره من قوات وعدّة ، لكنّها خَصَّت بالذّكر من بينها أربع عمليات فقط وصفتها بالمردود الجيد وهي:

- **عملية الياقوت الأحمر**: والتي حسب تقاريرها خلّفت 313 قتيل في صفوف الشعب ، والقبض على 326 شخص.
- **عملية الفيروز الأزرق**: خلّفت 1765 قتيل في صفوف المتمرّدين ، وإلقاء القبض على 478.
- **عملية الزبرجد**: خلّفت 955 قتيل ، وإلقاء القبض على 368.
- **عملية الياقوت الأصفر**: أسفرت عن 22 قتيل في صفوف الشعب ، وإلقاء القبض على 12[1].

إنّ مخطّط شال لقي في الشمال القسنطيني مقاومةً أشدّ ممّا لقِيَها في باقي الولايات الأخرى، هذا راجع لعدّة عوامل من أهمّها أنّ عنصر المفاجأة كان ضعيفًا في الولاية الثانية التي كانت تترقّب دورها في مخطّط شال منذ شهور، وكانت قد أَصدرت الأوامر إلى كتائبها بالتفكّك والتفرّق منذ أفريل 1959.

على أيّة حال كانت النتائج رغم خطورتها بالنسبة للولاية الثالثة على غرار باقي الولايات الأخرى مخيّبة لآمال مدبّريها ومنفّذيها على رأسهم الجنرال شال ، الذين إعتبروها هزيلةً مقارنةً بالإمكانيّات المسخَّرة لها.

لقد أرجعت القيادة الفرنسية الأسباب التي أدّت إلى ضعف النتائج المحقّقة في هذه العملية، إلى قوة المقاومة من قبل الثّوار والشّعب ، بل إلى عوامل جغرافيّة ومناخيّة " لم تحقّق عمليّة إيميرود نتائج في مستوى الإمكانيّات المستخدَمة بسبب التشتّت الرائع لوحدات الفلاّقة ،

(1) –Mohamed Harbi, un vie debout mémoire politique, Op.cit. P 98.

والتّضاريس والغطاء النباتي وإنعدام المسالك ، وبنوعٍ خاص سوء الأحوال الجوّية ، فالجند المبلّلون بالأمطار في أرض مغمورة بالمياه كانوا يسيرون على الفلاّقة من دون أن يَرَوْهم".

المطلب الثاني: الدعم العسكري للحلف الأطلسي

منذ بداية حرب الجزائر والحلف الأطلسي ، لم يتوان عن تقديم كلّ المساعدات العسكرية والمالية والسّياسية لفرنسا ، فكلّ دول الغرب تساندها وتقف إلى جانبها في هذه الحرب ، فقد جاء على لسان الجنرال آلار : " إنّ حرب الجزائر أهمّ معركةٍ تجري الآن لفائدة الغرب"[1] .

حيث تمثّلت هذه المساعدات في : "العتاد العسكرية الفرنسية ، التجهيزات الصحّية ، تدريب الفرنسيّين المقيمين في الجزائر و في المرسى الكبير وبوفاريك وبجاية" ، كما أنّ الأسلحة المستعملة لمحاربة الجزائر كانت أمريكية[2].

وحول هذه المساعدات جاء في مذكّرة الحكومة المؤقّتة : " بلغ ثمن الأسلحة التي إشترتها فرنسا من أمريكا ما بين سنتي 1957 – 1958 ما قيمته بـ 500 مليون دولار ، وفي جوان 1959 رخّصت أمريكا للجيش الفرنسي في الجزائر بشراء طائرة عموديّة من نوع ثقيل سيكورسكي، وعددٍ محدودٍ من الطّائرات الحربية من نوع T28 لمواجهة ظروف شتاء 1959 – 1960، وفي جانفي 1960 سَلّمت أمريكا لفرنسا 60 طائرة من نوع T28 ، وأخيرًا طلبت فرنسا 96 طائرة وقد وضعت أمريكا ناقلات الطائرات تحت تصرّف فرنسا لتستعملها في حربها ضدّ الجزائر، ولم تقتصر مساعدات الحلف الأطلسي على الجانب العسكري فحسب بل تعدّت هذا إلى جوانب أخرى ، حيث أنّه خلال دورة الأمم المتحدة كان الحلف يساند موقف فرنسا في حرب الجزائر، فقد أَعلنت مساندتها لفرنسا على لسان "جورج آلان" : "إنّنا نحيّي العرض الذي تقدّم به ديغول والمتعلّق بـ "سلم الشجعان" ، وذلك لإيقاف ما أسماه ديغول بالنّزاع العقيم، إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تساند ديغول بدون إحتراز"[3].

---

(1)– عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954 – 1962، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع ،د.س ، ص 91.

(2)– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 234.

(3)– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 184.

المطلب الثالث : تطويق الإستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية:

لقد حاولت فرنسا وبكلّ الوسائل المُتاحة لها عزل الشعب الجزائري على الصّعيد الدّاخلي كما فعلت بالنسبة للنطاق الخارجي ، حيث سارعت إلى تحويل الجزائر الثّائرة إلى سجنٍ كبير ، بعد تطويق الحدود بالأسلاك المكهربة والملغّمة ، خاصة بعد فشلها في القضاء على الثورة التي عَرفت تغلغلاً وإنتشارًا واسعًا في كامل التراب الوطني، لقد كانت المناطق الحدودية خلال الثورة التحريرية مشتعلةً بنار المعارك التي لم تتوقّف ولو للحظةٍ واحدةٍ ، وبعدها أصبحت مناطق مُحرَّرة من طرف المجاهدين بعد أن كانت محرَّمة .

✓ **إنشاء خط شال :**

بعد تزايد العمليات العسكرية لوحدات جيش التحرير، وتزويد المجاهدين بالسّلاح عن طريق الحدود الغربية والشرقية ، وبهدف عزل الثّورة عن تونس والمغرب ، سَعت فرنسا إلى غلق الحدود ببناء[1] خط مكهرب من الأسلاك الشائكة يمثّل حاجزا على الحدود الغربية والشرقية للجزائر ، لمنع دخول المجاهدين من المغرب وتونس وهو ما عُرف بخط موريس[2].

وهذا الحاجز "حاجز موريس" لم يكن له في الحقيقة مفعولٌ كبير ، لأنّ المجاهدين كانوا يجتازونه دائمًا، ومنه يدخلون إلى الحدود الشرقية أو الغربية من أجل التّزوّد بالسّلاح والذخيرة [3]، والأدهى والأمر بالنّسبة للقيادة الفرنسية أنّها لم تتمكّن من عزل الثّورة ومقاتليها عن بقيّة العالم ، حيث لم تتوقّف المساعدات المادّية والمعنوية التي كانت تقدَّم لهم ، ولم يعد سِرّا أنّ الجزائريين يجتازون خط موريس بأعداد كبيرة[4].

---

(1)– مصطفى بيطام، الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام، مجلة الذاكرة، العدد: 06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر 2000، ص ص 51،52.

(2)– مصطفى بيطام ، المرجع نفسه، ص 51، 52.

(3)– حسن أبو شيبة، السدود المكهربة في حوار حول الثورة، ج 1، المركز الوطني للتوثيق والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 443، 444.

(4)– زندرافور بيكار، المصدر السابق، ص 377، 378.

وأمام فشل هذا الخط في تأمين إحكام القبضة الفرنسية على الثورة وتطويقها داخليًّا، سارعَ العدو في سنة 1959 تدعيمه بخطٍّ ثاني وهو الذي سمّي بخط شال[1].

سمّي "خط شال" بإسم قائد القوات الفرنسية آنذاك "شال موريس"، وقد أُقيم بالجبهة الشرقيّة من الوطن خلْف خط موريس لتدعيمه ومساعدته في منع مرور المجاهدين، بُنِي بنفس تقنيّات الخط الأول وأَخَذ مساره بالتّوازي معه من الشمال إلى الجنوب على بعد 70 كلم ، وقد كانت بداية الأشغال به مع نهاية سنة 1958، ودعّم هذا الخط بقوّة كهربائية تفوق 30 ألف فولط ، أمّا المسافة الفاصلة بين الخطّين تتّسع أحيانا وتضيق أحيانا أخرى حسب طبيعة الأرض ، حيث تصل في بعض الجهات إلى 90 كلم .

مع الإشارة أنّ خط شال هو أكثر جهنّمية وخطورة من خط موريس ، وأشد تطوّرًا وخنقًا للمجاهدين حيث يقول لخضر بورقعة في هذا الصّدد: " بكلّ أسف تمّ بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامّة ، ولم تُخطّط لعرقلته ومنعه من أن يُنجز ، ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج"[2].

يتركّب خط شال هو الآخر من جملة من الشّبكات الشّائكة المكهربة والتي تتمثل في:

– شبكة الأسلاك الشائكة : أُقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعبّد مباشرةً ، تمتد الخنادق المحصّنة بالإسمنت المسلّح ، والتي تبعد عن بعضها البعض بحوالي مائتي متر، وللإشارة فإنّها تتّصل ببعضها البعض عن طريق ممرّات أرضيّة ، وعلى غرار ذلك أقامت الإدارة الإستعمارية المراكز العسكرية حول الخنادق ، بغرض توفير وضمان الأمن والسلامة للقائمين على الحراسة.

(1)– مصطفى بيطام، المرجع السابق، ص 52.

(2)– علي العياشي، خط شال حاجز الموت الإلكتروني،مجلة نوفمبر، عدد 94، جويلية– أوت 1988، ص 34.

– حقل للألغام : عرضه خمسون مترا[1]، ودور هذا الحقل هو تحديد المكان الذي يتم إقتحامه ، إذْ بمجرّد أن يقوم شخص بقطع الأسلاك تنطلق في السّماء مفرقعات مضيئة ، تحدّد لمراكز العدو القريبة الأماكن المُراد الهجوم عليها ، وفي نفس الوقت تضيئ المكان وتكشف المجاهدين.

– على بعد حوالي 400 م ، يمتد الشريط الثالث وهو خط مكهرب بقوة 30 ألف فولط ، وهو أهمّ الخطوط وأخطرها ، لذلك فهو مراقَب بالدّبابات ، وإنّ معظم المواجهات مع العدو ودوريات جيش التحرير كانت تدور في هذا الخط وحوله ، وهذا الشريط مجهّز بحزام من الأسلاك بها أبواق مخيفة ، تنطق بكلمة "قف" بمجرد لمسها ، هذا بالإضافة إلى أحزمة إلكترونية للإنذار المبكّر، جُهّزت برادارات تَستعمل الأشعّة فوق البنفسجيّة، تُشعر مراكز العدو القريبة بوجود المجاهدين ، فتَأخذ الطائرات والمدفعية في لمح البصر لقنبلة وقصف المكان المحدَّد إلكترونيًا، وقد أُحيطت هذه الشرائط والأحزمة بالأسلاك الشائكة لحمايتها من الحيوانات وقذائف البازوكا، وشقّت حولها طرقا تجوبها صباحًا ومساءُ الدبّابات، والمصفّحات تراقب الخطوط وتدافع عنها ضدّ هجمات المجاهدين[2].

وبالرّغم من مختلف الوسائل الجهنّمية التي حشدها العدو حول خطي شال وموريس ، فإنّ وحدات جيش التّحرير كانت تتصدّى لكل الموانع وتجابهها بشجاعة مفوّتة الفرصة على العدو، الذي كان يعتقد بأنّ الخطوط المكهربة والملغّمة ستحقّق أهدافها في تطويق الثورة والقضاء عليها ، وقد إستطاع جيش التحرير بما يملكه من عزيمة وصبر أن يخترق تلك الخطوط منذ الأيام الأولى لإنشائها ، وبالرغم من الخسائر التي كانت تصاحب عمليات العبور، إلاّ أنّ جيش التحرير كان يُزوِّد الولايات الثّورية بالسّلاح والعتاد العسكري كلّما دعت الحاجة إلى ذلك[3].

(1)– جمال قنان، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957 – 1962، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 91.

(2)– علي العياشي، خط شال حاجز الموت الالكتروني، مجلة اول نوفمبر، عدد 94، جويلية–أوت 1988، ص 34.

(3)– علي العياشي، مجابهة العدو في الحدود الشرقية (ندوة)، مجلة اول نوفمبر، عدد، 98–99، نوفمبر – ديسمبر 1988، ص 32. 40.

✓ **إستراتيجية المناطق المحرّمة**

نظرًا للفشل الإستعماري في تحقيق وضع قوّات دولية بمنطقة الحدود بين الجزائر وتونس ، وفشل خط موريس المكهرب في القضاء على الثورة ، عمدت السّلطات الفرنسيّة إلى إرتكاب جريمة أخرى أكثر بشاعة ، تتمثّل في إخلاء السكان من كل المناطق الغربية من الحدود التونسية وراء خط موريس من البحر إلى مشارف الصحراء ، وجعل كل تلك المناطق المحرّمة سواء للسّكن أو العبور إلاّ على الجيش الإستعماري ، وفي محاولة لغلق الحدود غلقًا نهائيًا ، وهكذا قرّرت الحكومة الفرنسية وفقًا لخطط جيش الإحتلال إستحداث هذه المنطقة المحرّمة يوم 19-04-1958 ، وشرعت قوات الإحتلال في تنفيذ الخطة بأواخر نفس الشهر[1].

كان تشكيل المناطق المحرّمة واحد من أساليب الحرب الخاضعة تماما لرغبات الضّباط الفرنسيين ونزواتهم ، في بعض الأحيان كانت المنطقة تصبح محرّمة على إثر إشتباك قوي مع جيش التحرير، حيث يُطرد السّكان فورًا ودون سابق إنذار فتُدمّر المداشر بالقصف الجوي أو المدفعي أو بالحرق، ويُعدم بعض المدنيين وجوبًا إذا كانت القوات الفرنسية قد تكبّدت خسائر في الإشتباك وأحيانًا بدونها [2]، وتصبح المنطقة محرَّمة كلّيًا ، أي يطلق النار عل كلّ متحركٍ فيها حيث تكون المدافع من عيار 105 مم مصوَّبة بإستمرار نحوها لتقوم بقصفها من حين لآخر ليلاً أو نهارًا، وفي بعض الأحيان كانت العملية تتمّ بتحضيرٍ مسبقٍ ، حيث تُرسم على الخريطة العسكرية حدود المنطقة التي ستصبح محرّمة بعد تسجيل عدد معيّن من الإشتباكات التي وقعت فيها ، أو توفرّت المؤشرات الكافية على أنّها متعفّنة.

وقد بلغ عدد الأشخاص الذين أجْلتهم السلطات الاستعمارية حوالي 70 ألف شخص حسب إحصائياتها، حيث تمّ إجلاؤهم في مدة 13 يوما فقط ، وهذا وسط إرهاب سياسة الأرض المحروقة ، بعد إجلاء السكان حتى يتمكّن الجيش الإستعماري من تطويقها ومراقبتها.

(1)- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر 1984، ص 321.
(2)- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 246.

لم تدَّخر فرنسا وجنرالاتها أيّ جهد ولا وسيلة من أجل تطويق الثورة التحريرية وعزلها عن الشعب، حيث أنّها إلى جانب ما سبق ذكره من الوسائل البشعة مثل الخطوط المكهربة "شال وموريس" والمنطقة المحرّمة وغيرها ، أقامت خطًّا آخر بينهما أسمته خط الموت وهو عبارة عن طريق طويل واسع وملغّم بحيث لا ينجو أحدٌ يحاول أن يعبره ، بالإضافة إلى المراكز العسكرية المنتشرة على طول الحدود ، وسلاح الطيران الذي يلعب دورًا كبيرًا في المراقبة نهارا ، والتي في مجلمها ترمي إلى سحق الثورة التحريرية.

المطلب الرابع: السجون والمحتشدات أستراتيجية المعتقلات

طَبَّق جيش الإحتلال منذ البداية ، مبدأ العقوبة الجماعي الذي أدّى إلى إمتلاء السجون بالمعتقلين وإضطرّه إلى فتح العديد من المحتشدات لإستقبال هذا الحشد الكبير [1]، حيث كانت إحدى الوسائل القمعية الرّهيبة التي لجأت إليها سلطات الإحتلال الفرنسي ، قصد خنق الثورة وذلك عن طريق عزل الشعب عنها . ولإنجاح مخطّطها الجهنمي قامت بإنشاء العديد من هذه المحتشدات التي لم تنحصر في منطقة معيّنة ، بل عمّت كافّة أرجاء الوطن ، وبهذا تكون سلطة الإحتلال قد أقبلت على عمل إجرامي في حق الشعب الجزائري وثورته .

فعمدت بذلك إلى إقامة المحتشدات ، وهي عبارة عن مكان فسيح من الأرض البيضاء الخالية من الأشجار يقع قرب ثكنة للجيش الفرنسي ، ومحاط بأسلاك شائكة مجهّزة بأجهزة إنذار ، تُعلم جنود الحراسة وتُنبّههم عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص كان ، وعلى زوايا المحتشد توجد أبراج عالية يتناوب الحراسة فيها جنود فرنسيون طوال الأربع والعشرين ساعة . وهي مجهزة بمدفع رشّاش وأضواء كاشفة قوية ، تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلاً حتى لا يتسرّب أحد مِن و إلى خارج المكان [2]، وهي أيضًا عبارة عن سجون في العراء يُرحَّل إليها سكان الجبال أبناء الريف، ويحتشدون في مناطق تحت رقابة شديدة ، كما عمدت السلطات الإستعمارية إلى تسميتها

(1)- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص422.

(2)- عمار قليل، المصدر السابق، ص 159.

بـ "مراكز الإيواء" تضليلا للرأي العام الداخلي والخارجي [1]، كما كانت تهدف إلى عزل الجماهير الشعبية عن جيش التحرير الوطني وتضييق الخناق عليه[2] بحرمانه من منابع التموين.

وهكذا لجأت فرنسا إلى الأسلاك ، وكهربت المحتشدات ظنًّا منها أنّها تخنق الثورة في مهدها وتعزل الوطنيين عنها ، فَفَتحت لذلك العديد من المراكز ، وكانت هذه المحتشدات تضمّ العديد من الدّعاة والعلماء والشباب والثّائرين ضد فرنسا، هذه الأخيرة التي كانت تَرى في عزل هذه الشريحة القضاء على الثورة ، ومن ثمّ إقتصرت فكرة الأسلاك الشائكة على المستوى الداخلي وحول المناطق المحرّمة دون أن ترسم على الحدود [3]. فإنتشرت المحتشدات على كامل التراب الوطني ، ونذكر على سبيل المثال محتشد "قلتة السطل" بضواحي الجلفة، وهو أول محتشد رسمي في الجزائر، ثم محتشد آفلوا وشلال بضواحي ولاية المسيلة ، وبوسوي بضواحي سيدي بلعباس ، كما كانت محتشدات في كل من القل ، وجيجل ، والميلية ، وقالمة ، وسكيكدة ، وعنابة [4] ، وفي الولاية الثالثة . وقد بلغ عدد المحتشدات حوالي 122 محتشد[5].

كانت فرنسا تهدف من خلال تطبيقها لسياسة المحتشدات والسجون في حربها ضدّ الجزائر إلى عزل الشعب عن الثّورة ، وبالتالي خنق الثّورة في مهدها، ولكنّ الحقيقة كانت عكس رغبات العدو ، فأخبار وتحرّكات العدو كانت تأتي من هذه المحتشدات عن طريق لجان سرّية كوّنها جيش التحرير الوطني داخلها ، والتي كانت حلقة الوصل الفعّالة ، وبقيت الجماهير الشعبية لصيقةً بثورتها رغم الظروف المعيشية الصّعبة والخانقة من جوعٍ وبردٍ واعتداءاتٍ على الحُرُمات والإغتيالات وغيرها[6].

---

(1)- أحمد مريوش، السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية، دراسات الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، د.س، ص 147.

(2)- علي كافي، من المناضل إلى السياسي إلى القائد العسكري 1945-1962،ط2،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011 ، ص 369.

(3)- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 148.

(4)- علي كافي، المصدر السابق، ص 369.

(5)- عمار قليل، المصدر السابق، ص 159.

(6)- علي كافي، المصدر السابق، ص 369.

أماّ عن المعتقلات : لم تكن إلاّ وجهًا من أوجه القمع الإستعماري الفرنسي المسلَّط على الشعب الجزائري وثورته المجيدة ، لذلك جاءت كسابقتها ترمي إلى نفس الهدف ، وهو إفراغ الثورة من محتواها الشعبي من خلال عزل الشعب عنها ، وتحطيم معنويات المجاهدين لذلك كانت المعتقلات أشبه إلى حدٍّ كبيرٍ بالمحتشدات ولها نفس الهدف الذي تأسّست من أجله والرامي إلى القضاء على الثورة ، من خلال إعتقال أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الجزائري[1].

وهذه المعتقلات خُصِّصت بشكل أساسي من أجل أسرى جيش وجبهة التحرير الوطني [2]. ولأخذ فكرة عن حجم الإعتقالات ، نذكر بعض الأرقام التي تخصّ ولاية الجزائر العاصمة وحدها خلال شهر نوفمبر 1956 تمّ إعتقال 800 شخص ، وما لبث هذا العدد أن قفز في جانفي 1957 إلى 4 آلاف ليتضاعف خلال فيفري الموالي إلى 24 ألف ، وبلغ عدد المعتقلين في منتصف 1958 حوالي 220 ألفا من بينهم في المحتشدات ، أي تحت طائلة حبس وقائي غير محدود ، وتنتشر هذه المحتشدات في مختلف أنحاء البلاد ومن أهمها: الجرف (المسيلة) ، قصر الطير (سطيف) ، عين وسارة (الجلفة)، (تيبازة).. إلخ.

وفي منتصف 1959 نشَرت صحيفة "لو موند" الصّادرة بباريس أخبارًا مفصّلة عن مراكز الإعتقال الكبيرة التي تُشرف عليها القيادة العسكرية بالجزائر، حيث يوجد بتلك المراكز حوالي مليون جزائري ، أُخذوا من قراهم ودواويرهم بالقوّة ، وخاصّةً من المناطق التي لم يعد الفرنسيون يستطيعون مراقبتها وإعادة النّظام إليها ، وقد ذكرت صحيفة "لو موند" عن سياسة مراكز الإعتقال المخصَّصة للسكان المدنيين الجزائريين ، التي أدّت إلى فتح ألف مركز جديد ، حيث يكدَّس الجزائريون ويموتون من الأمراض المترتّبة عن إنعدام النظافة والغذاء الكافي، وتشمل أعلى نسبة في الوفيات : الأطفال بالدرجة الأولى في هذه المراكز[3].

(1)- زدارفور بيكار، المصدر السابق، ص 405.

(2)- علي كافي، المصدر السابق، 369، 370.

(3)- زدارفور بيكار، المصدر السابق، ص 205- 206.

بالإضافة إلى العديد من مراكز العبور، حيث يتمّ حشر المعتقلين قبل فرزهم وتوزيعهم حسب درجة خطورتهم ، كما يقدِّرها ضبّاط الأمن العسكري خاصّةً ، حيث تسودها في بعض الأحيان فوضى مقصودة كغطاء للتّصفيات بدون محاكمة وتسجيل ذلك في قائمة المفقودين ، وحتى بعض مراكز العبور تحوّلت إلى أوكار للقتل خارج القانون ، مثل مركز بني مسوس ، حيث كانت الجرافات تُستخدم لدفن القتلى في غابة باينام[1].

رغم كل ذلك كَوّن المعتقلون لجانًا خاصة للإتصال بالثورة والحصول على المعلومات والتعليمات ، وكان الأكثر ثقافة منهم يعلِّم الباقي دروسًا في اللغتين العربية والفرنسية وأركان الإسلام .

تقييم:

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّ مخطط شال في إطاره العام لم يكن برنامجًا جديدًا ، وإنّما هو تتمّة لسياسة إستعمارية قمعية وحشية وزجرية ، فالمناطق المحرّمة ومراكز التعذيب والتجمّع ليست وليدة مخطّط شال، وإنما أوجدت منذ بداية الثورة وإن كان عددها زاد أضعافًا في عهد الجنرال شال ، وبإشراف الجنرال ديغول الذي جاء إلى الجزائر أساسًا للقضاء على الثورة ، غير أنّ ما ميّز هذا البرنامج أنّه ركّز كل قواته الموجودة في منطقةٍ واحدةٍ حتّى يتم القضاء عليها نهائيًا ، لينتقل بعدها إلى المنطقة الأخرى وهكذا ، إلى أن يتم القضاء على كل المناطق ، وبالتّالي القضاء على الثّورة نهائيًا ، ولكن رغم ما يدّعيه الجنرال شال في تصريحاته عن نجاح مخطّطه ، ورغم تظاهره بأنّ البرنامج الجديد سيقوده حتمًا إلى الإنتصار على الثوار وبالتالي الإنتصار على الثورة ، إلاّ أنّ الواقع الميداني فنّد هذه الإدعاءات وأثبت فشل مخطط شال ونجاح الثورة الجزارية وصمودها أمام كلّ أساليب ومخطّطات السلطات الفرنسية الهادفة إلى خنقها ، ولقد إعترف الكثير من العسكريين الفرنسيين أنفسهم بفشلهم هذا.

(1)- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 423.

ويمكن إرجاع أسباب فشل مخطط شال إلى ما يلي:

1 -إمتلاك جبهة التحرير الوطني لجهاز إستعلامي رفيع المستوى ، تولّى مهمّة تقصّي الأخبار والمعلومات عن تحرّكات وتواجد القوات الفرنسية ، ومدِّ جيش التحرير بهذه المعلومات ، قبل وصول القوات الفرنسية إلى منطقة معيّنة ، والتي تصبح مؤقتًا منطقة خالية من تواجد قوات جيش التحرير ، ممّا يوهم هذا الأخير أنّ عملية التّهدئة قد تمّت في هذه المنطقة ، وكثيرا ما كانت القوات الفرنسية توجّه جلّ غضبها على السّكان المدنيين العزّل ، الذين يصنَّفون حسب الدّعاية الفرنسية ضمن خسائر جيش التحرير، وبالتّالي إيهام الرأي العام الفرنسي أنّ عمليات شال في طريقها إلى تحقيق الإنتصار على جيش التحرير الوطني.

2 -إتّباع جيش التحرير لإستراتيجية حرب العصابات ، بتقسيم قوّاته إلى أفواجٍ صغيرة خفيفة الحركة قادرة على الكرّ والفرّ ، وهذا تجنّبا لمواجهة مباشرة مع العدو المتفوّق عدّة وعددًا.

3 -فشل سياستها الدعائية التي تولّت مهمتها "مصالح لاصاص" التي كانت تقوم بدعاية مغرضة في وسط السكان من أجل عزل الشعب عن الثورة ، ويعود ذلك إلى التناقض الواضح في السياسة تجاه السّكان ، إذ نجدها في نفس الوقت تقوم بعمليات إنتقام وإبادة جماعية لسكان القرى والمداشر بعد كل معركة أو إشتباك ، ممّا أدّى بالشعب إلى الإلتفاف بثورته ومساندتها بمختلف الطرق والوسائل.

إن طبيعة السّياسة الفرنسية في الجزائر لم تتغير، وإن إختلفت حدّتها بإختلاف الوسائل والأساليب وإختلاف مهندسيها، فالعنف والوحشية والقتل والتنكيل هي الميزة التي ميّزت هذه السياسة طيلة فترة الإحتلال ، والتي ما تزال أثارها ماثلةً من خلال معاناة ضحاياه إلى اليوم جسديًا ونفسيًا ولا تزال مخلّفات التّجارب النّووية والألغام تنكّل بالجزاريين إلى يومنا هذا.

المبحث الثاني: إستراتيجية ديغول في الجانب السياسي

المطلب الأول : مبدأ حق تقرير المصير

أعلن ديغول مبدأ تقرير المصير [1] ، في خطاب مُذاع ومتلفَز ، بتاريخ 16 سبتمبر 1959، حيث شرح خطبته السّياسية[2]، وصرّح قائلاً:" فإنّني أرى من الضّروري أنْ يُعلَن من الآن عن اللّجوء إلى تقرير المصير، فبإسم فرنسا وبإسم الجمهورية ونظرًا للسّلطة التي يخوّلها لي الدّستور في إستشارة المواطنين ، فإنّني أتعهّد إن بقيت حيًّا و إستمع الوطن لي- أنْ أطلب من الجزائريّين عبر المحافظات الإثنتي عشر أنْ يعبّروا عمّا يريدونه في آخر الأمر ، وأنْ أطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على إختيارهم"[3].

إلاّ أنّ الجنرال ديغول لا يعترف بوحدة الشّعب الجزائري وترابطه:" إنّي سأستشير الجزائريين فردًا فردًا... لأنّه منذ أن وُجد العالم ، لم توجد وحدة جزائرية ، فضلاً عن وجود دولة جزائرية ، فالجزائر إحتلّها القرطاجيون والرومان والوندال... والأتراك والفرنسيين... من غير أن تكون هناك دولة جزائرية في أيّ شكلٍ من الأشكال " . أمّا عن تاريخ إجراء الإستفتاء ، يقول الجنرال:" فإنني سأحدّده في الوقت المناسب، وهو لا يتجاوز على أكبر تقدير أربع سنوات ، بعد إستتاب السّلم والأمن في البلاد[4].

ثم حدّد الخيارات الثّلاث التي سيُستشار فيها الجزائريين وهي:

1. الإستقلال التام والإنفصال عن فرنسا .
2. الإندماج الكلّي في فرنسا مع المساواة في جميع الحقوق والواجبات .
3. إنشاء حكومة جزائرية تستند على فرنسا في الإقتصاد والتّعليم والدّفاع والعلاقات الخارجية[5] .

---

(1)- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958-1962سنوات الحسم و الخلاص، ط1،منشورات بونة، الجزائر، 2012، ص 303.

(2)- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ،ج2 ،دار الهدى ،الجزائر ،2007، ص 287.

(3)- تعاليق على خطاب الجنرال ديغول، جريدة المجاهد، ج2، ع:45، ص 08.

(4)- يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا... المرجع السابق، ص 287.

(5)- مسعود الجزائر ، مشاريع ديغول في الجزائر، دار القويمة ، القاهرة، ص 36.

* أمّا الخيار الأوّل **(الإنفصال عن فرنسا)** : وفي هذه الحالة تَترك فرنسا الجزائريين الذين يعبّرون عن إرادة الإنفصال أو الإستقلال عنها، ولقد حذّر الجنرال ديغول الجزائريين من هذا الخيار حيث قال : "إنّني أعتقد بأنّ هذه الطّريقة في التّفكير غير معقولة ، بل ستجرّ حتمًا إلى كارثة كبرى وبما أنّ الجزائر وصلت إلى هذا الحال من الرّقي بفضل فرنسا، والعالم كلّه يشهد على ذلك ، وأقولها بصراحة ، فإنّ هذا النّوع من التّفكير سيؤدّي إلى فوضى ، ويتيح الفرصة للتّنكيل والتّعذيب والذّبح والشّنق" [1]"...، وقد دعا الجزائريين بالإبتعاد عن هذه الفكرة الشيطانية حسب رأيه[2] .

* أمّا الجزائريين الذين يفضّلون الإحتفاظ بالجنسية الفرنسية ، فإنّ فرنسا لن تتخلّى عنهم ، ولو إقتضى الأمر أن تجمعهم في مناطق معيّنة لتسهّل عملية الإشراف عليهم ، كما ستتّخذ جميع الإحتياطات التي تساهم في إستغلال البترول الصحراوي ونقله و إستثماره ، والتي تعتبر من إختصاص فرنسا[3].

* ثم تطرّق للخيار الثاني **(الإدماج)** ، وسمّاه "الفرنسية الكاملة " : وهو حلٌ كان يدافع عنه المستوطنون بقوة ، ومعظمهم قادة الجيش الفرنسي في الجزائر وعلى رأسهم الجنرال شال وماسو [4]، وتشمل "الفرنسية الكاملة " المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكّان الجزائر (مسلمين وأوربيين)[5]، وبموجبه يصبح للجزائريين الحقّ في الوصول الى كلّ الوظائف السّياسية والإدارية والقضائية ، ويتمتّعون أيضًا بحقّ الإنتساب إلى كل المصالح العمومية ، وكذلك يستفيدون في مجالات الأجور ، وبالتّالي يصبحون جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفرنسي[6].

* أمّا الخيار الثالث **(الإتحاد الفيدرالي)** : وهو الخيار الذي كان يؤمن به ديغول ويعتقد أنّ الأغلبية الصّامتة من سكان الجزائر تتبنّاه ، وتعتبره حلاً مناسبًا للمشكلة الجزائرية فهو (حكم

---

(1)- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية ،سبتمبر 1958، جانفي 1960 ،دار الحكمة،الجزائر، 2011، ص 94.

(2)- لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص ص 57، 58.

(3)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 286.

(4)- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 305.

(5)- شريط لخضر وآخرون، المرجع السابق، ص 56.

(6)- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 306.

الجزائريين بالجزائريين)[1]، وبمساعدة فرنسا ، ومن خلال توحيد عدّة مجالات بينها وبين فرنسا : الإقتصاد والتعليم والدّفاع والعلاقات الخارجية ، وإذا قبل الجزائريين هذا الخيار فإنّ الجنرال ديغول يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فيدراليًّا ، حتى يُمنح لمختلف المجموعات إمكانية التعايش في الجزائر [2] ، وحتى يُغري قادة جبهة التحرير الوطني بالقبول بهذا الخيار، ذكّرهم بمرور عامٍ على إعتماد نظام الهيئة الإنتخابية الواحدة ، حيث صرّح قائلا: "ممّا لا شكّ فيه أنّنا أحرزنا تقدمًا هامًّا نتيجةً للإنتخاب الموحّد الذي قرّرناه ، وساهم فيه جميع السكان مسلمين وغير مسلمين... خاصّةً أنّ الحكومة صرّحت بإيتاء الفرصة لجميع السّكان للمساهمة في الإنتخابات التي ستُجرَى بعد الإستقرار التّام لتكون الحدّ الفاصل لإنهاء المشكلة الجزائرية"[3].

كان هدف ديغول من وراء إستفتاء تقرير المصير هو كسب الرأي العام العالمي وتهدئته خاصّةً لدى هيئة الأمم المتحدة ، ولذلك صرّح بإستفتائه قبل إنعقاد الدورة الرابعة عشر لهيئة الأمم المتحدة ، وقد سعى ديغول الى إضفاء طابع الشرعية على سياسته[4]، خاصّةً بعدما شعر بخطورة بخطورة التّطور السياسي لفائدة القضية الجزائرية ، وتيقّن أنّ الحكومة أثبتت كيانها على الصعيد الدولي عبر قيامها بحركة دبلوماسية مكثّفة . وقد خشي ديغول أن يكون الصوت الأمريكي مناوئًا للموقف الفرنسي في حالة ما إذا طُرحت القضية الجزائرية مجدّدًا في هيئة الأمم المتحدة ، وأخذنا بعين الإعتبار أنّه خلال الدّورة السّابقة قد تمّ إستبعاد القرار الذي يعترف بحقّ الشّعب الجزائري في تقرير مصيره بفارقٍ ضئيلٍ[5].

كان ديغول ساعة إعلانه لهذا المبدأ وخلال السّنة التي تلتها مصمِّمًا الحيلولة دون تحقيق الإستقلال ، لكن منطقيًّا لم يعد الإستقلال بعد هذا الإعلان في نطاق المستحيل ، بل أصبح أمرًا محتملاً في تصوّر ديغول ، كأسوأ حلٍّ ولكنّه حلٌّ واردٌ على كلّ حال . إنّ الاعتراف للشعب بحق

(1)- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 134.
(2)- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 305.
(3)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 288، 287.
(4)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 151.
(5)- مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، دار القومية، القاهرة، ص 40.

الإختيار يعني ضمنيًّا أنّ هذا الشعب يختلف عن الشعب الفرنسي وهو حرٌّ في إختيار إستقلاله[1] .

وديغول في بيانه الشهير، إعتمد على مخطّط تقسيم الجزائر فهو يخيّر الجزائريين بين البقاء تحت الحكم الفرنسي أو التّقسيم وإستقلال بعض مناطق الشمال دون الجنوب[2].

وعلى الرّغم من القيود المفروضة على تقرير المصير وغموضه ، إلاّ أنّه مثّل مكسبًا مُهِمًّا للثّورة الجزائرية وخاصّةً أنّها المرّة الأولى التي يعلن فيها حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، كما كان له تأثير على مسار الإتّصالات الجزائرية الفرنسية التي ستؤول إلى المفاوضات الرّسمية[3]، فلم يقصد ديغول من خلال تقرير المصير تطبيق معناه المتداول المعروف ، ولكنّه كان يريد أن يجعل منه شعارًا ينفي به الطابع الإستعماري وحربه في الجزائر ، ويخنق به ديبلوماسيا الثورة الجزائرية .

رد فعل الحكومة المؤقتة الجزائرية على سياسة تقرير المصير

لقد أدّت المبادرة الديغولية المعروفة بـ ـ" سياسة تقرير المصير " إلى حدوث حالة من الإستنفار في صفوف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، التي جمعت شتاتها عقب الأزمة التي حلّت بها منذ 01 جويلية 1959[4] ، وبعد إستشاراتٍ داخليّةٍ وخارجيّةٍ ، أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني عن قبولها لسياسة تقرير المصير بشروط أهمّها:

– الحكومة الجزائرية المؤقتة تعارض بشدة سياسة فرنسا التي تدّعي بأ نّها لها الحق في إستغلال البترول والغاز الطبيعي في الصحراء.

– رفض رأي الشعب الفرنسي الذي يدّعي بأنه له الحق في قبول نتائج الإستفتاء لتقرير المصير.

(1)– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية ،دار الكتاب العربي ،بيروت،2010،ص134.

(2)– عبد الله مقلاتي ،المرجع السابق، ص 375.

(3)– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص91.

(4)– لخضر شريّط وآخرون، مرجع سابق، ص 59.

– الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تثق بالإدارة الفرنسية ، ولا تؤمن بصلاحيتها في تنظيم الإستفتاء .

حيث حاول الجنرال ديغول إقناع قيادة جبهة التحرير الوطني للتّفاوض [1] مع الحكومة ، لأنّه كان يراه بأنّه الحل الوحيد لما يُسمَّى عندهم ب مشكلة الجزائر والإعتراف الكلّي بالجزائر جزائرية.

لقد واجهت الحكومة المؤقتة الجزائري ة مبادرة ديغول التّجزيئية بمفهوم الأمّة الجزائرية المكوَّنة من شعبٍ واحدٍ إنصهر في بَوْتَقةٍ واحدةٍ عبر عصورٍ عديدةٍ ، وإلى جانبه الأغلبيّة الأوروبّية المسيطرة ، مؤكّدةً على أنّ الحلّ يكمن في إعادة بعث دولة جزائرية موحَّدة[2].

المطلب الثاني : فكرة الجزائر جزائرية

واصل الجنرال ديغول تط بيق مخطّطه السّياسي الذي هو في ظاهره عبارة عن تقرير المصير و باطنه لتحقيق التّهدئة وإنشاء فكرة "الجزائر جزائرية[3]" ، وقد ذُكر هذا المصطلح لأوّل مرّة من خلال جولته التفقّدية لقواته في الجزائر وذلك خلال 3–7 مارس 1960م ، وهناك تحدّث ديغول عن تصوّره لتقرير المصير الذي سيؤدّي إلى خلق "الجزائر جزائرية" ، حيث صرّح قائلا :"فالنهاية ستؤدّي إلى إحداث جزائر جزائرية ، بقرارٍ من الأمّة الفرنسية و بمساعدتي ، الأمر الذي كان يوضّح هدفي[4]".

وتأكيدًا لتوجّهه ، أجرى الجنرال تعديلاً حكوميًّا أبعد به بعض غلاة الجزائر الفرنسية أمثال جاك سوستال ، ووزير الإعلام ، والوالي السابق لمدينة الجزائر ، وقام أيضا بإلغاء "المكتب الخامس" لأركان القوات المسلّحة ، كما حلّ الوحدات الإقليمية بعد إنحرافها عن مهامها الأصلية وبهدف التّحكم في السّياسة الجزائرية ، أنشا ديغول لجنة الشّؤون الجزائرية التي أشرف عليها

(1)– تبادل مجموعة من الناس لأفكارهم وآرائهم حول موضوعمعين لتحقيق التعاون أو تقوية أواصل الصداقة فيما بينها . أيضا ينظر: عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص 81.

(2)– بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 17 – 18.

(3)– الخوف من تقرير المصير، المجاهد، ج2، العدد 71، أفريل 1960، ص 5.

(4)– شارل ديغول، المصدر السابق، ص 98.

بنفسه[1]، وضمّت إلى جانب الوزير الأول : وزير الدفاع ، والداخلية ، والمالية ، إضافةً إلى الأمين العام للشّؤون الجزائرية ، والقائد الأعلى للجيش في الجزائر[2].

ولتشكيل القوّة الثّالثة التي تساعده في تحقيق "الجزائر جزائرية" ، عزم الجنرال ديغول على المشاركة شخصيًّا في الدّعوة لإنتخابات المجالس المحلّية المقرَّرة في 29 افريل 1960م ، وكَلّف "بول دولفري" بالتّرويج لها عبر جولاته العديدة في الجزائر، وحسب الجنرال ديغول: " فقد صوّت المسلمون بمجموعهم للّوائح التي تؤيّد سياسة ديغول ، أمّا الفرنسيون الأصليّون فقد مَنحوا أصواتهم لمرشّحي فكرة "الجزائر الفرنسية"[3].

عمل ديغول على تنظيم ما يُعرف بالقوّة الثّالثة في "حزب الرّقي الاجتماعي" تمهيدًا للتّفاوض مع ممثّليه حول تقرير المصير. ولمّا إقتنع الجنرال ديغول بأنّ الحكومة المؤقتة الجزائرية لا تنخدع لما يُنصَب لها من حيلٍ وأساليب تهدف إلى إشراكها مظهريًّا في المفاوضات ، إلتجأ الى تغيير الأسلوب في التّفاوض[4]، حيث أَطلق الجنرال شعار "الجزائر جزائرية" في خطابٍ ألقاه يوم 04 نوفمبر 1960م ، حيث صرّح قائلاً : "سيكون الجزائريون هم الذين يتّخذون القرار، وأنا أعتقد أنّهم سوف يقرّرون جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا"[5] . وهي تُعتبر خطوةً هامّةً خاصّةً وأنّها لأوّل مرّة يُذكر فيها مصطلح الجزائر جزائرية، كما صرّح في عبارته الشهيرة :" إنّ الجمهورية الجزائرية ستوحَّد ذات يومٍ"، وقد قام ديغول بزيارة إلى مدينة الجزائر في 09 ديسمبر 1960م ، شرح خلالها سياسة "الجزائر جزائرية "[6] ، وكان هدفه من هذه الزّيارة هو إفتتاح حملة (إستفتاء 08 جانفي) الموالي ، لتزكية حل الجزائر جزائرية ، وقد أكّد ديغول مرّة أخرى عزمه على السّير نحو تقرير المصير مهما كانت النّتيجة قائلاً: "ليعلم الجميع وليعلموا جيّد ا ، أنّني لن أتراجع عن قرار تقرير المصير" .

---

(1)- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 651.

(2)- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 143.

(3)- أقصر طريق لإنهاء الحرب هو الحرب على الحلول الزائفة، المجاهد، ج2، ع 68، ماي 1960، ص 5.

(4)- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 420.

(5)- محمد الميلي، فانون والثورة الجزئارية، دار المكتاب العربي، بيروت، 2010، ص 185.

(6)- محمد عباس، ديغول والجزائر، المرجع السابق، ص 156.

ولكنّنا نجده في نفس الوقت يؤكّد للنائب بيار لافون (مدير صحيفة ليكود دوران) "إنّ خيار الجزائر جزائرية يعتمد على فرنسيّي الجزائر ، وهي الفرصة التي لا أتيحها لهم "[1]، ولتحقيق هذا الحل "الجزائر جزائرية" ، إتّخذ بدءًا من إجتماع مجلس الوزراء في 16 نوفمبر 1960م سلسلة من الإجراءات أهمّها :

– حكومة جزائرية تمتد صلاحيّتها في الميادين الجزائرية ب إستثناء الميادين المشتركة بينها وبين فرنسا وهي الدفاع والتعليم والإقتصاد.

– تكوين مجلس يتركّب من أعضاء لجان النّواب الأربعة، وهي لجان تتركّب من نواب مزيّفين .

أطلق ديغول شعار "الجزائر جزائرية" ، الذي جاء غداة إستقبال وفد الولاية الرابعة بقصر الإيليزي وقبل موعد "مفاوضات مولان" ، وكان هذا الشعار يومئذٍ عنوانًا لسياسة متكاملة لجزائر المستوطنين التي تجاوزها الزّمن من جهة ، و جزائر الوطنية و الثورة التي كانت جبهة التحرير تكافح في سبيلها من جهة أخرى[2]. وقد صرّح قائلاً : " لمّا كنت قد تولّيت الرّئاسة الأولى في فرنسا ، فقد قرّرت بإسمها إتّباع الطّريق الذي لا يؤدّي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا ، و إنّما الجزائر الجزائرية ، ويعني ذلك أنّ الجزائر ستصبح مستقلّة[3] .

إنّ هذا المصطلح الذي إستعمله ديغول ، مثّل حقيقة سياسته الإستعمارية الجزائرية التي كان هدفها تقطيع أوصال الجزائريين وخلق الجزائر جزائرية بدون جبهة التحرير الوطني ، لأنّه إعتبر التفاوض معها إستسلام صريح للثورة.

المطلب الثالث : سلم الشجعان

إثْر إتّساع نطاق الثّورة التحريرية وتزايد إنتصاراتها ، لجأ ديغول إلى إطلاق مناورات سياسية كان من بينها ما سمّاه "س لم الشجعان" ، الذي عبّر عنه في خطاب وجّهه للمجاهدين ،

(1)– محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 653.

(2)– محمد عباس، المرجع السابق ،251.

(3)– شارل ديغول، المصدر السابق، ص 103.

يَطلب منهم إلقاء السّلاح والكفّ عن الحرب ، وذلك يوم 03 اكتوبر 1958، حيث قال: " أقول متوجّهًا إلى الذين يُطيلون أمد الحرب ، لماذا يجب أن نعيش؟ ، لماذا الهدم؟ .... يجب أن نبني ، أوقفوا هذه المعارك وستجدون السّجون تَفرغ والأمل يَزدهر والمستقبل يُفتح"[1].

وقد عبّر ديغول عن هذا المشروع بصريح العبارة في ندوةٍ صحفيةٍ عقدها ب ـ "قصر ماتينيون" في يوم 23 أكتوبر 1958 وقال فيها: " أقول بكلّ وضوحٍ إنّ أغلب رجال الثّورة قد حاربوا بشجاعة.. فيأتي سلم الأبطال.. كيف العمل لتنظيم نهاية هذه المعارك ، فحيث توجد المعارك المحليّة ، ليس على قادتهم إلاّ أن يتّصلوا بالقيادة الفرنسية ، في هذه الحالة فإنّ المحاربين سيُستقبَلون إستقبالاً مشرّفلً، وأنّ الحِكمة القديمة للمعارك تقتضي أنْ يُستعملَ في هذه الظروف العلَم الأبيض للمفاوضين"[2].

أمّا أعضاء جبهة التحرير الوطني الموجودين في الخارج ، وأعضاء الحكومة المؤقتة ، فقال:"أمّا عن المنظّمة الخا رجية التي تؤيّد الثورة م ن الخارج ، فما عليها إلاّ أن يتصلوا بالسّفارة الفرنسية بتونس أو الرباط ، وأنّ هذه أو تلك تضمن لهم الوصول إلى فرنسا ، ومنها سلامتهم الكاملة وحرية الرجوع"[3].

إذن فيعني سلم الشجعان في نظر ديغول : هو محاولة إيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية ، بعد أن رفض المعالجة السّياسية اللاّزمة ، بإمتناعه عن الإعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثّل الشّرعي والوحيد للشّعب الجزائري بعد إعلانها للحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، محاولاً تجاوزها والبحث عن وقف إطلاق النار[4].

(1)– طلاس مصطفى، الثورة الجزئائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1984، ص 567.

(2)– شارل ديغول، مذكّرات الأمل والتجديد (1918– 1962)، تر:سموحي فوق العاد وأحمد عويدات، بيروت، 1971، ص 71.

(3)– قدادرة شايب، مشروع ديغول سبتمبر 1959، صدى المتحف، العدد:1، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 30.

(4)– قدادرة شايب، المرجع نفسه، ص 32.

أهداف سلم الشجعان:

أ -الأهداف العلنية

الحرص على الخيار السّلمي الذي تعود إليه الجمهورية الفرنسية الخامسة عن شرط في أحد بنوده ، : "يكون هذا السّلم لمدة أربع سنوات ، وأن لا تتجاوز عدد الضّحايا في الإشتباكات عن 200 قتيل "، كما طلب من المجاهدين أن يسلّموا أسلحتهم ، وأن يعودوا إلى منازلهم وأعمالهم آمنين لهم حرية الرجوع وسلامتهم[1].

ب -الأهداف الخفيّة

- زرع الخلافات في صفوف الثورة داخليًا وخارجيًا، وإضعاف موقفهم أمام الرأي العلم العالمي.

- المساعي الحثيثة للحكومة المؤقتة لتدويل القضي ة الجزائرية وإخراجها من إطارها الفرنسي الضيّق إلى الإطار الدولي ، من خلال الجمعية العامّة للأمم المتحدة التي كانت في خضم عملية تصفية الإستعمار.

- تجزئة قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين ، وتكريس الصّراع بينهما ، من خلال التّسوية لبطولة العسكريين وشجاعتهم ، والحطّ من قيمة القسم الثاني[2].

ولتحقيق هذه الأهداف حاولت السّلطات الفرنسية الترويج له ، مستغلّةً بذلك عدّة أحداثٍ من حادثة إستسلام النقيب علي منجلي رفقة 156 من أفراد المجموعة التي كان يقودهها ، بتاريخ 21 مارس 1959[3] ، ولهذا يتّضح جليا أنّ هذا المشروع لا يَخرج في صميمه عن مطالب المستوطنين ، ولا يتعدّى أن يكون تكرارًا لثلاثيّة غي مولي [4] (وقف القتال، الإنتخابات ثم

(1)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، مرجع سابق، ص 194.

(2)- بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 175.

(3)- بشير ملاح، المرجع نفسه، ص 180.

(4)- غي موليي :سياسي فرنسي 1905-1975، رئيس الحكومة الفرنسية ما بين 1956 - 1957.

المفاوضات)، وأنّ أهم هدف لهذا المشروع هو القضاء على الثورة بزرع الخلافات والإنقسامات بين قياداتها ، من خلال إمتداح بطولة العسكريين ، ودعوة المنظمة الخاجية إلى الإستسلام[1].

كما لجأ الجنرال ديغول إلى إطلاق مناورات سياسية بالموازاة مع تكثيف المجهود العسكري للقضاء على الثورة في الداخل ، ظاهرها الحِرص على الخيار السّلمي الذي تعوّل عليها الجمهورية لتهدئة الأوضاع في الجزائر ، وباطنها زرع الخلافات في صفوف الثّورة ، وإضعاف موقفها الدّولي أمام الرأي العام ، وأيضًا وقف مساعي الحكومة المؤقّتة لتدويل القضية الجزائرية[2] .

فقد أعلن الجنرال ديغول يوم 23 أكتوبر 1958 في مؤتمرٍ صحفيٍّ بقصر ماتينون أمام 300 صحفي عن عرضه الجديد لقادة الثّورة ، الهادف لإنهاء المعارك[3]، ظنًّا منه أنّ باب الجهاد قد إنسدّ تمامًا أمام جبهة وجيش التحرير الوطنيين ، بفعل سياسة الوسائل الكبرى التي قرّرها للقضاء على التّمرد بقوّة السلاح ، وبالتّالي لم يبق أمام قادة الثّورة سوى الإستسلام المشرِّف[4].

ففي ردّه على سؤال حول تصريح لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، الصّادر يوم 26 سبتمبر 1958 ، والذي يحمِّل الحكومات الفرنسية مسؤوليّة إستمرار الحرب بسبب رفضها للتفاوض[5]، أجاب الجنرال ديغول: " إن المنظّمة التي تتحدثون عنها قامت بإرادتها بتفجير الكفاح ، وهي مستمرة فيه منذ أربع سنوات ، سأترك للمستقبل تحديد فائدة هذا الكفاح ، ولكن على كلّ حال فلا معنى له حاليًّا، بالتّأكيد نستطيع إن أردنا القيام بعمليات ، ونصب كمائن في الطّرق ، ورمي قنابل في الأسواق، والتسلّل إلى القرى وقتل بعض البؤساء ، ويمكن اللّجوء إلى مغارات في

(1)- عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزئارية سبتمبر 1958 – 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 88.

(2)- La Dépêche de Constantine, 24-10-1958.

(3)- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 249.

(4)- محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 552.

(5)- "إن أربع سنوات منحرب تحمّل مشاقّها شعب شجاع لا يمكن إلا أن تنتهي إلى تجسيم شخصية هذا الشعب...، وتشكيل الحكومة الجزائرية هو خطوة نحو هذا النجاح.. ومن شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة.. لكن ذلك يتوقف مرة أخرى على تفهم الحكومة الفرنسية، وعلى تطور الشعب الفرنسي.. "، تصريح فرحات عباس، المجاهد، ع: 30، 1958/10/10.

الجبال، أو الإنتقال كمجموعات من جبل إلى جبل...غيرَ أنّ المخرج ليس هنا، ولا يوجد كذلك في الأحلام السياسية ، وفي بلاغة دعاية اللاّجئين إلى الخارج"[1].

ليقدّم بعدها دعوةً صريحةً لقيادة للثورة لوضع حدٍّ للمعارك وإعادة السّلام[2]، بعد أن أوضَح أهمّية إستفتاء 28 سبتمبر 1958، قائلاً: " في الحقيقة وبكلّ وعيٍ ، لقد رُسم المخرج الآن بمظاهرة 28 ستبمبر، ومع ذلك أقول دون إلتواء ، إنّ معظم رجال الثورة قاتلوا بشجاعة ، إنّني على ثقةٍ أنّه لمّا يأتي سلم الشجعان ستمحى الأحقاد" .

وحول مفهوم سلّم الشجعان قال الجنرال: "إنني أتكلّم عن سلم الشّجعان، ما نعني به ؟ ببساطة هو أن يوقف إطلاق النار، وأولئك الذين فتحوا النار، أن يعودوا إلى عائلاتهم وعملهم من غير إذلال"[3].

إنتقل بعدها لتوضيح الطريقة التي يتم بها تنفيذ عمليّة تسليم السّلاح ووقف القتال قائلاً : " .. كيف العمل لوضع حد للمعارك؟ هناك حيث يحتّم تنظيمهم أن يقاتلوا في أمكنتهم ، يجدر برؤسائهم أن يتّصلوا بالقيادة ، وفي هذه الحالة سيُستقبَل المقاتلون ويعاملون بشرف ، إنّ الحكمة القديمة للمعارك تتطلّب في هذه الأحوال ، إستخدام راية البرلمانيين البيضاء"[4].

إلاّ أنّ ما ميّز إعلان الجنرال عن سلم الشجعان هو أنّه تحاشى إستعمال الشّعارات الجوفاء والروتينية التي تنادي بالجزائر الفرنسية ، وفرنسا الكبرى من جانبدارك إلى تمنراست، و إكتفى بإستعمال " تحيا فرنسا وتحيا الجزائر" حيث حرص على إستبعاد مثل تلك الشعارات منذ أول خطاب له في الجزائر يوم 04 جوان 1958 ، مرورًا بخطاب قسنطينة في 03 أكتوبر من نفس السّنة.

(1)- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 251.

(2)- La Dépêche de Constantine, 24/10/1958.

(3)- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 251.

(4)- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، مرجع سابق، ص 222.

وبهذا فسياسة الجنرال ديغول لا تخرج عن الإدماج الذي يطالب به المستوطنون ، وهو ما يتضح من خلال الإجراءات التي أقرّتها الحكومة الفرنسية في أعقاب إعلان ديغول عن سلم الشجعان وهي كالتالي:

- تقسيم الجزائر إلى مقاطعات فرنسية.
- تنظيم البلديات الفرنسية في الجزائر.
- توحيد الطوابع البريدية بين البلدين.
- حذف كل تمثيل شخصي للشخصية الجزائرية.
- إنتخاب نواب عن الجزائر في البرلمان الفرنسي.
- إدماج الموظّفين المسلمين في إطارات الموظفين الفرنسيين بفرنسا.
- إدماج مؤسسة السّكك الحديدية الجزائرية بمثيلتها في فرنسا[1].

رغم الموقف الواضح الذي إتخذته الحكومة المؤقتة من مشروع سلم الشجعان إلاّ أنّ الجنرال ديغول حاول إستغلال بعض قادة الثّورة ، والتّشهير بمخطّطه بعد أسر الرائد عز الدين في 17 نوفمبر و إستعماله كنموذج وداعي لوقف إطلاق النار[2]، كما واصل الدّعوة لهذا النموذج من المصالحة بالموازاة مع مشروعَيْ شال وتقرير المصير ، فجدّد الدعوة لسلم الشجعان في خضم تأكيده على حق تقرير المصير للشعب الجزائري في خطاب 10 نوفمبر 1959.

رد فعل الحكومة المؤقتة من سلم الشجعان:

وأهمّ ما جاء في ردّة فعل الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان ، لا للصّلح إلاّ على الشّروط التّالية:

- التوجّه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهي ممثّلة الشعب بإسم مجلس الثورة.
- الإعتراف بنهاية الإستعمار وقيام الجزائر بحقّها في تقرير المصير.

(1)- كيف أراد دوغول أن يخدع العالم... فخدع نفسه، المجاهد، ع:32، 1958/11/19.

(2)- حيث نسبت إليه نداء لوقف إطلاق النار خلاصته: " لا مبرر لاستمرار الثورة بع مجيء دوغول، لكن حقيقة نداء الرائد عز الدين ستظهر لاحقا. أنظر:رمضان بورغدة، عرض سلم الشجعان، مرجع سابق، ص ص 116 – 118.

- فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.
- إعلان إيقاف إطلاق النار[1].

فالجنرال دوغول يريد أنْ يجزّأ قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين ، ويَنظر للثّورة كما لو كانت منقسمة على قسمين متنازعين، ويعمل من جهته على إذكاء هذا الإنقسام وتكريسه ، وذلك من خلال تنويهه ببطولة العسكريّين وشجاعتهم.

لهذا أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن يقينها ، بأنّ السّلام لا يمكن أن يتحقّق إلاّ عن طريق التّفاوض لهذا جدّدت ترحيبها بأيّ دعوةٍ من الحكومة الفرنسية ، وبصورةٍ جدّيةٍ وفي بلد محايد[2].

ولقد أكّدت جريدة المجاهد اللّسان المركزي لجبهة التحرير الوطني على ذلك قائلةً : "حكومة الثورة لا تفاوض في الإستقلال ، وهي إشارة إلى أنّ الحكومة المؤقتة الجزائرية تتمسّك بضرورة إعتراف الحكومة الفرنسية بالإستقلال كشرطٍ على أيّ مفاوضاتٍ معها[3].

أمام ردّ الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية بتفويض القادة المساجين (آيت أحمد ، بن بلة بيطاط ، بوضياف وخيضر) لمباشرةِ المفاوضات مع الحكومة الفرنسية في حال قبولها مناقشة ضمانات وشروط تقرير المصير [4]، ردّ الجنرال يوم 20 نوفمبر : " ما وضعه الثوار الجزائريون يتمثّل في أخذ الطّريق التي رسمناها.. أريد التكلّم مع المحاربين ، لا أتكلم على الذين هم خارج المعركة"[5] ، ليؤكّد من سترازبورغ في 22 نوفمبر : " نحن نريد السّلام ، ولكن أيضًا الحفاظَ على

(1)- بسام العسلي، الإستعمار في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، 1986، ص 230.

(2)- لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص 53.

(3)- محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 58.

(4)- كما قامت الحكومة المؤقتة بإرسال تعليمات للزعماء الخمسة بأن لا يقبلوا بأي اتصال مطول مع الفرنسيين ما داموا في حالة اعتقال وفي حالة الحرية يكون شرط الاتصاصل بالحكومةبالمؤقتة قبل التفاوض وهي بدورها لن تقبل بأي تفاوض قبل انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أنظر: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 110-112.

(5)- L'Echo d'Alger, 21/11/1959.

فرنسا في الجزائر، فقد قمنا برسم طريقٍ تجعلنا نقود وندع الآخرين لكي يأتوا لِلِقائنا، فالسّلام والحرب يتقرّران في أوروبا"[1].

الجدير بالذّكر أنّ ديغول لم يتوان عن تجديد الدّعوة لمشروع سلم الشجعان ففي 14 جوان 1960 ، حيث جدّد قائلاً : " .. إنّي أعتقد أنّنا لمْ نكن أقربَ إلى حلٍّ حقيقي ممّا ننحن الآن.. إنّنا نضمن الحريّة الكاملة للإستفتاء.. وجميع الإتجاهات ستُساهم في المناقشات.. إنني أتوجّه مرةً أخرى بإسم فرنسا إلى قادة الثّورة ، وأصرّح لهم بأنّنا ننتظرهم هنا لنَجِد معهم نهايةً مشرِّفةً للمعارك التي ما تزال جاريةً ، ونسوِّي مصير الأسلحة والمكافحين.. وبعد ذلك يبذل كل شيء ليقول الشعب الجزائري كلمته في كنف الهدوء.."[2] .

إذًا كان متوقعًا أنّ مبادرة سلم الشجعان ستَلقى رفضًا تامًّا من قبل جبهة التحرير الوطني ، لكنّها بقيت كالجمرة تحت الرماد ، فقد خلقت صعوبات واجهت القادة العسكريين في الدا خل، وخلافاتهم مع الحكومة المؤقتة، ومع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني دون أن تُشكِّل خطرًا جدّيًا على الثورة.

(1)– L'Echo d'Alger, 21/11/1959.

(2)– تاريخ تقرير المصير في خطب دوغول، المجاهد، ع:71، 1960/06/27.

المبحث الثالث: إستراتيجية ديغول في الجانب الإقتصادي والإجتماعي

المطلب الأول : مشروع قسنطينة

لقد كان هذا المشروع الذي تمّ تنفيذه في مدينة قسنطينة[1] من أخطر الأساليب التي إتبعتها السّلطات الإستعمارية لضرب الثّورة التحريرية ، وجاء في شكل إصلاحات على مراحل كان بُعده الزمني خمس سنوات ، وقد تناول نقاط صارمة نذكر منها[2] :

1. توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعيّة على الفلاّحين الجزائريين المسلمين .
2. إقامة مساكن لمليون نسمة من الجزائريين .
3. إحداث 400 ألف وظيفة جديدة بهدف توظيف عدد كبير من الجزائريين[3] .
4. توفير مقاعد دراسة لثلثي البنات والبنين ، وبناء المدارس ومراكز الصّحة وغيرها من التّجهيزات الإجتماعية[4] .
5. إقامة قاعدة للصّناعة الثقيلة وأخرى للصّناعة الخفيفة[5].
6. توفير مناصب إداريّة للجزائريين .
7. رفع الأجور إلى مستوى أجور فرنسا الأم[6] .
8. شقُّ شبكة الطّرق للتّمشيط الإقتصادي الفرنسي ، وخدمة الأهداف العسكرية الإستعمارية والوصول إلى القرى الريفية المعزولة[7].

---

(1)- إختار دوغول مدينة قسنطينة كمحطة لبث مشروعه كونها مدينة داخلية يقل بها المعمّرون وإلى جانب ذلك فهي مركزا هاما فيما يخص نشاط الحركة الوطنية ولا سيما الحركة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأكثر من ذلك فهي رمز من رموز المقاومة الجزائرية.. أنظر : محمد العربي الزبيرين كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 270.

(2)- شارل ديغول، المصدر السابق، ص 71.

(3)- صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمّة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم، عنابة، الجزئار، ص 429.

(4)- عمار صالح ، المرجع السابق، ص 207.

(5)- صالح فركوس، مرجع سابق، ص 429.

(6)- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة، الجزائر، ص 205.

(7)- خليفة الجندي وآخرون، حوار حول الثورة ، ج2، منشورات المتحف الوطني للتوثيق والإعلام، الجزائر ، 1986، ص 86.

وينقسم مشروع قسنطينة إلى قسمين:

أ. **القسم الفلاحي :** يهدف الى توزيع قطع من الأراضي الزّراعية على الفلاّحين الجزائريّين لفلاحتها، لتحسين مستواهم المعيشي وبالتالي فصلهم عن الثورة ، لكن تبيّن عند التطبيق أنّ ذلك مستحيل ، فمعظم الأراضي التي تَقرَّر توزيعها توجد في مناطق العمليّات الحربية التي يسيطر عليها جيش التحرير[1].

ب. **القسم الصناعي:** يهدف إلى إقامة مصانع في الجزائر ، بهدف إيجاد مناصب عمل وتطوير الصناعة والهياكل الأساسية والإجتماعية[2].

➢ **أهداف مشروع قسنطينة:**

كان للمشروع أهداف مُعلنَة ، وأهداف خفيّة قامت بتحديدها الحكومة الفرنسية.

الأهداف المعلنة :

- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5 بالمئة.
- تطوير الجزائر صناعيًّا ، حتّى يُمكِن القضاء على تخلّف عدّة قرون ، وحتّى تصبح الجزائر قادرةً على مسايرة العصر الحاضر .
- القضاء تدريجيًّا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا ، وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين[3].

الأهداف الخفية :

إنّ المتأمّل في هذا المشروع وأهدافه ، يرى أنّه يريد من وراء هذا المشروع :

- القضاء على الثورة بمشاريع الإصلاحات.
- تحقيق الإدماج.
- إيجاد نخبة متميزة عن الجماهير ، يستطيع الإستعمار الحديث أن يستعملها في قمع الثورة[4] .

---

(1)- مشروع قسنطينة رئة لا تتنفس، المجاهد، ج3، اكتوبر 1960، ص 09.

(2)- محمد عباس، المرجع السابق، ص 205.

(3)- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 194.

(4)- محمد عباس، المرجع السابق، ص 206.

ويهدف أيضا الى إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف بعد ذلك ، في وجه الفلاّحين الذين يريد ون أن تجعل منهم طبقة متميزة تحكم جزائر الغد ، وتقتنع بمزايا الإرتباط بفرنسا[1] .

- **رد فعل الحكومة الموقتة من المشروع :**

إعتبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذه المبادرة الديغولية مشروعًا خادعًا لزعزعة الصّفوف ، فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة ، أصدرت الحكومة بيانًا أعلنت فيه رفضها الصّريح له، الذي إعتبره غير مناسبٍ لحلّ القضيّة الجزائريّة ، لأنّ الموضوع فارغ المحتوى لا يحتاج إلى التفكير فيه[2].

فقد أدركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ البداية ، أنّ مشروع قسنطينة يخصّ الأقليّة الأوروبيةّ وأنّ هدفه الأساسي هو خنق الثورة [3] ، خاصةً أنّ جُلّ الإنجازات كانت لفائدة المعمرين والإقتصاد الفرنسي ، فمراكز التكوين المهني جاءت لتوفير اليد العاملة لتطوير الإقتصاد الفرنسي ، والذي سيكون المستفيد الأول من المشاريع الطّاقوية ، أمّا عن مناصب الشغل التي تحدّث عنها الجنرال دوغول ، فكانت تجنيد عشرات الآلاف من الجزائريين لحصار الثورة عبر تشغيلهم في بناء خط شال ، وحراسة أنابيب البترول ، و عن الرّعاية الصّحية فإنّ دورها إقتصرَ على تقديم الخدمات للأوروبيين في صورة مستشفى رجاونة بتيزي وزو[4].

(1)- محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكابن الجزائر، 1946، ص 280.

(2)- لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص 51.

(3)- مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، المجاهد، ع:94، 25 افريل 1961.

(4)- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 177.

- **نتائج مشروع قسنطينة :**

إنّ مشروع قسنطينة قد فشل في تحقيق الهدف الذي عيّنه له ديغول ، وهو القضاء على الثورة وإقناع الجزائريين بوجوب الإنضمام إلى سياسة ديغول ، بل لم ينجح حتّى في تطمين الأوروبيين على البقاء الفرنسي بالجزائر[1] .

وقد كان مشروع قسنطينة منذ البداية محكومًا عليه بالفشل هو الآخر ، لإعتبارات سياسية بالدّرجة الأولى ثم إقتصادية حالت دون نجاحه ، حيث أضحى هذا المشروع ورقةً أخيرةً يلعبها ديغول لربط الجزائر بفرنسا بشكلٍ نهائي ، والقضاء على الثورة من خلال كسب ولاء الشعب الجزائري ، بعد تحسين ظروف معيشته أو على الأقل خلق قوّة ثالثة ، يتمّ عن طريقها كسر وحدة الشعب الجزائري الملتف حول جبهة التحرير الوطني[2].

وعلى الرغم من أنّ مشروع قسنطينة كان مشروعًا ضخمًا لكنّه كان متأخرًا للغاية ، في وقتٍ لم تعد فيه الإمتيازات الإقتصادية قادرة على أن تؤثّر على خيارات الناخبين المسلمين الذين حسموا أمرهم فإعتنقوا خيار الإستقلال التّام . ويعود سبب فشله إلى هذه المشاريع الإقتصادية التي لم تكن متماشية مع هدفٍ سياسيٍ معيّنٍ واضحٍ ، ويمكن القول أنّه حتى نهاية 1961م ، لم تكن تلك الأهداف المقرَّرة قد أُنجزت بعد ، وقد عَرف القطاع الصناعي المُعوَّل عليه من طرف واصفي المشروع تأخُرًا كبيرًا ، رغم المجهود المبذول والإمتيازات والتحفيزات الممنوحة .

ومنه نستنتج أنّ هذا المشروع فشل بسبب صمود جيش التحرير الوطني في معاقل الثورة وفي جميع الجهات، رغم الفقر والجوع والمرض من أجل تحقيق الإستقلال ، فلم ينجح ديغول في القضاء على الثورة وعزل المجاهدين في الدّاخل ، ولأنّه كان مبنيًّا على أساس المكر والخداع والمراوغة والتّظليل ، وقلب الحقائق والقفز على المطلب الأساسي للشعب الجزائري ، والمتمثِّل في حق تقرير المصير والإستقلال التام للوطن الجزائري.

---

(1)- مشروع قسنطينة، رئة لا تتنفس، المصدر السابق، ص 09.

(2)- هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 204.

المطلب الثاني: فصل الصحراء

الأهداف الفرنسية في فصل الصحراء وإستغلال ثرواتها

قامت السلطات الفرنسية بإستحداث مراسيم وقوانين لفصل الصحراء عن الشمال ، وكانت لهذه الإجراءات عدّة أهداف ، جعلت فرنسا تسرِّع في تشريع قوانين تعطي لها الحق في الحفاظ على الصّحراء الجزائرية والسّيطرة عليها ، ويمكن ذكر هذه الأهداف فيما يلي:

❖ **الأهداف السياسية:**

– إجهاض الثّورة التحريرية و إستعما ل كلّ وسائل الضّغط العسكري السياسي والإقتصادي والإفريقي ، عن طريق إقناع الدول المجاورة للجزائر في أهمية المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، والعمل على إقتطاع صحراء الجزائر ، وإعلانها أرضًا فرنسيّةً تخضع لسيادة مشتركة فرنسية جزائرية ، حتى يكون الإستعمار الفرنسي هو المتصرّف المباشر ، وبذلك تَفقد الأجيال القادمة في الجزائر وفي إفريقيا نهائيًا حقَّ المطالبة بالصّحراء[1].

– سعت فرنسا إلى إقناع حلفائها الغربيين بضرورة تجن يِ الغرب وراء فرنسا في حربها للإحتفاظ بالصّحراء ، التي تضمن لها البقاء في أفريقيا خاصة، وأنّها كانت تدرك أنّ تضامن الدول الأفريقية سيتحقّق ضدّها طال الزمن أو قصر لطردها نهائيًّا من أرضِ أفريقية[2].

– ومن أجل كسب تأييد هذه الدول قامت بسنّ قوانين تسمح للشّركات البترولية بالمشاركة في عملية إستثمار الثّروات الطّاقوية ، فقامت بسن قانون البترول الصحراوي في 22 نوفمبر 1958 ، وأمام هذه الإغراءات إنهالت على الحكومة الفرنسية طلبات ورخص تنقيب من شركات النّفط الأجنبية من أجل الإستثمار في الصّحراء الجزائرية ، ففي سنة 1958 تقدّمت حوالي ثمان وعشرين شركة فرنسية ، أمريكية ، ألمانية، إيطالية ، بلجيكية ، ذات رأسمال مختلط للإستثمار في

(1)– جريدة المجاهد، الخفايا السرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء، ج4، ع:102، 14 أوت 1961، ص 6–7.
(2)– المصدر نفسه.

ميدان البترول ، وللحصول على رخص تنقيب ومن أهم هذه الشركات : الشركة الأمريكية " ستاندار وايل أوف نيوجيرزي"، شركة "شل" و" بريتيش بتروليوم"[1].

❖ **الأهداف الإقتصادية :**

– تهدف فرنسا من الحفاظ على الصحراء الجزائرية ، وذلك لتوفّر الثروات المعدنية والبترولية[2] ، التي تمكّنها من إقامة الصّناعات الحربية الثقيلة[3] ، خاصّةً وأنّها كانت تدرك أنّ صناعتها كانت متخلّفة عن الصّناعة البريطانية في تلك الفترة ، إضافةً إلى هذا رغبتها في إستغلال الطّرق التّجارية الصحراوية للسّيطرة على خيرات إفريقيا من جهة ، واستغلال الصّحراء كسوقٍ إستهلاكيةٍ لمنتجات أوروبا من جهة أخرى .

– ظهور دعاة ينادون بإستغلال المناطق الصّحراوية منهم على الخصوص "إريك لابون" ، الذي إقترح مشروعًا إقتصاديًا وعسكريًا للإستفادة من الثّروات الطّبيعية والطّاقوية الصّحراوية الجزائرية[4].

– كانت الحكومة الفرنسية ترغب في ضمان مستقبلها الإقتصادي ، وذلك من خلال ضمان إستقلالها في مجال الطّاقة ، وهذا ما أكّد عليه وزير الصحراء الفرنسي "ماكس لوجان" في قوله : " وإذا كافحت ليبقى البترول الصحراوي في يد فرنسا وأن تبقى الجزائر في الجمهورية ، فَلِأَنّني كنت أعتقدُ أنّ أُمةً كبيرةً مثل أُمّتنا أو مثل ما كانت أُمَّتُنا لم يكن في إستطاعتها أن تضمن مستقبلها ، دون أن تكون مستقلّة طاقويًّا..."[5].

---

(1)– غالي الغربي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، م.و.د.ب.ح.و.ث 1954، 1998، ص ص 264 – 263.

(2)– بدأ التنقيب عن النفط في الجزائر سنة 1941 وتم اكتشافه في حاسي مسعود في جوان 1956، أنظر : كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسي الاستعمارية، المرجع السابق، ص 165.

(3)– جريدة المجاهد، الخفايا السرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء، ج4، : 102، المصدر السابق، ص 6.

(4)– رضوان شافو، المرجع السابق، ص 101.

(5)– رشيد أوعيسى، كراسات هارتموث السناهنص ، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، ترجمة: محمد المعراجي، وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 153.

❖ **الأهداف العسكرية :**

– بعد الحرب العالمية الثانية وَضعت السّلطات الفرنسية برنامجا لإقامة قواعد عسكرية إقتصادية في إفريقيا تحمي ظهر ومصالح أوروبا الغربية من ناحية الجنوب ، وتُمثّل في الوقت نفسه مكانًا مضمونًا تُهرِّب إليه أوروبا مصانعها الحربية وإمكانياتها العسكرية ، حيث تتّخذه كقاعدة هجوم على الشّيوعية ، نظرًا إلى أنّ أ وروبـا لا تصلح أن تكون ميدانًا للحرب الحديثة ، لإزدحامها بالسّكان وعدم وجود فضاءات واسعة بها.

وقد أُطلق على هذه القواعد إسم زولا ZOLA[1] ، وقد أختيرت لها المناطق التالية:

منطقة كولمب بشار [2]: قرب الحدود الغربية ، وقد وُضع مخطط هذه القاعدة على أساس أن يشمل قِسمًا من التّراب المغربي.

منطقة الكويف وجبل العنق : تقرَّر تصميمها على إدماج قسم من التراب التونسي ، إضافةً إلى غينيا ومدغشقر ، ولتدعيم هذا التّنظيم الأساسي أَنشأت الحكومة الفرنسية المكتب الإفريقي للدّراسات والأشغال العسكرية ، الذي أُسندت له مهمّة مراقبة كلّ المعامل أو الورشات التي تُقام بطريقة أو بأخرى في المناطق المذكورة[3].

– حاولت فرنسا تحقيق أهدافها السّياسية الإستغلالية من خلال إقناع سكّان هذه المناطق الصّحراوية أنّ هدفها هو تطوير الصّناعات في البلدان الإفريقية ، كما يوحي بذلك إسم "مجموعة المناطق الأربع" ، لكن في الواقع كانت تهدف إلى وضع أسُس ثابتة لصناعات حربية حديثة

---

(1)– S.O.L.A : تعني مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي.

(2)– تأسس في 24 أفريل 1947، في كولومب بشار مركز عسكري للتجارب الصاروخية بعد أن تبنت فرنسا حاجتها إل الفضاء الصحراوي لإجراء مثل هذه التحارب التي لا يمكنن أن تتم في ميادين التدريب التقليدية وذلك لعدة أسباب وهي إمكانية استرجاع الصواريخ المقذوفة، مراقبة سير الصاروخ والتمكنن من رسمها كاملة، انتاج وخزن المواد التي تصنع منها الصورايخ والتي تثير مشاكل أكثر تعقيدا من مشاكل الذخيرة والبرود القليدي.. وارتباط التجارب الصاروخية بالطيران .. أنظر جريدة المجاهد، الخفايا السرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء، ج4، ع:102، المصدر السابق، ص ص 6–7.

(3)– محمد العربي الزبيري، دوغول والصحراء، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 196.

تكون الموارد الإفريقية هي حجرها الأساس، مثل صناعة السّلاح والمتفجّرات التقليدية ، والصواريخ الحربية على إختلاف أنواعها ، إلاّ أنّ إستقلال تونس والمغرب ودول المجموعة الإفريقية تحت ضغط الثورة الجزائرية ، حرم الإستعمار الفرنسي من تحقيق هذا البرنامج الواسع حسب خطوطه الأصليّة.

فحصر كل جهوده في الصحراء الجزائرية لتكون هي القاعدة العسكرية التي تموّن بها أوروبا الغربية ، لأنّ فضاءات الصحراء تتوفّر عليها كل شروط الحرب الحديثة ، فهي تستطيع إيواء الطّيران الإستراتيجي ، ومراكز القيادة ، ومخازن الذخائر والعتاد [1]. زيادة على هذه الإجراءات قامت فرنسا بإنشاء شبكة واسعة من الطرق المعبَّدة والمسالك لتسهيل نقل وتنقّل وحدات الجيش ، والإستغلال السّريع للثّروات الباطنيّة في الصحراء.

– قامت أيضًا بإعادة هيكلة جيوشها بالصّحراء ، وتعديل سياستها الأمنية الشاملة حيث ضاعفت عدد قوّاتها بخمسة أضعاف بين 1956– 1958، فأصبح عدد جنودها ألف جنديٍّ ، ليصل إلى 30 ألف جندي في بداية 1962 ، كما أُسندت قيادة الجيوش إلى القائد الأعلى في الصحراء ، الذي يتعامل مباشرة مع وزير الحربية في باريس إبتداءً من ديسمبر 1961.

– قامت بإنشاء مراكز نوويّة وصاروخية مثل منطقة رقان 1957 ، لتُفجَّر أوّل قنبلة ذرية بها يوم 3 فيفري 1960 ، كما قامت بإنشاء مناطق محرمة بالجنوب على مسافة أكثر من 6000 كلم^2"[2].

زيادةً على ذلك عمل ماكس لوجان من خلال مناوراته السّياسية على إغراء أهالي المناطق الصّحراوية ، وذلك من خلال إقناعهم أنّ المشروع الفرنسي في الصحراء الجزائرية سوف يُحسِّن من مستوى معيشتهم القاسية قائلاً: " إنّ مشروع الصّحراء يقتضي تسخير الوسائل المالية التّقنية ، والصّناعية الهائلة ، فهو يستقطب الرّأي العام الذي ينظر بإعجابٍ إلى روّادنا ، ويأمل في تلبية

(1)– جريدة المجاهد، الخفايا السرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء، ج4، ع:102، المصدر السابق، ص 6.

(2)– قن محمد، فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957–1962، مدونة المحاضرات التي ألقيت في الملتقيات

حاجات الأمّة من الطّاقة ، لكنّه لا يحقّ لنا التّخلّي عن واجبنا في توفير لمئات الآلاف من الصّحراويين الذين عاشوا عيشةً ضنكةً فوق هذه الأرض المحروقة ، تحسينًا معتبَرًا لأحوالهم في الوقت الذي لم يستفد من الثروة البترولية في الشّرق الأوسط سوى بعض الإقطاعيّين"[1].

كما أكّد أنّ الإكتشافات البترولية في الصحراء الجزائرية تعطي أمالاً جديدةً بتغيير الأوضاع في المناطق الصّحراوية ، وذلك بإحداث نظامٍ جديدٍ بها يساعد على تسوية القضية الجزائرية[2]. أمّا رئيس الحكومة الفرنسية "ميشال دوبري" و"ألفي قيشار" المندوب العام للمنظّمة المشتركة للمناطق الصحراوية ، فقد قاما بزيارات متعدّدة إلى المناطق الصحراوية من أجل إعطاء المشروعة دفعًا جديدًا، حيث قاموا بالإتصال بمجموعة من أعيان المناطق الصحراوية [3] لإغرائهم لقبول مشروع الإنفصال[4]، فالصّحراء بالنسبة لفرنسا شيءٌ والجزائر التّـلّـيّة شيءٌ آخر ، وليس هناك مجال للرّبط بين شمال الجزائر وجنوبها.

وحسب منظورهم : فإنّ الصحراء الجزائرية لم تكن تابعة لأيّ جهةٍ معيّنةٍ ، ويستشهدون بالحكّام العثمانيين الذين لم تتجاوز سلطتهم الحدود الجنوبية للمنطقة التلّية وبسكرة ، وأنّ نفوذهم لم يتجاوز السّفوح الشمالية للأطلس الصحراوي، ومنطقة وادي الجدي جنوب بسكرة ، ويؤكّدون أن الصّحراء القريبة من التّل[5] ، لم تكن تخضع لهم ، ويستدلّون بشواهد عن الحملات العسكرية التي قادها الحكام العثمانيون ضدّ شيوخ بعض واحات الجنوب لإرغامهم على دفع الغرامات والإتاوات ، دليلاً على إستقلالية هؤلاء عن الدّولة وعدم تبعيّتهم لها[6].

---

(1)- م.و.د.ب.ح.و.ث 1954، فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 100.

(2)- جريدة العمل، وزير الصحراء يتحدث عن استغلالها ، ع:2566، 15 جوان 1957.

(3)- نذكر من بينهم : حمزة بوبكر الذي اتصل به رئيس الحكومة الفرنسية دوبري وأقنعه بمشروع فصل الصحراء أما نشاطه فقط بدأ سنة 1959 ، وحاج باي أخموخ، أنظر: جريدة المجاهدين مناورات في الصحراء ج4، ع: 133، 22 جانفي 1962.

(4)- المرجع نفسه، ص 257.

(5)- التل: هو المنطقة القابلة للحرث وهو الربوة ، وهو بلاد الجبال ومجاري المياه والحبوب وهي محدودة بالهضاب العليا تمتد على طول البحر المتوسط وعمقها من الشمال لإلى الجنوب يتفاوت ما بين 20 إلى 50 فرسخا ، أنظر س .ترومللي ،المصدر السابق ،ص 30.

(6)- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق ، مج 5 ،ديوان المطبوعات الجامعية 2010، ص29.

لكن رغم كل هاته المناورات والإجراءات ، فشلت فرنسا في كلّ المحاولات الخاصّة بصحراء الجزائر وبترولها ، وتشجيع حركة إستيطان جديدة فيها أو ضمّها للسّوق الأوروبية ، ويرجع هذا الفشل أولاً وأخيرًا إلى إستمرار حرب التّحرير ، ومواصلة الشعب الجزائري في كفاحهم من أجل حقوقهم المغتصبة[1].

تقييم : أثر مشاريع ديغول

إرتبط موقف الجبهة عند عودة دوغول للحكم في فرنسا ، بحالة من التوجّس والحذر ، حيث إصطبغ موقف الجبهة بحكم درايتها بقيمة الرجل التّاريخية والعسكرية ، ومكانته لدى شعبه خاصّةً والمعسكر الغربي عامةً، و كان هذا لدوافع منها:

- توحيد الفرنسيين ضدّ الجزائر و إستقلالها.
- رفع معنويّات المستوطنين والجيش الفرنسي بالجزائر.
- تجنيد حلفاء فرنسا ، لمضاعفة تأييدهم لفرنسا[2].

في حين ظلّ إعتقاد بعض السياسيين في أنّ الجنرال دوغول هو الوحيد القادر على حلّ القضية الجزائرية ، نظرًا لسمعته في الجيش وتحرّره من عقدة المدني نحوه ، ثم تقديره الصّحيح لحجم المستوطنين ووزنهم السّياسي الحقيقي ، كما أنّ وسائل الدّعاية الفرنسية في ظرفٍ قصيرٍ جدًا [3] ، إجتهدت لتثبت في أ ذهان الجزائريّين عظمة الرجل وقدرته وحده على حلّ المشكل الجزائري وتحقيق السّلم ، ولم ينجو من هذه الرؤية حتى بعض كبار المسؤولين في جبهة التحرير الوطني[4] ، وهذا ما رآه فرحات عباس سنة 1958 بحكم منصبه عندما قال "...من وجهة نظري

(1)- جلال يحي وآخرون ، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ،دار المعارف، مصر،1981،ص458.

(2)- محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 256.

(3)- محمد عباس ، المرجع نفسه ،ص257.

(4)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 129.

فإنّ الجنرال كان قادرًا على تسوية مشاكلنا، فهو لم يكن يمينيًا ولا يساريًا بل إنّه ضمير فرنسا...[1]

وهو التوجّس الذي عبّرت عنه ا لمجاهد بدورها:"إنّ فرنسا تتأهّب للإتّحاد خلف دوغول وتحت قيادة المستوطنين "[2] ، وقد أدركه كذلك قادة جيش التحرير الوطني وكمثال على ذلك : أعلنت الولاية الثانية حالة الطوارئ لأربعة أشهر ترقّبًا لما سيتّخذه دوغول من إجراءات [3]، كما عملت قيادة الثورة على نقل العمليات العسكرية إلى فرنسا ، بتنفيذ عمليات فدائيّة واسعة إنطلقت يوم 25 أوت 1958 بهدف توسيع ميدان المعركة ، وتشتيت القوات الفرنسية لتخفيف العبء على المقاومة في الجزائر، ومحاولة تأليب الأوساط الشعبية على السّياسة الفرنسية[4].

وفي الحقيقة أنّه مع بروز الخطوط العريضة لسياسة الجنرال دوغول المتمثّلة في تقرير المصير ، إعتمادًا على نتائج المشاريع التي سبق وأنْ أعلنها هذا الأخير (مشروع قسنطينة، سلم الشجعان، الإنتخابات الموحدة، مشروع شال) ، إتضح جليّا أنّ الهدف الحقيقي الذي كان يسعى إليه هو القضاء على الثورة ، وإبقاء الجزائر تابعةً لفرنسا ، عبر إستمالة أكبر عددٍ من الجزائريين إلى صفّه وقطع الصّلة بين الشّعب وجيش التّحرير الوطني[5].

1- فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة : أحمد منور ،نشر المسك ، الجزائر ،2010، ص 317.

(2)- لن يأخذنا المستعمرون على غِرَّة، المجاهد، ع:14، 1958/06/25.

(3)- محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، 257.

(4)- حول هذه العلمية وتوقيتها ، أنظر: Ali Haroun, la 7ème Wilaya la Geurre du FLN en France 1954-1962, éditions Casbah, 1996, pp 115-140.

(5)- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 191.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المحتشدات – المناطق المحرّمة – خط موريس (منطقة تبسة أنموذجا)

المبحث الأول: السجون والمحتشدات

المطلب الأول: السجون

المطلب الثاني: المحتشدات

المبحث الثاني: المعتقلات

المطلب الأول: أنواع المعتقلات

المطلب الثاني: طرق وأساليب التعذيب داخل المعتقلات خلال الثورة

المطلب الثالث: أشهر مراكز التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية

المبحث الثالث: الأهداف الاستعمارية من وراء إنشاء هاته المؤسسات ورد فعل الثورة التحريرية

المطلب الأول: الأهداف الاستعمارية من ورائها

المطلب الثاني: دور الثورة في هذه المؤسسات

المبحث الرابع: تطويق الاستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية الشرقية (منطقة تبسة أنموذجا)

المطلب الأول: المناطق المحرّمة بمنطقة تبسة

المطلب الثاني: خط موريس

المطلب الثالث: التنظيم العسكري للجيش الفرني بمنطقة تبسة

المطلب الرابع: العمليات العسكرية للجيش الفرنسي بتبسة

المبحث الأول:السجون والمحتشدات

المطلب الأول :السجون

تعدّ السجون إحدى المؤسسات العقابية التي إستعملتها الإدارة الإستعمارية الفرنسية للنّيل من السّكان الجزائريين الرّافضين لسياستها الإستعمارية في الجزائر، وقد تطوّرت السّجون عبر سنوات الإحتلال إلى غاية سنة 1947 ، حيث أصبحت تابعة لوزارة العدل بباريس.

ومع إندلاع الثورة التحريرية ، مُنح الحاكم العام صلاحيات أوسع لمواجهة الثورة ، من بينها صدور مرسوم 17 مارس 1956 ، الذي تمّ بموجبه إنشاء مراكز خاصّة للحبس إلى جانب السّجون الرّسمية[1].

فالسّجن حسب ما جاء في أحد التعاريف "هو مكان إعتقال المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحريّة"[2]. وتتميّز السّجون بنظامٍ معماريٍّ خاصٍ ، ذات أسوار عالية تعلوها أسلاك شائكة مبنية من الخرسانة المسلّحة ، أبوابها من صفائح حديدية سميكة.

عقب إندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 ، زَجّت الإدارة الإستعمارية بالكثير من الجزائريين في السجون التي كانت قائمة مثل: سجن الحراش، وسجن سركاجي، وسجن لامبيز وغيره ، ولمّا تزايد شأن الثورة ، سعت الإدارة الإستعمارية إلى محاصرتها ، حيث أَنشأت عددًا آخر من السجون في مختلف مناطق البلاد ، وكانت هذه السّياسة تهدف إلى إفشال الثورة ، وقطع الصّلة بين المجاهدين وعامّة الشعب ، لمنع وصول المساعدات ونقل الأخبار إليهم . وللغرض نفسه زادت السّلطات الإستعمارية في بناء عددٍ آخر من السجون تُضاف إلى السّجون السّابقة ، وبالتّالي أصبحت أغلبية المدن الجزائرية لا تخلو من سجنٍ واحدٍ ، بل أصبحت الجزائر كلّها في سجن على حدّ تعبير الكاتب الفرنسي "جاك شاربي" عندما ألّف كتابًا سنة 1961 ، سمّاه "الجزائر في

(1)– بن ناجي، جارية كشير، السجون الاستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي بربروس عتمادا على سجلات الإيداع 1954– 1962، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص 21.

(2)– ابراهيم نجار وآخرون، القاموس القانونية فرنسي عربي ، ط3، بيروت، 1991، ص 229.

السّجن" L'algérie Prison ، وقد إشتهرت بعض السجون بسوء معاملة السّجّانين للنّزلاء . وكان الجزائري المتّهم ضدّ فرنسا يمر بمراحل وهي : الإعتقال ، الإقتياد إلى مراكز الشرطة من أجل إستنطاقه ، حيث يتعرّض خلالها إلى مختلف أنواع التعذيب ، ثم يُعرَض على المحكمة لتُصدِر فيه حكمًا، ثمّ يعود إلى مركز الشرطة ليعذَّب من جديد ، بعدها يُحوَّل إلى السجن ، حيث يخضع إلى إجراءات هناك ، ثم يوضع في الزنزانة.

ومن أشهر السجون في مدينة الجزائر سجن سركاجي ، الذي تمّ بناؤه في سنة 1856 ، فوق حصنٍ يعود تاريخه إلى العهد العثماني بأعالي القصبة بمدينة الجزائر، وسُمِّي أيضًا بسجن بربروس، و قد زُجّ في هذا السجن الكثير من المناضلين السياسيين للحركة الوطنية قبل إندلاع الثورة التحريرية سنة 1954.

إشتهر السجن خلال الثورة التحريرية بعمليّات الإعدام الـ 58 منهم أحمد زبانا ، الذي يُعدّ أول من نُفِّذ في حقّه حكم الإعدام بالمقصلة في 19 جوان 1956 ، وفرناند إيفتون الذي يعدّ المناضل الوحيد من أصول أوروبية الذي يُنفَّذ في حقّه الحكم بالإعدام في 11 فيفري 1957.

وقد قبع في هذا السجن العديد من رموز الثورة التحريرية ، نذكر منهم طالب عبد الرحمن ، وعبان رمضان، وهنري علاق وآني شتينرو، زهرة ظريف ، وجميلة بوحيرد ، وجميلة بوباشة ورابح بيطاط ، وبن يوسف بن خدة وغيرهم. وهناك سجون أخرى منها : سجن الحراش ، سجن لامبيز ، سجن الكديّة، سجن البليدة ، سجن تازولت وسجن البرواقية[1].

أمّا عن السجون في تبسة فنذكر سجن الكويف المركزي الذي بُني سنة 1930 ، وكان في الأصل مرقدًا يَأوي إليه السجناء بعد العمل في منجم الفوسفات ، كان يتألّف من رواقين واسعين للنّوم ، بالإضافة إلى ساحة ومكاتب وقاعات للجنود الفرنسيين ، وفي سنة 1952 إستغنت الشّركة الفرنسية عن خدمات المساجين ، فأُغلق السجن ، وأُعيد فتحه في سنة 1955 إثر إندلاع الثورة

(1)– جارية كشير بناجي، السجون الاستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي بربروس اعتمادا على سجلات الإيداع (1954–1962)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.

التحريرية ، وقد خُصّص لإستنطاق المسبّلين والمجاهدين وغيرهم من الجزائريين الذين يُلقى عليهم القبض في هذه المنطقة الحدوديّة مع تونس.

وقد سلّطت مختلف أنواع التعذيب على نزلائه من الجزائريين هي:

1. الضرب المبرح بشتّى الوسائل، باللأيدي والأرجل ، هراوات وسلاسل وسياط وغيرها..
2. التعذيب بالماء بغطس رأس المسجون في حوض من الماء لمدّة طويلة ، وملء البطن بالماء القذر والقفز فوقه حتى يخرج ممزوجا بالدم والفضلات من جميع المخارج.
3. التعذيب بالكهرباء، وذلك بوصل التّيار الكهربائي إلى الأعضاء الحسّاسة من الجسم كالأذنين واللّسان وغيرها من أعضاء الجسم ، حتى أنّ كثيرًا من المحبوسين فَقدوا الإحساس بأعضائهم.
4. إشراك الكلاب في التعذيب ، بوضع السجن في غرفة وتُطلق عليه الكلاب ، فتقوم بتمزيق ثيابه ونهش جسده ، ويُرغمون السّجين في بعض الأحيان على ترك الكلاب تطأه.
5. إجبار المساجين على المشي بأرجلٍ حافيةٍ على المسامير، والنّوم عراة على قطع الزّجاج.
6. تعليق السّجين مكبّلاً وجعل رأسه إلى الأسفل مثل الذّبيحة لبعض الوقت ، ثم يُقطع الحبل ليقع على الأرض.
7. صَلب السّجين على ألواح أو أشجار بالمسامير حتّى الموت.
8. إقامة زنزانات فرديّة تحت مراحيض الجنود يدخلها المساجين المُراد قتلهم ، فتتساقط عليهم قاذورات الجنود حتى الموت.
9. إجلاس المساجين على أعناق القارورات[1].

المطلب الثاني : المحتشدات

المحتشدات هي مستوطنات غير طبيعية، تَضمّ وطنيين غير مُدانين أو مُتابَعين قضائيًّا ، أُقيمت في أماكن حدّدتها السّلطات الإستعمارية ، تحيط بها الأسلاك الشائكة ، يقيم فيها جزائريون

(1)– العياشي علي، سجن الكويف المركزي، أول نوفمبر ، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع: 94 – 95، 1988، ص 42.

هُرِّبوا غصبا من أراضيهم ، وفُرضت على هذه المحتشدات حراسة مشددّة ، بهدف عزل الشعب عن الثوار، وبالتّالي قطع كل أشكال الدّعم عن المجاهدين[1].

إضافةً إلى ذلك ، يعرِّف عبد الحميد مهري المحتشد بأنّه : " مركز عسكري فرنسي ، تكون إقامته في مواقع إستراتيجيّة يختارها العدو ، وذلك بجلب السكان وإسكانهم بالقوّة فيها لتشكيل حزام أو واقي للمراكز الفرنسية ، مقابل تدمير أراضيهم على الآخر خاصّةً مساكن الإيواء ومصادر العيش المتمثّلة في المزارع"[2].

وقد عُرفت هذه المحتشدات أيضا بإسم " السلك " ، نظرًا للأسلاك الشّائكة التي كانت تحيط بها[3]، وفي نفس الوقت هذه المحتشدات هي شبيه ة بمراكز التصفية ، وتختلف عنها في إتساع رقعتها ، وتعدّد المسؤولين بها ، وهيمنة رجال المصالح الإدراية S.A.S عليها ، وأيضًا تُمارَس فيها أنواع الإستنطاق والتّعذيب كباقي المراكز، ويتعرّض نُزلاؤُها للمصير المجهول أيضًا[4].

وتعود جذور المحتشدات في الجزائ إلى العهد الإستعماري الفرنسي سنة 1844 ، حين شَرعت الإدارة الإستعمارية في إحداث المكاتب العربية في عام 1844 ، ويتمثّل أحد أهدافها الرئيسية في تجميع السّكان وإستقرارهم . ولا شكّ في أنّ إعادة تجميع السّكان المنتشرين في العديد من القرى الصغيرة سهّلت كثيرًا عمليّات تهدئة الأوضاع كما تَذكر السّلطات الاستعمارية ، ولكن هذا لم يكن السّبب الأول ، فقد كان الأمر في المقام الأول كما قال الكابتن ريتشارد هو الإستيلاء

(1)– دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954–1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر،2001،ص76.

(2)– مهري عبد الحميد، الذكرى الخامسة والعشرون ، نوفمبر كيف حرر الجزائر، الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1979، ص 83.

(3)– بختاوي قاسمي، مقال بعنوان المحتشدات ومراكز التعذيب شهادات حية من منطقة صبرة "تلمسان" ،مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية ،معسكر ،2012،ص22.

(4)– المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للولاية الرابعة،ج2، التقرير السياسي 1959–1962،ص 175.

على روح الشّعب الجزائ ري بعد الإستيلاء على جسده ، وفي خطوةٍ ثانيةٍ الإستيلاء على ممتلكاتهم[1].

وهذه المحتشدات لم تُطبَّق رسميًّا إلاّ في سنة 1956 ، بعد صدور قانون حالة الطوارئ في أفريل 1955[2]. وقد وَصل عدد الجزائريين الذين تمّ وضعهم في المحتشدات إلى مليون و 157 ألف جزائري وهو ما يعادل ربع الشّعب الجزائري ، حيث إعترف الوزير المفوَّض " بول ديلوفريي " ناطقًا رسميًا بإسم الحكومة الفرنسية في الجزائر قائلا : " إنّ المصالح الإدارية المختصّة (مكاتب لاصاص) ، قد جمعت عدد من الجزائريّين وصل إلى مليون ومئتين وخمسون ألف شخص"[3].

وقد بدأ ظهور المحتشدات بشكلٍ واسعٍ ، منذ بداية عهد ديغول في منتصف 1958. فتمّ تهجير السّكان من القرى والمداشر في المناطق الريفية ، وجَمْعهم في محتشدات تحرسها قوّات عسكرية ، لمراقبتهم ومنعهم من الإتصال مع قوات جيش التحرير.

فكانت المحتشدات تشكّل آلة حربٍ لدى الإدارة الاستعمارية ، تسعى إلى فصل جيش التحرير الوطني عن قاعدته الشّعبية ، والدّعم اللّوجيستي وعزل المجاهدين عن الشّعب بهدف إضعاف الثورة.

وتَذْكُر بعض الإحصائيّات أنّ عدد المحتشدات قد بلغ 1500 محتشد في سنة 1958. إحتوت 750 ألف شخص ، إرتفع عددهم إلى واحد مليون سنة 1959 ، وملايين ونصف في

---

(1) – Carnaton, Op.cit, P 43.

(2)– بمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها ،ومن أهم ما طبعت به تلك المرحلة هي ظهور المتحشدات التي نظر انشائها اختيار المناطق النائية ،وقد كان اللجوء إلى إنشاء المحتشدات أمرا منطقيا،يندرج ضمن المادة 7 من وثيقة حالة الطوارئ ،والتي تشير إلى أنه في استطاعة وزير الداخلية في جمع الحالات والوالي العام أن ينفيا إلى أي دائرة ترابية أو إلى أي مكان محدد كل شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام،أنظر:محمد الأمين بلغيث موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية ،منشورات المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ،مجلة المصادر،العدد 5،الجزائر ،2001، ص187.

(3)– كريم ولد بنية ، محتشدات منطقة سيدي بلعباس ،مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية ،مرجع سابق ،ص 117.

بداية عام 1960، وتضاعف عددهم فأصبح ثلاثة ملايين عند نهاية الثورة [1]. وحسب بعض المصادر الفرنسية ، فإنّ عدد المحتشدين بلغ 460 ألف في ماي 1958، وإرتفع عددهم إلى 1513000 شخص ، وظلّ العدد في الإرتفاع[2].

وذكر "شارل روبير أجيرون " أنّ عدد التّجمعات السّكانية قد تجاوز 1342 في أكتوبر 1959 ، ثمّ إرتفع عددها إلى 1679 مركزًا في جويلية 1960 بناءًا على تقرير السّلطات المدنية، بينما السّلطات العسكرية ذكرت أنّ عددها بلغ 2025 مركزًا ، كانت تحتوي على 1513172 شخص.

أمّا في 01 اكتوبر 1960 ، فقد ذكرت السّلطات المدنية أنّ عدد المراكز بلغ 2104 مركزًا، كانت تحتوي 1660514 شخص. بينما ذكرت السّلطات الع سكرية أنّ عدد المراكز بلغ 2202 مركزًا، كان فيها 1766055 شخص[3].

أَنشأت السّلطات الإستعمارية أكثر من 2500 محتشد [4] في مناطق مختلفة من التّراب الجزائري، وتمّ إحاطة المحتشدات بالأسلاك الشّائكة ، ومراقبتها بوضع مراكز عسكريّة مسلَّحة بالمدافع والمصفّحات، وطائرات الإستكشاف. وأهم المناطق التي تمّ فيها ذلك : منطقة الأوراس ، الشمال القسنطيني، منطقة القبائل ، الونشريس ، تلمسان ، وغيرها من المناطق الأخرى.

وقد كانت تنشر في أوساط السكان مناشير تدعوهم للإلتحاق بالمحتشدات ، حيث وَرَدَ في أحدها: "لقد دقّت ساعة الإختيار، فإمّا أنْ تستجيبوا إلى فرنسا ، وإمّا أن تؤيِّدوا الثّوار ، وفيما إذا

---

(1)– يحي بوعزيز، ثورات الجزار في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث، قسنطينة الجزائر، 1980، ص ص 392 – 393.

(2) Paillat,Claude, Dossier secret de l’Algrie, 13 mai 58/28 avril 1961, Paris, le Livre conemporain, 1961, p 460.

(3) Charl Robert Agéron, Une dimension de la guerre d’Algérie, les regroupemes de populaions, in Jean–Charles Jauffret et Maurice Vaisse, Militaires et juérilla dans la guerre d’Algrie, actes du colloque de Monepelier des 5 et 6 mars 2000, organisé par le centre d’études d’histoire de la déense, Brussels, pp 333–358. 2002, p 342.

(4)– يحي بوعزيز، ثورات القرنين....المرجع السابق، ص 392.

إخترتم فرنسا فإنّ أمامكم ثمانية أيام فقط تلتحقون خلالها بالمخيَّمات التّالية.. وإلاّ فإنّ ويلاتٍ رهيبة ستنصبُّ عليكم..."[1]. فكانت هذه الطّريقة إحدى المآسي الكبرى التي مارستها فرنسا الإستعمارية ضدّ الشّعب الجزائري من أجل القضاء على الثورة . وقد سلّطت عليهم مختلف مظاهر القهر والبؤس والإهانة ، والتحقير والتشريد ، وكانت الإدارة الإستعمارية تلجأ في بعض الأحيان إلى التعامل مع البعض بالرأفة والعناية الصّحية والغذائية ، لغرض إستمالتهم وإستعمالهم لمصالحهم[2].

وهذه المحتشدات لم تكن سوى شكل من أشكال الضّغط على الثّوار ، وذلك من أجل تشديد الخناق عليهم ، كوْن الشعب منبع من منابع إستمرارها. وقد كانت هذه المحتشدات عبارة عن سجون جماعيّة عا نى مَن بداخلها كلَّ أنواع البؤس والحرمان ، حيث أشار الأسقف " جاك بو مون" واصفًا الأوضاع المزرية لأطفال المحتشدات في كرّاسة دوّن ها في أكتوبر 1959 بقوله : " رأيت أطفالاً تميّز عظامهم تحت البشرة بوضوح ، إنّهم أطفال أنهكتهم الحمّى والبرد ، فلم يكتمل نموّهم ، ورافقهم الشّحوب والهزل ، وأَكلتْهُم الأمراض المختلفة ، دون أن يجدوا فرصًا من الأنين لإيقاف الحمّى ، لقد رأيتهم يرتجفون من الحمّى وهم راقدون على الأرض بدون غطاء، لقد زرتُ الكثير من المراكز التي لا يوجد بها غطاءٌ واحدٌ ، وإذا وُجد في بعض الأحيان فهو غطاءٌ واحدٌ لثلاثة عشر شخصًا ، يتغطّون به جميعا في خيمةٍ واحدةٍ"[3].

(1)– المجاهد، ع: 15/02/1958

(2)– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، 1954–1962، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 190.

(3)– محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائرية 1956–1956، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص ص202–203.

المبحث الثاني : المعتقلات

لقد إرتبط الوجود الإستعماري بالجزائر بملفٍّ دمويٍّ مليءٍ بالجرائم اللاّإنسانية ، حيث سعت فرنسا مستعملةً شتّى الوسائل للحفاظ على مستعمراتها و ذلك من 1830 إلى غاية 1962 ، لكنّ فترة 1954 إلى 1962 زادت فرنسا من بطشها وجرائمها للقضاء على الثّورة ، حيث شنّت على الجزائريّين حربَين ، حرب جسدية مستخدمة فيها كلّ أساليب وأنواع التعذيب ، وحرب نفسية للقضاء على عزيمة المجاهدين والجزائريين للتخلّي عن الثورة والرضّوخ لفرنسا وذلك من خلال إقامتها للمعتقلات والمحتشدات رأت فيهم السبيل للقضاء على الثورة، حيث إستخدمت ضدّ هم كلّ أنواع التعذيب النفسي والجسدي ، معتمدةً في ذلك على خبراء في الإرهاب النفسي.

لقد عملت السّلطات الإستعمارية على إيجاد المعتقلات إبتداءً من منتصف سنة 1955 ، بعد فرضها لحالة الطوارئ في 30 أفريل 1955 ، من أجل السّماح لنفسها بـإعتقال وسجن كلّ مشتبهٍ فيه سواء مساعد للثّورة أو متعاطف معها ، ومنه قامت بحملة إعتقالات في حقّ الشّعب الجزائري ، وأوّل معتقل تمّ إنشاؤه في الجزائر يرجع إلى شهر أفريل 1955[1].

والمعتقل: هو مكان يُجمَّع فيه الناس وتُقيَّد حرّيتهم ، ويُساق الأشخاص إلى المعتقل نتيجةً لفوضى طارئة، أو لثورةٍ قائمةٍ ، بدون محاكمة[2].

وتختلف حياة المعتقلين داخل المعتقل بإختلاف الإدارة التي تسيِّرهم ، فلا يخضعون للِباسٍ معيّنٍ، كما في السّجن ، إلاّ أنّهم يتمتّعون ببعض الحرّيات داخل المعتقل بالإطّلاع على الصّحف والسّماع للإذاعة[3].

---

(1)– Patrick Kessel; Giovanni Perilli, Peuple Algérien et la guerre, lettres et témoignages d'Algériens (1954 – 1962), Paris maspero, 1962, P 72.

(2)– السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء ثورة التحرير، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مصلحة البحوث والتوثيق بالمركز، ص 07.

(3)– المرجع نفسه، ص 13.

و قد كان أغلبية المعتقَلين من المناضلين السّياسيين الذين ينجون من الموت بعد التعذيب في مراكز التعذيب ولم تثبت في حقهم تهمة ، وكذلك المناضلين الذين يكمِلون مدّة عقوبتهم ، فعوض أن يذهبوا إلى ديارهم يجدون عربات تنتظرهم وتأخذهم مباشرةً إلى أحد المعتقلات[1].

كان تأسيسها من أجل التّخفيف عن العبء الذي كانت تعيشه السجون ، وفرض الحرمان من الحرّية دون محاكمة ، وفق قانون حالة الطّوارئ الذي صدر في 30 أفريل 1955. كانت في البداية تأوي السّياسيين والمثقفين وكذلك الطلبة ، وعندما إنتشرت الثّورة أصبحت تَستقبل كلّ من كانت له علاقة بالثّورة أو متعاطف معها. بدأت السّلطات الإستعمارية في إنشاء المعتقلات منذ بداية الثورة ، وإثر فرضها لحالة الطّوارئ قامت بـإعتقالات جماعيّة في صفوف الجزائريين بهدف القبض على المس ؤولين الذين أشعلوا الثورة . وفي 07 ماي 1955 تمّ تعيين الجنرال "جورج بارلانج"[2] قائدًا مد نيًّ وعسكريًا على منطقة الأوراس معقلاً للثّوار [3]. وكانت الولاية الثانية أكثر المناطق التي مسّتها هذه السّياسة لكونها جبهة وجيش التحرير بها.[4].

المطلب الأول : أنواع المعتقلات

المعتقلات أنشأتها السّلطات الفرنسية بالجزائر خلال الثّورة التّحريرية ، حيث إرتأت السّلطات الفرنسية بعد إندلاع الكفاح المسلّح ، أن تقوم بحملات الإنتقاء ممّن يتعاطفون مع الثورة، أو ممّن كانوا ينشطون في الحركة الوطنية سابقًا ، فأَخذت تجمع كلّ من شكّت فيه، أو قام بعملٍ

(1)– رشيد الزبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1959 – 1962 ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 104.

(2) –Jauffret,Jean Charles et Muaurice Vaisse, (2001) Militaires e guérilladans la guerre d'Algérie, actes du colloque de Montepellier de 5 et 6 mai 2000, organisé par : lecentred études d'histoire de la déense et L'UMR, Montpelier, édiions complex, 2001, p 340.

(3)– Cornaton, Michel, (1997) les rerpoupements de la décolonisation en Algérie, Paris, les éditions ouvrières, M. 1997, P 63.

(4)– ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954 – 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 353.

ما لصالح الثّورة ، مِن كل المناطق التي إمتدت إليها الثورة [1]. لذلك فُتحت المعتقلات ، وفي إعتقادنا وحسب ما توصلنا إليه في هذا الموضوع يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع :

1. **المعتقلات السياسية (مراكز الإيواء):**

هذا النّوع من المعتقلات سمّتها السّلطات الفرنسية بـ (مراكز الإيواء) ، وسمّت المعتقَلين بها بالمقيمين أو المحتجَزين ، وقد لجأت إلى إستخدام هذه التّسمية المهذَّبة تفاديًا لضغوطات الرّأي العام الفرنسي، والبرلمان والإحتجاجات المحتمَلة عند سماع كلمة محتشد أو معتقل اللّذين لهما وقعٌ سيئٌ في نفوس الفرنسيين الذين أُعتقلوا بالمعتقلات النّازية[2].

والحكومة الفرنسية التي قدّمت مشروع قانون حالة الطوارئ ، إلتزمت وتعهّدت أمام النواب أنّه لا يمكن أن تكون هناك معسكرات إعتقال في الجزائر. كما أكّد ذلك جاك سوستيل الحاكم العام للجزائر، الذي كان من أبطال المقاومة الفرنسية ضدّ الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية ، الذي ذاق تحت نيران الألمان طعم الظّلم والإستبداد ، فقال بأنّه لن يسمح بأن يقع في القطر الجزائري تحت سلطته وأيّام ولايته شيءٌ قد ثار ضدّه وحمل بنفسه السلاح لمقاومته في بلاده[3].

ولكن الواقع فيما بعد حدث العكس، وذلك من خلال إقامة معتقلات والتي سُمّيت تظليلاً ب - "مراكز الإيواء " ، حيث فَتحت السلطات الفرنسية أوّل معتقل في نهاية شهر أفريل 1955 في منطقة خنشلة ، الذي تمّ إعتقال فيه أكثر من 160 شخص ، ثم أعقبته بأربعة معتقلات أخرى إبتداءً من شهر ماي 1955 ، فأَنشأت معتقل آفلو بعمالة وهران ، ومعتقل قلتة السطل بعمالة الجزائر، ومعتقل الشلال بعمالة قسنطينة ، ومعتقل عين لعمارة بإقليم الجنوب ، ويُعتبر معتقل الشّلال من أوائل المعتقلات التي أنشأها الإستعمار في الجزائر وذلك في 04 ماي 1955.

(1)– محمد الطاهر عزوي، المعتقلات في الجزائر أثناء الثورةالتحريرية ودور ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) في الحرب النفسية داخل المعتقلات، مجلة التراث، جمعية التاريخوالتراث الأثري لولاية باتنة، العدد: 03، 1988، ص 77.

(2)– البصائر،" كلا بل هي محتشدات"، العدد: 324، بتاريخ 25 جوان 195، ص 01.

(3)– البصائر، " ظلمات بعضها فوق بعض" ، العدد: 321، بتاريخ 03 جوان 1955، ص 01.

أمّا عن المعتقَلين أو المحتجَزين في هذه المعتقلات فهُمْ من السّياسيين والإطارات القيادية في الحركة الوطنية ، والطّلبة ، والمشبوهين الذين تريد السلطات الفرنسية إبعادهم والتخلّص منهم . ولمّا إنتشرت الثّورة أصبحت تَعتَقل كلّ من حامت حوله الشّبهة أو خرج من السّجن[1]. و قد وصل عدد المعتقلات إلى ستّة مع نهاية 1955 وهي: معتقل لودي والبرواقية بعمالة الجزائر، معتقلا آفلوا وبوسوي ، ومعتقل سان لو بعمالة وهران، ومعتقل الجرف بعمالة قسنطينة ، ووصلت إلى عشرة عام 1960[2].

وقد روعي في إختيار أماكن إقامة المعتقلات أن تكون المناطق الجرداء والقاحلة ، وتلك التي تتميّز بحرارتها صيفًا والبرودة القاسية شتاءً ، وأماكن نائية وخالية من السّكان [3]. وأغلب المعتقلات في البداية أُختيرت لها المناطق الجنوبية من كلّ عمالة ، بعيدًا عن العمران والمواصلات حتى تكون الطّبيعة إحدى وسائل التعذيب[4].

2. معتقل الإنتظار (مراكز الفرز والعبور):

وتُسمِّى السّلطات الفرنسية هذا النّوع من المعتقلات ب(مراكز الفرز والعبور) : التي أُنشئت بعد معركة الجزائر 1957 ، و قد إنتشر هذا النّوع من المراكز في كلّ القطر الجزائري ، إذْ أصبح لكلّ قطاعٍ عسكريٍ تقريبًا معتقله الخاص الذي يمارِس فيه تعذيب المشتبه بهم ، ثم تصنيفهم ، ففيهم من يقدّم للمحاكمة وفيهم من يرسَل للمعتقلات السّياسية ، وفيهم من يُسرّح بعد فترة التّعذيب، وفيهم من يُقتل[5].

وبلغ عدد هذه المعتقلات 86 بحلول سنة 1960، يوجد بها 10 آلاف معتقَل ، وهي تدخل ضمن صلاحيات الجيش الذي يقوم بإعتقالهم بتغطية قانونيّة من أجل أهداف عسكرية [6]. ويشير

(1)– محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 20.

(2)– صالح بن القبي، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 164.

(3)– محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 15.

(4)– Yves Courrière, La guerre d'Algérie, temps de léopard édition Rhma, Alger, 1993, p103.

(5)– محمد الطاهر عزوي، المرجع السابق، ص 17.

(6)– Sylvie Thenault, Personnel et Internés dans les Camp Françaises de la Guerre d'Algérie, entre stéréotypes Coloniaux et Combat pour l'indépendance, Politix 2005/1, N° 69, P 67.

تقرير بعثة الصّليب الأحمر الدّولية المتكوّنة من خمس مندوبين أنّهم زارو ا الجزائر في الفترة ما بين 12 ماي إلى 28 جوان 1956، ولم يتمكّنوا من زيارة هذه المعسكرات ، بسبب العراقيل التي وجدوها من طرف المسؤولين العسكريين الفرنسيين الذين يشرفون عليها ، ويقومون فيها بممارسة التّعذيب أثناء فترة التّحقيق[1].

وقد نَشرت جريدة المجاهد مقتطفات من التقرير الذي أعدّته بعثة الصّليب الأحمر الدّولي عقب زيارتها لبعض معسكرات الإعتقال المختلفة في الفترة الممتدة ما بين 15 أكتوبر و 17 نوفمبر 1959، فقراتٍ هامّةٍ عن معتقل الإنتظار ببرج منايل ، والذي وَجدت فيه البعثة الدولية آثارًا للتّعذيب على أجساد المعتقَلين، والذي تمّ بواسطة الماء والكهرباء أثناء التّحقيق وأحيانًا يعذَّبون داخل المعتقَل نفسه ، وأنّ الموقوفين به يعانون من صعوبات لا تُعدُّ ولا تحصى، فب الرّغم من مرور ثلاث سنوات على إنشائه ، إلاّ أن المعتقلين به لا يملكون أواني للأكل والأغطية ، وأنهم يتناولون طعامهم في علب السّردين والمصبَّرات[2].

ومن أشهر هذه المعتقلات في مقاطعة الجزائر معتقل بني مسوس، ومعتقل بوزريع ، ومعتقل عزازقة. أمّا في عمالة وهران فنجد معتقل الزاوية ، بني بهدل، ندرومة ، سعيدة ، وفي عمالة قسنطينة معتقلات عين البيضاء والحامة ومزرعة امزيان وسد القصب بالمسيلة[3].

3. المعتقلات العسكرية:

وهي خاصّة بأفراد جيش التحرير الوطني الذين يُلقى عليهم القبض وسلاحهم بين أيديهم ، يُلحقون عادةً بثكنة عسكرية، أو بالوحدة التي أسرتهم ، فَهُمْ من أسرى الحرب الذين لم يسعفهم الحظ للمثول أمام العدالة، يبقون قيد الإعتقال في أماك ن سرّية معزولين عن العالم ، ويجبَرون على القيام بالأعمال الشّاقة ، محرومين من كلّ الحقوق ، خاضعين لمعاملةٍ قاسيةٍ وسَيلٍ من

(1)– فرانسواز بيريه، نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر 1954 – 1962، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجزائر، 2007، ص ص 05 – 11.

(2)– جريدة المجاهد، التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين، العدد: 59، بتاريخ 1959/01/11، ج:02، ص ص 05 –11.

(3)– جريدة المجاهد، المحتشدات أيضا قوة للثورة، العددك 90، بتاريخ 1961/02/27، ج:03، ص 02.

الإهانات المتوالية ، تحت رحمة التّعسف المسلّط عليهم، أغلبهم تعرّض للإغماء وحالات فقدان الوعي من جرّاء الإنهاك للأجساد سواء بالتّعذيب أو بالإعتداءات المتكرّرة، والبعض فقدَ الحركة وأُصيب في أحد أعضائه، وآخرون أصبحوا غير معروفين من كثرة التّعذيب وتشويه الوجه ، وآثارُ ذلك على باقي أجسادهم وفيهم من ذهب ضحيّة خدمة الخشب والإحتطاب[1].

وقد إزدادت نسبة الإعتقالات وبشكل رهيب بعد 1957 ، بعدما إزداد لهيب الثّورة ، فأصبحت السّجون والمعتقلات مملوءة بالجزائريين، سواء داخل الوطن أو حتى خارجه ، والهدف منه هو القضاء على الثورة ومحاولة إستمالة المعتقَلين، خاصّةً الطّبقة المثقّفة إلى صفوف الحركى والجيش الفرنسي ، بعد عمليّة غسل الدّماغ من قِبَل مختصّين في التّعذيب النّفسي أو حتّى بالقوّة. ففي تبسة كانت هناك ثلاثة أصناف من هاته المعتقلات التي نذكرها كالتّالي:

1. معتقلات الإختيار: حيث يتم إستجواب الأشخاص المحتجَزين من قبل ضبّاط أو رجال الشّرطة تبعًا لطرق التّعذيب التي أصبحت كلاسيكية في الجزائر منذ مدّة طويلة ، فيتمّ إطلاق سراح البعض أمّا الباقون فيُوضَعون تحت الإقامة الجبرية في معتقلات رسمية.
2. معتقلات التّعذيب بالكهرباء أو الماء أو بإخضاعهم للعمل الشاق سواء خدمة الجيش (العناية بأماكن إقامة الجند، تجهيز الساحات...) أو في خدمة المعمّرين المقيمين في جوار المعتقل.
3. معتقلات الإبادة : وكانت يتمّ إعتقال المشتبه فيهم بعد عمليّات التّمشيط ، ثمّ يُعدَمون في الغد ، حيث تُنشَر في الجرائد عناوينٌ عريضةٌ تحمل أسماء 20 أو 30 متمرّد حسب تعبيرهم ، وقد كان المعتقَلون يعيشون داخل هذه المعتقلات ككباش ، كلّ واحد ينتظر دوره ليتمّ قتله، أمّا فيما يخص بعض المعتقلات فإنّ معتقَليه كانوا يُستعملون كأهدافٍ للرّماية.

المطلب الثاني : طرق وأساليب التعذيب داخل المعتقلات خلال الثورة التحريرية

يختلف التعذيب بإختلاف أنواع المعتقلات وبإختلاف أنواع المعتقَلين[2] ، وللتّعذيب درجاتٌ متفاوتة تختلف حسب شدّتها وحسب الغرائز البهيمية التي يستلهمها الجلاّدون [3] . ومع إشتداد

(1)– صالح بن القبي، مرجع سابق، ص 164.

(2)– محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 36.

(3)– التعذيب الإستعماري في الجزائر، فنونه وأساليبه الوحشية، جريدة المجاهد، ع:8، تونس، 5 أوت 1957، ص 6.

الثّورة الجزائرية شدّدت الإدارة الفرنسية الخناق على المعتقلين ، لتَجعَل من المعتقلات جحيمًا حقيقيًّا[1] ، مستعملةً في ذلك مختلف طرق ووسائل التّعذيب سواء الجسدي أو النّفسي:

أ. التعذيب الجسدي:

بلغ هذا الأخير خلال الثّورة التّحريرية أبشعَ وأفتكَ صورِ الإستبداد الذي عرفته الإنسانية في القرن العشرين ضدّ المعتقلين والأسرى والمساجين والمناضلين الوطنيين ، المخلصين لوطنهم وعقيدتهم وثورتهم وذلك لمبدأَيْن لا ثالث لهما ، إمّا النّصر أو الإستشهاد ، وما كان المعذَّب ليتمتّع به في سبيل حرّيته من معنوياتٍ عاليةٍ ، فمهما كانت الشدائد والمحن فإنّ آلام ومعنويات ومخلّفات التّعذيب لا يمكن إلمامها أو تصوّرها بالقلم ، فالكلمات مهما بلغت فصاحةً وبلاغةً وبيانًا لن تكفي حق المعذَّب لما سمعته أوسجّلته منه .

فالتّعذيب الجسدي متعدِّد الصّور والأنواع ، حيث أنّ المتطَرِّق لا يبقى مذهولاً، والأمثلة كثيرة لا تعدّ ولا تحصى ، وها هي بعض الأساليب الوحشية المقدَّرة بالعشرات ، مع العلم أنّ القائمة تبقى مفتوحة[2]:

- ✓ **التعذيب بواسطة الطوب:** كان الجنود الفرنسيون يأخذون المعتقَلين إلى مكانٍ يجبرونهم على حفر التّراب وجلب الماء ، ويجدون أمامهم تبنًا وشوكًا يابسًا وأسلاكًا شائكةً وزجاجًا مكسَّرًا ، فيُأمَرون بعجنها (الأتربة) بالأقدام الحافية ، ثمّ يُنقل الخليط إلى مكانٍ آخر لصنع الطّوب ، وخلال هذا العمل نجد أقدام المعتقَلين ممزَّقةً بالزّجاج ، وأكتافهم مسلوخة مثخَّنةٌ بالجروح.
- ✓ **التعذيب بواسطة تكسير الحجارة** : وهذا لا يقلّ أهمّيّةً ومشقّةً من صناعة الطوب ، إذ يُأمر المعتقَلون بجمع الحجارة وتكسيرها ببعضها ، حتى تتفتّت وتتحوّل إلى حصى من النّوع الذي تُعبَّد

(1)– طوماش مصطفى، التعذيب خلال الثورة، مذكرة السنة الأولى ماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 31.

(2)– محمد قنطاري، من ملاحم المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسين دار الغرب، وهران، 2007، ص 179.

به الطّرقات ، وتبدأ العملية من طلوع الشمس إلى غروبها ، حيث يعانون منها إرهاقًا شديدًا يضرب بأنفاسهم ، ويَنتج عنها تطاير الشّظايا من الأحجار فتُلحق الضّرر بالشخص[1].

- ✓ **التعذيب بواسطة المياه والمياه المتعفّنة:** حيث يُنقل المعتقَلون إلى وادي قريب من المعتقل ، الذي تتجمّع فيه المياه الرّاكدة والأوساخ والقاذورات وتنبعث منه الروائح الكريهة التي لا تُحتمل[2]، فضلاً عن الزّجاج المكسورة والجراثيم المعدية والحشرات الضّارة ، حيث يتمّ التّعذيب في فصل الشتاء وبالخصوص الأيّام شديدة البرودة ، وتحديدًا في منتصف اللّيل ، فيقومون بإخراج المعتقَلين حفاةً عراةً ، ويجرّونهم مباشرةً إلى الوادي فيلقونهم فيه ويعملون فيه لساعات[3].

- ✓ **التعذيب بواسطة الجري على الزجاج:** ويَجري ذلك في مساحةٍ خاصةٍ بالمعتقَل على شكلٍ دائري قطره أكثر من 1 كلم ، حيثُ تفرش أرضها بالزجاج المكسور والحصى الحاد ، ويَخضع لهذا النوع من العذاب المعتقَلون الثّابتون على مبدأ الثورة ، فيُرغمون على الجري فوق هذه المساحة حفاةً ، والكلاب من خلفهم تطاردهم وينتج عن هذه العملية أنّ أرجلهم تتبضّع بالزجاج ويدخل فيها الحصى ، كما تنهش الكلاب أجسامهم ويتلقَّون الضّرب بالبنادق على ظهورهم ، فتلحق بهم أضرارا تؤدي أحيانًا إلى كسر عظامهم بالإضافة إلى الإجلاس على الزجاج المكسَّر[4].

- ✓ **التعذيب بواسطة الحفر والرّدم والبناء:** وبمجرّد أن تطلع الشّمس وتشرق إيذانًا ببدء يومٍ جديد لمن يتمتّعون بالحريّة ، فإنّها في المعتقلات تُعتبَر بداية عذابٍ مقيت ، بحيث ترى كلّ معتقَلٍ يحمل على كتفه مِعولاً ومجرفةً ويسير بإنتظام على مكان حفر التراب ، ثم يُطلب من المعتقَلين ردم كلّ ما حفروه في مكانٍ آخر، فيَبنون أسوارًا وإذا أتمّوا بناءها أُمروا بهدمها مرّةً أخرى ، وهكذا على مدار الأيّام والأسابيع والشّهور والسّنوات حتّى لا يعرفوا الرّاحة ولا يشعرون بها.

---

(1)– محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر،1993 ، ص 88.

(2)– رشيد زوبير، جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة 1955 – 1961، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2003/2002، ص 7، 8.

(3)– بلقاسم بوشارب، نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير، مجلة اول نوفمبر، العدد 79، السنة2، 14 نوفمبر 1986، ص 63.

(4)– بلقاسم بوشارب، المرجع نفسه، ص 90.

- ✓ **التعذيب بواسطة الكلاب** : رغم الوسائل والأساليب والطّرق الوحشية التي تعتمدها إدارة المعتقَل لإرهاب وإخضاع المعتقَلين ، فإنّها لجأت إلى إستعمال وسائل أخرى أبشع في مواجهة الإنسان الجزائري ، حيث إتجهت إلى إستخدام الكلاب وتسليطها على المجاهدين ، وكانت هذه الكلاب من نوعٍ خاص ، وكان التّعذيب يتمّ بواسطة طرق عديدة يكون الصّراع فيها فرديًا، جماعيًا، أو بالمطاردة[1].

- ✓ **التعذيب بواسطة عملية اليوباج:** حيث يُطلب من المعاقَب أن يمتد على الأرض ، ويتنّفس مئات المرّات بسرعة ، وهي حركات رياضيّة شاقّة على شخصٍ هزيل الجسم ، ضعيف القوة ، لا يقدر حتى على الوقوف طويلاً والمشي بسرعة ، وقد رفض المعتقَلون هذه العمليّة في أغلب الأحيان ، وبالتالي يُسلَّط عليهم من جرّاء هذا العصيان عذاب شديد[2].

- ✓ **التعذيب بواسطة التّشويه الجسدي** : ويتمثّـل هذا النوع من التّعذيب في إزالة شعر الحواجب وأهداب العين ، حلق الشوارب ، إطفاء بقايا السّجائر في الجسم ، إشعال النّار في مناطق حسّاسة من الجسم ، إشعال أعواد الثّقاب في أطراف الأصابع ممّا يتسبّب في آلام يتعذّر وصفها [3]، قلع الأسنان والأظافر، بتر الأصابع والأذان ، قفأ العين ، الإجلاس على الزّجاج وعلى مسامير المثبّتة في ألواح خشبية ، السّحب أو الجرّ على أرضية مسمَّرة ، إرتكاب الفاحشة ، دقّ الأصابع بالمطرقة ، سحق الأرجل ، حشر الأصابع بين الباب وإطاره ثم الإقفال عليها ، إدخال السِّكّين في الجسم بصورة تدريجية ، إحداث جروح في أجزاء من الجسم ...الخ[4].

- ✓ **التعذيب بواسطة الضرب المبرح** : حيث يَأخذون معتقَلاً يعلّقونه من رجليه ويديه ، ويثبّتونه في مكانٍ ما بالسّاحة ، ويحضّرون مجموعة من المعتقَلين يتفرّجون على مشهد تعذيب أخيهم ، وذلك لترهيبهم وبثّ الرعب والخوف في نفوسهم عساهم يستسلمون لإدارة العدو وينظمّون إلى صفوفه ، وتبدأ العملية بواسطة اللّكمات القوية التي توجَّه إلى كامل أطراف الجسم وخاصّةً المناطق

(1)– مصطفى بوالطمين، كفاح ومواقف، مجلة أول نوفمبر، العدد 63، 1984، ص 42.

(2)– محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1993،ص91.

(3)– بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956 – 1957، دار هومة 2005، ص 108 – 109.

(4)– عمار قليل، المصدر السابق، ص 42.

الحسّاسة ، بإستخدام أدوات خاصة كالعصي وقضبان الحديد والسّياط.. إلخ . ولهذا أُصيب العديد من المعتقلين بأمراضٍ عويصة نتيجة تضرّر بعض الأعضاء من الجسم.

- ✓ **التعذيب بواسطة الحرمان من النوم:** من بين الوسائل التي جُعلت لتعذيب المعتقَلين ، أنّه حينما يأوي المعتقَلون إلى المراقد ويستسلمون للنّوم ، وما يكاد اللّيل يمضي ثُلثه حتّى تفاجئهم قوات العدو، فتوقظهم منه بالضّرب المصحوب بالصّياح ، ليتمّ نقلهم من جناحٍ إلى جناحٍ ، وهكذا يَقضِي المعذَّبون ليلهم في التّنقل بين المراقد[1].

- ✓ **التعذيب بواسطة الزنزانات** : وإعتمادًا على شهادة المجاهدين الذين ذاقوا عذاب الأسر ومرارة الحرمان حتّى من الحقوق ، فإنّ الزنزانة أُستخدمت كوسيلة تعذيب لهم ، حيث يُرمَي فيها المعتقل لعدّة أيّام ويبقى خلالها جالسًا أو قائمًا فقط إذ لا يمكنه أنْ يقوم بأيّ حركة ، حيث يخرج منها البعض فاقدي العقل أحيانًا[2].

- ✓ **التعذيب بواسطة ممارسة الأفعال المُخلّة بالحياء:** لم يكتف العدو الفرنسي بوسائل التّعذيب التي سبق ذكرها ، والتي تفنّن فيها إلى حدّ إعتبار الإنسان الجزائري حيوان يُفعل فيه ما يشاء ، ومن ذلك اللّجوء إلى ممارسة الأفعال المخلّة بالحياء على المعتقَلين وعلى مرأى من الجميع من طرف الجنود الفرنسيين، وهُمْ مكبَّلون بالأغلال والسّلاسل ، ليس ذلك فقط ، بل لم يتوان الجنود الفرنسيون في تسليط الكلاب المدرَّبة على ممارسة مثل هذه الأعمال الشيطانية ، حيث يُطلب من السّجين التجرّد من ثيابه وأخذ وضعية الإنحناء ليصعد الكلب على ظهره ويمارس عليه الجنس الحيواني لمدّة تزيد عن 30 دقيقة[3]، وإنّ جبين الإنسانية ليندَى لمجرد سماع مثل هذا الفعل ، فما بالك بإرتكابه ، ويقال أنّ هذه الكلاب الشّاذة دُرِّبت لممارسة هذا الفعل في مراكز الحلف الأطلسي بألمانيا الغربية[4].

---

(1)– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 297.

(2)– Chenntouf Tayeb, L'Algérie en 1954 " document d'archive présenté par Chenntouf tayeb, office de publications universitaires K2006, PP 321–229.

(3)– محمد الطاهر عزوي، المرجع السابق، ص 106.

(4)– مختار فيلالي، فرنسا وأساليب القمع والتعذيب، مجلة التراث، العدد 5، فيفري 1992، ص 62.

- ✓ **التعذيب بواسطة أخذ الدم** : رغم التعذيب الوحشي وإتيان الفاحشة بالإكراه من طرف الجنود الفرنسيين ، فإنّ هؤلاء لم يَدّخروا جهدًا في التّعذيب المباشر وغير المباشر، ويواصلون تطبيق التّجارب الإنسانية على المعتقَلين، حيث يأخذونهم بالقوّة من المراقد على المصحّة ، وهناك يجدون في إنتظارهم ممرِّضًا يقوم بأخذ كمّيات من دمهم ، وهذا رغم ضعف حالتهم الصّحية وسوء تعذيبهم وكثرة الأشغال الشّاقة ، ودون مراعاةٍ للمقاييس الطبّية ودون فحصٍ، ولا يَحصلون على أيّ مأكولٍ مغذٍّي يعوِّض ما أُخذ منهم كما هو متعارف عليه في المستشفيات حين يتبرع الأشخاص بدمائه لإنقاذ مريض أو جريح ما مُصاب[1].

- ✓ **التعذيب بواسطة الكهرباء** : إنّ هذه العملية لها كذلك بشاعتها ، والمفيد أنّ آثارها قد تختفي مع قليلٍ من التّداوي الضّروري ، تتم عمومًا في اللّيل، وهي طريقةٌ عاديةٌ مألوفةٌ تمارَس على الأعضاء التّناسلية ، خاصّةً وكثيرٌ من الناس فَقدوا عقولهم من جرّاء هذا النّوع الجهنّمي ، حيث يُعرَّى المعذَّب ويُمدَّد على طاولة العمليات ، ثمّ تُربط أعضاؤه ويُرمَى عليه سطلٌ من الماء لتُغلَق الدّارة الكهربائية ، وفي ذلك الوقت يوضع التّيار الكهربائي في أماكن حسّاسة بالأخص ، سواءً كان رجلاً أو إمرأة (الأذن ، اللّسان أو الأعضاء التّناسلية أو الثّديين)، وليكون مفعول التّيار الكهربائي أكثر فعالية ، يُربط الجسد العاري مع الجدار ، وتوضع رجلاه في إناءٍ مملوءٍ بالماء ، ثم يُوضع التّيار الكهربائي على كلّ الجسد ، وهذا النّوع من التّعذيب طُبِّق خاصَّةً على البنات[2].

ب. **التعذيب النفسي:**

طُبِّق هذا الأسلوب في البداية ضدّ المعتقَلين السّياسيين ، ثمّ تمّ تعميمه في العهد الدّيغولي لإجبار المتّهَم أو المعتقَل على الإعتراف والتّخلي عن مبدئه الثّوري ، وتتمّ العمليّة بإلقاء أسئلة تحمل تمهيدًا للتّهديد بالقتل والوعد بالإفراج .

حيث تتعامل الإدارة الاستعمارية مع المعتقَلين حسب مستوياتهم وثباتهم على المبادئ الوطنية، ويُعتمد في ذلك أحيانًا على متابعة مراسلات المعتقَلين ، لأنّ الإدارة تطّلع على الصّادر

(1)– عمر قليل، المرجع السابق، ص 42..

(2)– عبد العزيز واعلي، مركز قندورة الرهيب، مجلة أول نوفمبر، العددان 94، 95، جويلية أوت 1988، ص 45.

من الرّسائل وعلى الوارد منها ، وبذلك تكتشف تفكير المعتقَلين ، ومن ثمّ تعتمد إلى طريقة الإستدراج وإعطاء الوعود بالخروج أو التّرهيب بشتّى أنواع التّعذيب ، وأحيانًا تَلجأ إلى النّقل من المعتقل إلى معتقل آخر ثم تعيده حيث كان[1].

كما تستقبل الوافدين الجدد على المعتقَل بالتّهديد، لتغرس في نفوسهم الخوف ، وتملأ قلوبهم بالرّعب مع ما يصادفون من الدّعاية الكاذبة، بواسطة إذاعة صوت البلاد التي تُصوِّر عظمة فرنسا وحضارتها وقوّتها ، وتقبّح ما يقوم به المجاهدون والإدّعاء بأنّ الثورة قد إنتهت ومن كان معها فهو مخطئ ، ويأتون ببعض المعتقَلين الذين تخلّوا عن مبادئهم الثورية وتحوّلوا إلى عملاء ليعترفوا أمامهم بأنّهم كانوا على ضلالٍ عندما إنضمّوا إلى جيش التحرير [2]. ويَمدحون فرنسا ويُشيدون بعظمتها ، ويعمل المشرفون على إدارة المعتقل ، على تحطيم المعنويّات وجرح شعور المعتقلين بالسّب والشّتم ومختلف الإهانات اللّفظية يوميًّا، كما يعملون على نصب مكبِّرات الصَّوت في كلّ مرقد ليبدأ الحديث ليلاً عن المجاهدين ، فينعتونهم بشتّى الأوصاف الشّنيعة كالقتَلة والمجرمين وسفّاكي الدماء والخارجين عن القانون وقطّاع الطّرق والمجانين ، ولِبثِّ الرّعب في نفوس المعتقَلين يقوم الجنود بمداهماتٍ ليليّةٍ للمراقد ويُخرجون أحد المعتقلين ، بعد أن يشعروا في المرقد بأنّه تقرّر قتله فيأخذونه على الزنزانة الإنفرادية فيَمكث بها مدّةً من الزّمن ثم يُحوَّل إلى مرقد آخر ، فيعتقد زملاؤه بعد مدّة طول غيابه بأنّه قُتل فعلاً.

وفي حالاتٍ أخرى كثيرة يَأخذون المعتقَل إلى الحجز الإنفرادي ، وبعد مدّة من الزّمن يعود الجنود إلى مكان إحتجازه ، ليقفوا بالقرب منه ويتبادلون أطراف الحديث ، فيقول أحدهم: "لقد تقرّر قتل السّجين، فهل نبدأ التّنفيذ أم نقتل السّجين الآخر ونترك هذا إلى يوم الغد" ، فيجيبه الجندي الآخر : "نتركه إلى يوم الغد" ، ويكون المعتقَل قد تابع هذا الحديث فيُصاب بالهلع والرّعب إنتظارًا لمصيره[3].

(1)– محمد الطاهر عزووي، المرجع السابق، ص 92–107.

(2)– عمار قليل، المصدر السابق، ص 42.

(3)– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 306.

ومن الوسائل المتّبعة في هذا النّوع من التّعذيب أيضًا، الظّلام الدّامس الذي كان يلف مراقد المعتقَلين ، حيث يتمّ إجبار المعتقَل على نزع ثيابه والبقاء عاريًا أمام زملائه ، أو تُسلّط الكلاب على المعتقلين ، وهذا يعتبر شكلاً من أشكال الطّعن في الكرامة وتحطيمًا لنفسيّة الإنسان الجزائري الذي أصبح في بلاده في ظلّ الإحتلال يحارب كحيوانٍ ، ممّا يجعله دون مستوى الإنسان في الكرامة ، فلا يستحق أن يقابَل بإنسان مثله.

إنّ فنون التّعذيب المعنوي النفسي هي أكبر وأشنع من التّعذيب الجسدي الذي يترك أثارًا نفسيّةً عميقةً في ذكريات الشخص إلى أن ينتقل إلى جوار ربّه ، ولأنّ بشاعة التّنكيل وصلت درجة الحرق أيضًا ، فإنّ ما تبعه من تأثير نفسي على الشّخص المسلَّط عليه التّعذيب كان وخيمًا[1].

المطلب الثالث : أشهر مراكز التعذيب

أقام الاستعمار الفرنسي مراكز خاصة بالتّعذيب، جَلب إليها مختصّ ين في فنون التّعذيب، علمًا بأنّ عملية الاستنطاق والتّعذيب أثناء الثّورة كانت تُمارس في كلّ مكانٍ، فحيثما أُلقي القبض على جزائري يُستنطق ويُعذّب. وكانت كثيرٌ من مراكز التّعذيب مجهَّزةً بوسائل خاصّة للإستنطاق والتّعذيب.

قد كانت مراكز التّعذيب الوحشي منتشرةً في جميع جهات الوطن ، وإستنادًا إلى بعض المصادر فقد بلغت على مستوى الولاية الثانية وحدها 122 مركزا تقريبًا، أمّا الولاية الثالثة فقد وصل إلى ما يقرب من 100 مركز ، وفي ولاياتٍ أخرى كان العدد أكثر من ذلك ، وقد مارست هذه المراكز إجرامها ضدّ كلّ من دخلها وهُم يُعدُّون بالألوف ، ويجدر الإشارة إلى أنّ التّعذيب لم يكن خاصًّا بمن ينتمي إلى جيش التحرير الوطني ، بل كّل أولئك المشبوهين أو المتّهمين ، أي أنّه ليس بالضرورة أن يكونوا منتمين إلى الثّوار بل يكفي أن يكون جزائريًّا ليَنال حقّه من التّعذيب.

(1)– عمر دلال، سعيد زروق وعلي فراح وقار أمحمد وبن دحمان شهود يتجرّعون الذكرى، جريدة الأحرار، عدد: 4147، الجزائر، ص 10.

إعتمد غلاة فرنسا كثيرًا على هذه الأساليب الجهنّمية المروّعة داخل الجزائر، فكان من ذلك تلك المشاهد الرّهيبة التي تمثّل على الأراضي الجزائرية[1].

حيث تجسّد التّعذيب كممارسة مؤسّساتية إبّان معركة الجزائر ، والواقع أنّه إنطلق مع بداية سنة 1957 حين أصبح سلاحًا سيكولوجيًا ، ثمّ تطور فيما بعد من خلال ما يسمَّى بـ "المكتب الخامس" في العديد من المراكز، التي نذكر منها:

– **المدارس** : مدرسة Saroy في حي Soustara ، مدرسة الصّم والبكم في شارع تيلملي ، والمدارس الإبتدائية.

– **الثكنات** : ثكنة برج الإمبراطور Fort l'empereury بحي أسكالان ، ثكنة الفرقة 19 للعتاد بحسين داي، ثكنة فرقة العتاد رقم 27 بحي باشا جراح الجزائر ، ثكنة شانزي ، ثكنة الإتّصالات في حي بن عكنون.

– **الفيلات** : فيلا سيوني (مقر القنصلية الألمانية سابقا)، فيلا المطعم والمرقص المعروفة بإسم "السطح الكبير" بحي بولوغين ، فيلا إيسو التابعة للقبعة الخضراء.

بالإضافة إلى بياناتٍ ومراكزٍ أخرى كمركز DOP بسيدي بلعباس ، ويُعدّ من المراكز المتخصّصة في وسائل التّعذيب السّيكولوجي الذي أخذ المعصرة القديمة للزيتونة الكائنة بطريق معسكر مَقرًّا له.

هذا المركز الذي ذاق ويلاته العديد من المساجين حيث حُوّل إلى غرفة للتّعذيب الوحشي ، إذ ينطق فيه الأخرس ، ويصرخ فيه من هو أصم ، وينهار من هو أصلب من الحديد[2]، إنّ الذين يدخلون إلى مراكز التّعذيب معظمهم يخرجون منها مباشرةً إلى المقابر، من هَوْل فضائع الأساليب التّعذيبية وألوان التّنكيل غير الإنساني التي كانت أشبه بالجحيم ، فالكثير ممّن سيقوا إليها أُزهقت أرواحهم على أيدي الجلاّدين الذي يحلو لهم أن يئنّ على أيديهم كلّ من وقع في قبضتهم ، فالتلذّذ بآهات وآلام الضّحية هو منتهى نشوتهم[3].

(1)– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 123.

(2)– محمد قنطاري، المصدر السابق، ص 202.

(3)– مختار فيلالي، المرجع السابق، ص 92.

المبحث الثالث: الأهداف الإستعمارية من وراء إنشاء هاته المؤسسات ورد فعل الثورة

المطلب الأول : الأهداف الإستعمارية من ورائها

كانت السّلطات الإستعمارية تسعى من وراء إنشاء هذه المعتقلات والمحتشدات والسجون إلى عدّة أهداف خاصّة نفسيّة ويمكن تبيانها فيما يلي :

1. الهدف الصحي: هو محاولة القضاء على العنصر البشري ، حيث كانت هذه المحتشدات تَفتقر إلى أدنى شروط النّظافة والعناية الصّحية ، علاوةً على تجمّع مياه الصرف القذرة ، وهكذا فقد تدهورت حالة السّكان الصّحية كثيرًا ، فالأجسام هزيلة وضعيفة ، و الأمراض منتشرة بينهم بكثرة كالحمّى والتّيفوئيد والكوليرا... [1].
2. حاولت فرنسا إيهام الرّأي العام الدولي من خلال إنشائها لهذه المحتشدات والمعتقلات بالقرب من المراكز العسكرية الفرنسية ، بأنّ الشعب الجزائري سئم من الثّورة والثّوار، ممّا دفع بهم من الجبال والأرياف والمداشر التي يقطنونها ، إلى المناطق التي يقيم فيها الجيش الفرنسي ، حتّى يُوفّر لهم الأمن والحماية[2].
3. زرع البلبلة والفتنة في صفوف الجزائريين للتّفرقة بين أبناء البلد الواحد ، حيث كانت فرنسا تسعى على ضمّ أكثر عدد ممكن من الجزائريين إلى صفوفها ، لإبعادهم عن الثّورة مستخدمةً في ذلك الحركى بالدّرجة الأولى ، ثم عناصر لاصاص ، وأيضًا شَجّعت الحريّة الطّائفية حيث تفنّنت في إحياء الحزبيّة.
4. محاولة جعل المعتقلين والذين زُجّ بهم في المحتشدات مُحضَّرين ومهيَّئين نفسيًّا لتقبُّل مختلف المشاريع الفرنسية ، والتي تهدف إلى إخماد نار الثورة مثل: مشروع سلم الشجعان، وفكرة وضع السّلاح قبل التفاوض، وزرع الشك بين قيادات الثورة ، حيث كانوا يقولون بأّن القادة في الخارج

(1)– عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ،ج3،دار البعث قسنطينة، الجزائر،1991 ،ص37.

(2)– إبراهيم لونيسي ،المعتقلات وتوظيفها في ممارسة الحرب النفسية على الجزائريين ،مجلة الناصرية ،ص22

يتمتّعون بالسّيارات والنّساء والرّفاهية بواسطة الأموال التي تجمعونها لهم ، في الوقت الذي يُرسِلون قيادات الدّاخل إلى الموت[1].

5. لقد كانت المعتقَلات تُسَيَّر خاصّةً من قبل الفرق الإدارية الخاصّة لاصاص ، ويمتاز نشاطهم في التّأثير على المعتقَلين وغسل أمخاخهم بالإغراءات والإدّعاءات الكاذبة ، والتّأكيد خاصّةً على الطّبقة المثقَّفة.

المطلب الثاني : دور الثورة في هذه المؤسسات

رغم وضعهم في السّجون ، إلاّ أنّ هؤلاء المسجونين والمعتقَلين كانوا يَعتبرون هذه الأماكن معاقل للكفاح والمواجهة ، بإعتبار أنّ هذا السّلوك لابدّ أن يلازِم صاحبه في أيّ مكانٍ ، وفي أيّ موقعٍ كان فيه، وفي أيّ وضعيّة كان فيها. ومواجهة الرّوح الإنهزامية والرّكون إلى حالة الخضوع والإستسلام.

وهذا رغم قيام الإدارة الاستعمارية بوضع قوانين إستثنائية لهذه السّجون لقمع الروح الوطنية وغسل الأدمغة ، و لإنتزاع الأفكار الإستقلالية من أذهان هؤلاء النّزلاء ، فكان السّجين أو المعتقَل لا يعتقد بأنّ مهمّته في النّضال قد توقّفت بعد إعتقاله .

فمثلاً إشتهر سجن سركاجي بعمليّات التّضامن الواسعة بين المساجين من خلال عمليّات الإضراب عن الطّعام المتتالية ، والقضاء على حرّاس الحجرات التي كانت تعيِّنهم الإدارة الفرنسية.

ومن داخل المحتشدات واصل المهجَّرون دعمهم للثّورة ، وذلك من خلال تنظيم أنفسهم في خلايا ، وتولّوا جمع الأموال ، ونقل الأخبار والأسلحة والذخائر، وتمكّنوا من إختراق مَن كانوا متعاونين مع فرنسا وتجنيد عملاءٍ لهم من القوّات الفرنسية من الحرْكة والقُوم ، الذين جُنِّدوا للقيام

(1)– علي خلاصي ، أساليب التعذيب والتذليل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954–1962،مجلة التراث ،جمعية التاريخ والتراث الأثري بمنطقة الأوراس ،ع7 ،نوفمبر 1994،ص ص205–213

بمهام المراقبة والحراسة في هذه المحتشدات ، فأَخذوا يزوِّدون الثّورة بالأخبار والمعلومات عن تحرّكات القوات الفرنسية، وبالأدوية والأغذية والألبسة والذّخائر والإشتراكات المالية"[1].

كما كان في المعتقَل أو السجن تنظيمٌ تابعٌ لقيادة الثّورة في المنطقة. وكانت المحتشدات هي الأخرى على صلة بالثورة ، عن طريق إستمرار من كان بها في جهاده وتعنّته أمام تعذيب السّلطات [2].

إنّ التنظيم الذي يتشكّل داخل السّجن أو المعتقَل يكون خاضعًا مباشرةً لقيادة الثّورة بالمنطقة ، وهذا يعني أنّ النّضال في السّجن إمتدادٌ للنّضال خارجه.

وأسوق في هذا الموضوع نموذجًا عن التّنظيم الثوري في السجون ، النّموذج هو سجن الحراش، يرويها المجاهد محمد الطيب العلوي ، حيث ذكر أنّ التنظيم في سجن الحراش يعود إلى سنة 1938 على يد مصالي الحاج ، ومفدي زكريا وحسين لحول وأحمد بودة ، ويقرّ أنّ رواد الحركة الوطنية قد أثبتوا وجودهم بتضامنهم ، و بالإضرابات والإحتجاجات ، وأصدروا صحيفة البرلمان الجزائري التي صارت لسان حزب الشعب الجزائري ، وقامت محاولات لتشكيل تنظيم سياسي في السجن. وبعد إندلاع الثورة في 1954 إضطرّ المساجين إلى تنظيم أنفسهم ، وأوّل من بادر بهذه المهمة المجاهد الزبير بوعجاج ، وتداول على المسؤوليّة في السجن رابح بيطاط ، ثمّ محمد خميستي ، ثمّ تقرّر إسناد المسؤوليّة إلى لجنة بدل شخصٍ واحدٍ ، فوقع الإختيار على محمد الطيب العلوي ، محمد العيد الأشقر، عبد الحميد غراب، ثم إنضم إلى اللّجنة ياسف سعدي، ثم أُعيد تكوين لجنة أخرى تتألّف من محمد الطيب العلوي ، محمد السعيد معزوزي ، هاشم مالك ، وظلّت هذه اللّجنة إلى الإستقلال .

(1)– يحي بوعزيز ، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 190.

(2)– مرتاض عبد المالك، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائر 1954 – 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001، ص ص 14 – 15.

وقد إستعمل المسجونون أساليب عدّة للدّفاع عن أنفسهم منها:

1. الإضراب عن الطّعام لمدّة غير محددة.
2. نظّم نزلاء سجن الحراش م ظاه رة داخل السّجن ، بناءً على نداء صَدر من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
3. الإمتناع عن الإمتثال لأوامر إدارة السّجن.
4. رفض التّعامل مع إدارة السّجن ومع الحرّاس.
5. تقديم إحتجاجات مكتوبة إلى الجهات المسؤولة.
6. التّشهير بالمعاملات القاسية عن طريق الصّحافة في فرنسا أو في الخارج.

وكانت إهتمامات مسؤولي السّجن تتمحور حول أمورٍ عديدةٍ نحدّدها فيما يلي:

1. الدّفاع عن كرامة المساجين.
2. تنظيم حياة المساجين داخل السجن.
3. تمتين العلاقات بين المسجونين.
4. التغلّب على الفراغ بملء بما يفيد السّجين وخاصّةً التعليم.
5. الإعلام وتوفير الخبر، من أجل متابعة تطوّرات القضية الجزا ئية ، والتّصدي للسّياسة الإعلامية المسمومة التي تقوم بها إدارة السجون[1].

(1)– محمد الطيب العلوي، نظام الجبهة داخل سجن الحراش، أول نوفمبر ، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد، 87، 1987، ص ص 28 – 33.

المبحث الرابع : تطويق الإستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية الشرقية (منطقة تبسة)

المطلب الأول : المناطق المحرمة بتبسة

في شهر مارس 1956 تمّ إنشاء المناطق المحرَّمة في الجزائر ، وقد أُعتبرت المناطق التّالية بتبسة ممنوعة على تنقّل السّكان:

1 -المنطقة الأولى: جبال النمامشة (منطقة محرمة من الصنف ب) ، من ثليجان جنوبًا وحتى جبل سوكياس شمال نقرين ، وفركان على مسافة 30 كلم ، ومن جبل العنق شرقًا حتّى الجديدة على الحدود مع خنشلة على مسافة 73 كلم ، بإعتبارها منطقة إستراتيجيّة لنشاط الثّائرين بين سنوات 1954 و 1955.

2 -المنطقة الثانية: جبل غيفوف والزواريف جنوب نقرين ، المحاذية لصحراء المرموثية وشط الغرسة ، بالقرب من وادي سوف والجريد التّونسية.

3 -المنطقة الثالثة: الشّريط الحدودي بين الجزائر وتونس ، وكجزءٍ منه المار بتبسة من قلعة السنان شمال ونزة ، حتى مركز ام علي جنوبًا على مسافة 120 كلم ، ومتوسط 15 كلم (يتّسع بالقرب من مرسط لعوينات) ليصل 30 كلم . وتمثّل المناطق المحيطة بالماء الأبيض بـإتجاه (توس) عبر جبل بوربعية منطقةً محرمةً من الصنف أ ، والتي توجد تحت مراقبة الطيران الفرنسي ليلاً ونهارًا عبر مطار بئر العاتر وتبسة.

4 -المنطقة الرابعة: جبل الفوة وجبل بوجلال وجبل الدكان وأنوال من الصنف ب ، ونقطة مراقبتها: الماء الأبيض شرقًا ، ومركز الدكّان شمالاً ، وبرج القعقاع ومركز بئر مقدم (لصاص) غربًا.

5 -وهو ما يمثّل الحيّز الجغرافي للمناطق المحرَّمة بتبسة مانسبته 60 بالمائة من الرّقعة الجغرافية للمنطقة ، وقد أدّى إلى إختلالٍ كبيرٍ في الأنشطة الإقتصادية للسّكان خاصّةً بالمناطق الحدودية مع تونس وسكّان جبال النمامشة . وأمام لجوء جيش التحرير إلى نقل المؤن على ظهور البغال والتي كانت الحمولة الواحدة تزيد عن 17 كغ من مختلف السّلع الضرورية كالسّميد والسّكر والقهوة والبقول، وما تَسنّى حمله من الخضرورات ، بات نقل المؤن على البغال غايةً في التّعقيد ، بعد أن أصبحت السّلطات الفرنسية تَحصِي البغال مع ترقيمها في أنعالها و تسجيل مالكها[1].

(1)– فريد نصر الله ، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954–1958، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية جامعة العربي التبسي تبسة ،المجلد 02،العدد09،ديسمبر 2018، الجزائر ،ص ص225–226.

المطلب الثاني : خط موريس

حاولت فرنسا منذ إندلاع الثّورة التّحريرية الجزائرية تطبيق كلّ الأساليب من أجل القضاء على جيش التحرير الوطني وكذا جبهة التحرير، وإخماد العمل الثوري في الدّاخل والخارج ، ومن بين الأساليب التي إعتمدتها هو إنشاء الحواجز والأسلاك الشائكة المكهربة ، ومن أهمّها خط موريس على الحدود الشرقية منذ سنة 1957.

تعتبر الحدود الشّريان الرئيسي لأيّ ثورةٍ أو حربٍ مهما كان نوعها ، فهي التي يتدفّق عبرها السّلاح والمؤونة اللّذان هما العمود الفقري لقيام ونجاح أيّ ثورة ، ونتيجةً لإدراك السّلطات الإستعمارية الفرنسيّة لهذه الحقيقة خاصّةً بعد الإنتصارات التي حقّقتها الثورة التحريرية داخليًّا وخارجيًّا ، فكّرت منذ البداية في غلق الحدود، قصد تطويق الثورة وخنق إمتدادها وبالتّالي القضاء عليها، وكانت أُولَى محاولاتها بفكرة الجنرال "بيدرون Pedron " قائد القسم الوهراني الدّاعية إلى إنشاء خطٍّ دفاعي على الحدود الغربية على مسافة 140 كلم ، الفكرة التي جسّدها على الميدان الجنرال "لوريو Lorillot " في شهر جوان 1956م .

ونتيجةً لضعف النّتائج التي حقّقها هذا الحاجز، وأمام الضّغط والإلحاح الشّديدين على ضرورة التّعزيز العسكري لغلق الحدود ، جاء القرار رقم 3969 الصّادر في 28 جوان 1957م عن وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" ، القاضي بإنشاء خط دفاعي على إمتداد الحدود الجزائرية التونسية مماثل للخط الذي سبق إنشاؤه على الحدود الغربية.[1]

وأوّل نقطة له بمنطقة تبسة تبدأ من:

شمال مدينة لعوينات (Clairefontaine) ، و جنوب مداوروش (Montesquieu) ، على بعد 68 كلم من الحدود التونسية ، يستمرّ إلى الإقتراب من الحدود التّونسية جنوبًا بالإتجاه إلى الكويف ثمّ بكارية 24 (كلم مع الحدود).

(1)– جمال حفظ الله، خط موريس من خلال وثائق فرنسية(دراسة تقنية)، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية ، العدد، 13،الجزائر،ص336.

يتجّه إلى الماء الأبيض و أم علي (9 كلم علي الحدود) ، صوب بئر العاتر جنوبا(35 كلم مع الحدود) ، أمّا النهاية بنقرين على مشارف الصحراء (50 كلم مع الحدود .)
وتمّ إقامة 11 مركز رادار متطوّر ، لتتبّع الإتصالات اللاّسلكية والأفراد ، إبتداءًا من بكارية حتّى نقرين جنوب بئر العاتر، منها محطّتان شمال تبسة وتسعة محطّات رادار عالية الضّغط جنوب بئر العاتر ، ونقطة العمليات لها بجبل الدكان[1].

تحتوي الحواجز الحدودية التي أصبحت منذ جويلية 1957 تحمل إسم وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" ، على شبكة حواجز وسلسلة رادارات واقعة خلف المناطق المحرَّمة ، ومدعَّمة بفرق عسكرية برّية جوّية لمراقبتها[2].

شبكة الحواجز وسلسلة الرادارات على الحدود الشرقية :

في مرحلة أولَى تكوَّن خط موريس على الحدود الشرقية من:

- شبكة حواجز في الشّمال بين عنابة والماء الأبيض ، إمتدّت على مسافة 300كلم.
- شبكة رادارات في الجنوب بين الماء الأبيض وشط الغرسة ، إمتدّت على مسافة 125 كلم.

ثم تقرّر تمديد الحاجز إلى غاية بئر العاتر، أيْ من الماء الأبيض إلى غاية بئر العاتر ، على مسافة 63 كلم.

1– الحاجز عنابة – الماء الأبيض : وهو عبارة عن حاجز مزدوج ، مدعَّم بحاجز مكهرب ، يمتد على مسافة 300 كلم ، وكامل هذا الخط ملغَّم بمعدّل 03 ألغام في كل متر.

- من البحر إلى بارال (BARRAL) : يقع الحاجز شرق الطريق.
- من بارال إلى تبسة: يمتد الحاجز ليغطّي جهتي السكة الحديدية على مسافة 210 كلم.

(1)– فريد نصر الله، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954–1958، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر ،المجلد 02،العدد09،ديسمبر 2018، ص228.
(2)– جمال حفظ الله،خط موريس من خلال وثائق فرنسية(دراسة تقنية)،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية ،العدد13 ،الجزائر،ص336–337.

- من تبسة إلى الماء الأبيض: يقع الحاجز شرق الطريق ، ويتكوّن الحاجز من بارال إلى تبسة الذي يأتي موازي لجهتي السّكة الحديدية من الشرق والغرب من :

- **شرق السكة الحديدية:**
  - ✓ منطقة منزوعة الأشجار والنّباتات.
  - ✓ طريق للمراقبة.
  - ✓ شبكة أسلاك شائكة أربعة أمتار.
  - ✓ سياج 2,40 متر مكهرب بضغط 5000 فولط.
  - ✓ شبكة أسلاك شائكة أربعة أمتار.
- **غرب السكة الحديدية:**
  - ✓ شبكة أسلاك شائكة أربعة أمتار.
  - ✓ سياج 2,40 متر مكهرب بضغط 5000 فولط.
  - ✓ شبكة أسلاك شائكة أربعة أمتار.
  - ✓ طريق للمراقبة.
  - ✓ منطقة منزوعة الأشجار والنّباتات.

2– شبكة الرادارات الماء الأبيض– شط الغرسة :

تتكوّن هذه الشّبكة من الرّادارات منتشرة على ستّة مراكز رادار منتشرة جنوب الحاجز (عنابة – الماء الأبيض) من الماء الأبيض إلى شط الغرسة ، ويتكوّن كلّ مركز رادار من : رادارين نوع(A.N.M.P.Q.10) وثلاث مدافع (36 Long 105) ، ويتّصل كلّ مركز رادار مع مجموعة عسكريّة مزدوجة من المدرّعات والمشاة، التي تَستغل معلومات الرّادارات لتنفيذ الهجمات على العناصر المارّة عبر الحدود .

يبلغ مدى الرّادار (A.N.M.P.Q.10) من 10 إلى 15 كيلومتر ، ومدافع(36–L 105) يبلغ مداها 14 كلم.

3– تمديد الحاجز الحدودي إلى بئر العاتر :

جاء قرار تمديد الحاجز الحدودي إلى غاية بئر العاتر ، من الجنرال قائد المنطقة الشرقية قائد القطاع العسكري القسنطيني ، الذي دَعى العقيد (PONT) قائد الهندسة العسكريّة للقطاع العسكريّة بقسنطينة في المراسلة المؤرَّخة في 23 أوت 1957م ، إلى إعداد ودراسة تتعلّق بكل ما له علاقة بتمديد الحاجز إلى غاية بئر العاتر ، وحسب هذه الدّراسة التي قام بها قائد وحدة الهندسة (M.I.D 2°) ، فإنّ بنية الحاجز جاءت كالتّالي:

أنّه نفس نموذج الحاجز (تبسة – الماء الأبيض) ويتكوّن من :

- شبكتين عاديّتين ، بإرتفاع أربعة أمتار.
- سياجين مكهربين بغطاء حماية ، ويبعد السّياج عن الآخر بمترين ، ويبعد عن الشّبكة العادية بمترٍ واحد.
- في داخل الشّبكة العادية لغمٌ مضيء (éclairante) بين كل 20 متر.
- في خارج الشّبكة العادية في الجهة الشرقية ، توجد خيوط الرّبط (les retraite de hardts) وحقل ألغام مضاد للأشخاص (APID 51) ، في كل متر مربع ثلاثة ألغام مضادّة للأفراد ولغم واثب (bondissante) في كل 10عشرة أمتار[1].

كما يبلغ عرض هذا الحاجز إثني عشر متر، ويقع على الجهة الشرقية من الطّريق الرّابط بين تبسة وبئر العاتر على مسافةٍ تتراوح بين 300 و500 متر من الطريق (500 متر لترك واد برزقان " BRISGANE " داخل الحاجز).

يزوَّد هذا الحاجز بالكهرباء من محطات كهربائية نموذج (10°M.R) ، تغذَّى الواحدة منها بمولّدين كهربائيين.

نظرًا للأوامر التي جاءت من وزير الدفاع "أندري موريس" للإسراع في إنجاز الخط ، كان من المتوقَّع أن تنتهي الأشغال في أجلٍ أقصاه 30 سبتمبر 1957م ، لكنّ النتائج جاءت كالتّالي:

(1)– جمال حفظ الله،خط موريس من خلال وثائق فرنسية(دراسة تقنية)،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية،العدد: 13،الجزائر،ص337–338.

1– الحاجز (عنابة – الماء الأبيض) : أُنجز منه 279 كيلومتر.

- شبكة أسلاك شائكة شرق: 279 كيلومتر إنتهت.
- شبكة أسلاك شائكة غرب: أُنجز منها 186 كيلومتر.
- حاجز مكهرب شرق: أُنجز منه 231 كلم ، منها 120 كلم مكهربة.
- حاجز مكهرب غرب: أُنجز منه 95 كلم ، منها 30 كلم مكهربة.
- عملية نزع الأشجار والنباتات (إنتهت)
- **الألغام:** زرعت 36,500 لغم ، (A.P.10) مضاد للأفراد ، و380 لغم 14مضيء.

2 – سلسلة الرادارات (الماء الأبيض – نقرين):

ستّة مراكز رادار (في كل مركز هناك رادارين نوع (AN/ MPQ.10) ، مبرمجَة بين الماء الأبيض ونقرين ، والآجال المحدَّدة لوضع هذه الأجهزة هي:

- مركزين في 15 أكتوبر 1957.
- مركزين في 01 نوفمبر 1957.
- مركزين في 15 نوفمبر 1957.

هذه السّلسلة من الرّادارات ستَكمل فيما بعد بشبكة حواجز (أسلاك 15شائكة وألغام) بين بئر العاتر ونقرين[1].

المطلب الثالث : التنظيم العسكري للجيش الفرنسي بمنطقة تبسة

تمّ إنشاء منطقة العمليّات العسكريّة بتبسة تحت إسم "منطقة الشرق القسنطيني" ، التي تمتد على طول الحدود التونسية ، وقد أُسندت للجنرال فانوكسيم صاحب التّجربة الطّويلة في جبال النمامشة والأوراس منذ إندلاع الثورة . والذي يتشكّل من ثلاث قطاعات عسكريّة (عنابة، سوق أهراس، تبسة) حتّى نوفمبر 1958 ، لتحوّل قطاع تبسة إلى منطقة الجنوب الشرقي القسنطيني فيما بعد، وقد تمّ نشر اللّواء الثاني للمشاة ميكانيكية ، ثم أُسند قطاع تبسة إلى الجنرال سوفانياك

(1)– جمال حفظ الله،خط موريس من خلال وثائق فرنسية(دراسة تقنية)،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية ،العدد13 الجزائر،ص338–339.

قائد اللّواء الثّاني المظلّي ، وَوُجِّه الفيلق 26 منه إلى بلدية مرسط الواقعة شمال تبسة ، والذي كان يضمّ لوحده 1758 جندي لمراقبة مشاتي وجبال مرسط وبوخضرة ووادي الكباريت والمريج وونزة وجبل المسلولة وبرج القايد.

كما تمّ نشر الكتيبة الثّامنة التي يقودها العقيد فوركاد في محور (بئر العاتر – نقرين) ، لمراقبة جبل غيفوف ، وزريف الواعر المؤدّي لجبال المندرة وقفصة التونسية ، فكانت مسرحاً لعددٍ من المعارك الحدودية بين جيش التحرير والقوّات الفرنسية .

ودعِّمت في نوفمبر 1956 بالكتيبة السّادسة صباحية ، والمشكَّلة من الجنود المغاربة ، حيث أنّ مركز عمليّاتها هو تبسة ، وهذا لمراقبة الحزام الجغرافي الممتد من تبسة ونقرين وفركان ، وسوكياس وبئر العاتر على مسافة 100 كلم . وفي جانفي 1958 تمّ إعادة الكتيبة الثّالثة محمولة إلى مركز عمليّاتها خلال سنة 1956 بيوكوس[1].

المطلب الرابع: العمليات العسكرية للجيش الفرنسي بتبسة

من أهمّ العمليّات التي نفذّتها وحدات الجيش الفرنسي العاملة في إقليم تبسة :

1. عملية تمشيط منطقة قنتيس بواسطة الكتيبة الثّالثة محمولة في نهاية أوت 1956 ، وقد إعترف فيها العقيد ترانكييه فـي التّقارير اليوميّة أنّ المواجهة كانت عنيفة مع الثائرين المتخندقين في الكتل الصّخرية الضّخمة لجبل العنق وبوزخنين ، والتي وصلت حدّ إستخدام السّلاح الأبيض بين جنودنا والثائرين.
2. عملية عسكرية في فيفري 1957 : شملت كامل قطاع تبسة ب إسم l'Opération Pénéloppe.
3. في 01 فيفري 1958 تمّ تنفيذ عملية سوكياس 1 و 2 ، ضدّ المنطقة الممتدّة من فركان شرقا وحتّى جبل غيفوف على الحدود التونسية.

(1)– فريد نصر الله ، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954–1958، ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر ، المجلد 02، العدد09،ديسمبر 2018، الجزائر،ص.226

4. في 5 فيفري من نفس السّنة قامت الكتيبتين الثالثة والثامنة محمولة بحملة تمشيط في جبل العنق ببئر العاتر ، تكبّدت خلالها أكثر من 17 قتيل و25 جريح ، وأُستخدمت 5 حوامات من نوع Bananes ومدفعيّة الميدان ، في حين أُستشهد جنديّين من جيش التّحرير، وحسب التّقارير الشّهرية فإنّ السّيارات العسكريّة الفرنسيّ ة حول الحزام الحدودي بين الجزائر وتونس بتبسة ، كانت تَقطع كلّ ليلةٍ ما يعادل 200 كلم في عمليّات المراقبة العاديّة ، ويزيد هذا الرّقم للضّعف في حالات العمليّات العسكريّة والإشتباكات في مطلع 1957 وحتّى نهاية 1958.
5. تمشيط جبال بئر العاتر في 3 مارس 1958 من طرف $3^{ème}$ RPC

بالرّجوع للوثائق الأرشيفية الفرنسية ، نجد أنّه تنوّع النّشاط المسلَّح لجيش التّحرير وجبهة التّحرير ، ليشمل كلّ المناطق الحضرية خاصّةً في مدينة تبسة ، والتي نَفّذ فيها الثّوار أكثر من 27 عملية فدائيّة على وحدات الدّرك والشّرطة والمتعاونين المدنيين من السّكان ، فمدينة الشريعة نُفِّذ فيها 13 عملية فدائيّة و 6 هجومات ليليّة على مقرّات الجيش ما بين 1956–1958. وتمّ إكتشاف في شهر جوان 1956 مخبأ للأسلحة بحي الزّاوية بمدينة تبسة وفي 30 أفريل 1956 ، تمّ كذلك تنفيذ عملية تخريبية في جبل أزمر شرق المدينة ، وما بين نوفمبر 1956 وفيفري 1957 وقع 34 إشتباك بالقرب من مدينة تبسة (فج تنوكلة وبكارية شمالاً وأُكّس غربًا والعنبة جنوبًا) ، كما تمّ توقيف أكثر من 148 مموّن بإقليم مرسط (جبل الحوض) شمال تبسة.

وفي شهر جويلية من سنة 1957 تمّ تنفيذ 13 عملية عسكرية للوحدة المتنقّلة للشّرطة الرّيفية ، كان أهمّها تفكيك خليّة تموين بها عنصر يعمل في مصلحة الإستعلامات للشّرطة الفرنسيّة ، وتخريب في عتاد منجم الكويف ليلة 30 جانفي 1957 بمساعدة عنصر جزائري يعمل بالمنجم ، كما تمّ إلقاء القبض على القائد جدي مقداد في 7 سبتمبر 1957 بالدرمون من ثليجان. غير أنّ الثورة تمكّنت من تهريبه عن طريق شبكاتها المندسّة في الإدارة الاستعمارية جانفي 1958 [1].

1– فريد نصر الله ، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954–1958، ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر ،المجلد 02،العدد09،ديسمبر2018، الجزائر ،ص226–227.

وتمّ تفكيك خليّة لجبهة التّحرير في بوخضرة بالقرب من العوينات ، ووقعت إشتباكات بالقرب من الشريعة ما بين 17 و 18 أكتوبر 1957 ، كما تمّ إلقاء القبض على 3 شبكات للتّموين في الماء الأبيض وتازبنت في نهاية 1957.

ومن أمثلة أنّ السّلطات الإستعمارية كانت قد أحكمت الخناق على المناطق الحدودية ، ما يَذكره لنا تقريرٌ للجيش الفرنسي ، حيث نَفّذ الجيش الفرنسي خمس عمليّات عسكريّة بمنطقة تروبية وتازبنت والشريعة في شهر نوفمبر 1957 والتي تمثّلت في :

أ - 01/01/ 1957 : من طرف الوحدة الخامسة للشرطة الريفية المتنقلة رقم 5 ، ومقرّها الشريعة ، صادرت فيها أكثر من 5 أطنان من الشّعير من سّكان تروبية بحجة إيواء الثوار.

ب- 1957/03/02 : عملية تمشيط بدوار تازبنت أدّت إلى إستشهاد مواطن وإلقاء القبض على ثلاث ثوار ، وتحويل 28 مواطن من سكّان المشتة إلى المركز للتّحقيق .

ت- 1957/11/24 : تمشيط دوّار الطباقة الواقع جنوب شرق الشريعة ، حيث أُستشهد فيه مسؤولٌ سياسي لجبهة التحرير وأربعة مواطنين.

ث- 1957/11/25 : بدوّار الجابرية ببجن ، أُقيمت عملية عسكريّة أُستشهد فيها 25 ثائرًا ، وإسترجاع 1 بندقية حربية.

ج- 1957/11/28 : بدوّار تروبية من طرف الوحدة الخامسة للشرطة الرّيفية المتنقّلة رقم 5 ، وفي نفس اليوم عمليّة تمشيط من طرف الكتيبة الثالثة محمولة على جبل العرعور ببوجلال[1].

(1)– فريد نصر الله ، المرجع السابق، ص227.

خاتمة

وكخاتمة، لِما تقدّم، توصّل هذا البحث إلى عدّة نتائج:

- ✓ يمكن القول هنا بأنّ الأسباب التي أدّت بسلطة الإحتلال الفرنسي إلى اللّجوء لبعض جنرالاتها في إطار السّياسة الإستعمارية تجاه الثّورة التحريرية الجزائرية على غرار كل من روبير لاكوست وشارل ديغول ، تعود إلى ضرورة القضاء على الثورة بأيِّ طريقةٍ أو إجراءٍ كان ، بغية تحقيق الغاية الأساسية وهي القضاء الثورة ، لأنّ فرنسا كانت ترى بأنّ الثّورة المسلّحة حقٌّ غير شرعي للجزائريين ، فقامت بالعمل بكل وسيلة محرّمة وغير محرّمة حتى تقضي على الثّورة التحريرية والشّعب معًا.
- ✓ إنّ من بين تلك الإجراءات ، الإستعانة بضبّاط لاصاص في مجال الإستعلامات ، فهُم ليسوا فقط يبحثون عن المعلومات المتعلّقة بالثورة ، بل مسموح لهم العمل لتحقيق ذلك تحت أي وسيلة كالتعذيب والإستنطاق، وهذا ما يؤكّد بأنّ مهمة لاصاص مهمّة عسكرية بالدرجة الأولى من أجل القضاء على الثورة ، عكس ما تدّعيه فرنسا بأنها جاءت لتمدين الجزائريين.
- ✓ التّركيز على إستراتيجية القادة العسكريّين الفرنسيّين والإعتناء بها ، وإعطائها صلاحيات غير محدودة ، لهوَ دليلٌ على أنّ ثورة التحرير الكبرى قد أنهكت سلطات الإحتلال ممّا إضطرتها – وفق السّياسات التي إنتهجتها الإدارة العسكرية الإستعمارية– في محاولةٍ لتدمير الثورة ماديًا ومعنويًا ، لكن دون جدوى.
- ✓ نَوَّعت سلطات الإحتلال سياساتها تجاه الثورة التحريرية بين المُدن والأرياف ، من أجل عزل الشعب عن الثورة.
- ✓ يمكن القول بأن الجهود التي تبذلها فرنسا من أجل حثِّ الفرنسيين بين مدنيين وعسكريين ، للإلتفاف بسلطة الإحتلال ، أكثر دليل على تماسك الشعب الجزائري بثورته التحريرية.
- ✓ ممّا سبق يقود إلى أن فرنسا كانت تَستخدم أقذر الأعمال للحصول على المعلومات.
- ✓ أنّ كل معلومة تتحصّل عليها سلطة الإحتلال لها أهمية من حيث قيمتها (مصدرها)، وأهميتها في إستغلالها. وأنّ مهمّة الإستعلامات لا يمكن أن تتمّ دون عمليات الإتصال أو التواصل مع السكان ، وهذا يتحقّق بمهمة المراقبة المستمرة لهم.

- ✓ تكثيف مراقبة السكان، لأنّ فرنسا قد أدركت بأن إنطلاقة نوفمبر ليست من طرف مجرد أشخاص خارجين عن القانون ، بل هي ثورة حقيقية سعت إلى تحرير البلاد والعباد. ليتأكّد سبب إنشاء المصالح الإدارية التي إستحدثتها فرنسا ، لشيءٍ واحدٍ وهو إلغاء الثورة وإنهائها مهما كان الحال .
- ✓ التنوّع الكبير للوسائل المستخدمة من طرف سياسة لاكوست من تعذيبٍ متنوعٍ ، وإقامة المحتشدات ومراكز الإعتقال والمناطق المحرّمة ، خاصّةً بالمناطق الحدودية الشرقية والغربية. بالإضافة إلى بقاء العديد من إصلاحاته السّياسية مجرد أفكار على الورق ، التي لم تجد تطبيقًا فعليًّا خلال عهده ، عكسَ ما قام به ديغول بإستغلال غياب لاكوست عن حكم الجزائر حيث وجد إصلاحات لاكوست ممكنةَ ، أدّت به إلى إعادة رسكلتها وطرحها من جديد في ثوبٍ جديد ، تمثّل في ما يُعرَف بـ مشروع قسنطينة.
- ✓ إنشاء المعتقلات والمحتشدات والتركيز عليها في المناطق الداخلية والحدودية وإستغلالها ، و إستخدام الكذب والتزوير ، في التّواصل مع المعتقلين والمساجين ، بالتظاهر بالأعمال الخيرية وتقديم المساعدات من أجل إحتكاكها أكثر بالجزائريين ، لمعرفة أخبارهم وأخبار الثّورة عن كثب ، ومن ثمّة إستخدام كل المعلومات عن طريق الإستخبارات والعملاء المُجنَّدين لخدمة فرنسا ، وبالتالي تحقيق هدفها في تطويق الثورة.
- ✓ مواجهة فرنسا وأجهزتها بحرب مضادة تَستخدِم فيها الثورة نفس أساليب الإستعمار إجتماعيا وإقتصاديا، كتوفير المدرِّسين والقضاة والأطبّاء والمعالِجين. حتّى لا يلجأ الشعب إلى المحتل في سدِّ حاجياته ، وضرب كل أجهزة فرنسا من مراكز طبّية و إجتماعية ، وتهديد كل من يأتي بهذه الأجهزة.
- ✓ إضافة إلى إستخدام وسائل الإعلام المكتوب والمسموع لمحاربة المغالطات الإستعمارية ، التي تبنّتها سياسة كل من روبير لاكوست وشارل ديغول ، وتركَّز هذا بالأساس عبر جريدة المقاومة ثم جريدة المجاهد ، فكانت خير فاضحٍ لسياسة هذين الجنرالين ، وتشجيع الجزائريين على تثبيت ثقتهم بالثورة في الداخل والخارج.

- ✓ كانت الثورة التحريرية تؤمِن بضرورة إلتفاف الشعب حولها، لعدم تركه عُرضةً للإدارة الفرنسية ، حتى لا يتمّ تحقيق فكرة العزلة التي كانت فرنسا متخوّفةً منها . فقامت جبهة التحرير الوطني بالعمل الجماعي كأساس لإستمرارها ونجاحها.
- ✓ إلتفاف الجماهير حول الثورة من خلال التعبئة الشاملة ، كأساسٍ للعمل السّياسي.
- ✓ أنّ قادة الثورة كانوا يُدركون بأنّ الجماهير الجزائرية كانت تعاني من بطش وقهر و إستغلال سلطة الإحتلال له ، عن طريق أجهزته المختلفة وعلى رأسها المصالح الإدارية المختصة ومختلف الهيئات الإستدمارية الأخرى . وأنّ عدم وقوف الثّورة إلى جانبهم سيُؤدِّي إلى زيادة الهوّة والعزلة بينهم وبينها .
- ✓ أنّ الثورة الجزائرية قد إعتمدت على أساليب مبنيّة على القيم الأخلاقية العالية التي كان يتحلّى بها جيش التحرير والمجاهدون بشكلٍ عام.
- ✓ أنّ الثورة عَرفت كيف تعمل على تعميق الثّقة بينها وبين الشعب ، من أجل زيادة الهوّة بينه وبين الإدارة الفرنسية وعدم التقرّب منها ، حتّى يتمّ عزل الشعب عن الإدارة الفرنسية ، وهو الأسلوب ذاته المتَّبَع لدى السلطات الفرنسية.
- ✓ هذا ما جعل فرنسا تبحث في جنرالاتها وقادتها العسكريين إمكانية القضاء على الثورة ، فحاول هذين العسكريَّين أن يبحثا في إمكانية التهدئة بأيّ وسيلةٍ ممكنة ، مع تركيزهما على مبدأ أولوية إبادة الثورة عسكريا كما أراد ذلك روبير لاكوست، عكس ديغول الذي كان يرى أولوية العمل السياسي أكثر من الجانب العسكري.
- ✓ وهذا ما جعل ديغول يميل إلى تطبيق عدّة برامج على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، ظنًّا منه أن الثورة كانت إجتماعية إقتصادية فقط . فقد راهن كثيرا على الإصلاحيات الإقتصادية التي تضمّنها مشروعه في 3 أكتوبر 1958 لسحب الثّقة من جبهة وجيش التحرير الوطنيَّين. بالإضافة إلى مشاريع تهدئة أخرى لمحاربة الثورة لكنها فشلت كلها.
- ✓ قامت الثورة من وراء العمل السياسي والعسكري للوقوف النّد للنّد ضد فرنسا، تحت إطار الحرب المضادة ، فنجحت بسبب إيمان الشعب بقضيّته العادلة. بما إستحدثته الثورة من

إنشاءٍ للعديد من الهيئات والتنظيمات الشعبية على الصعيد السّياسي والعسكري والإجتماعي والإقتصادي معًا.

- ✓ نَوّعت الثورة من مهامّها السياسية والعسكرية لتقوية الصّلة الإجتماعية ، والتكفّل بمختلف شرائح المجتمع خاصّة عائلات المجاهدين والشهداء.
- ✓ لقد شكّلت المصالح الإدارية المختصة خطرًا كبيرًا على الثورة وعلى الشعب، لذا تصدّت لها الثورة بكل إمكانياتها.
- ✓ أن الإجراءات العملية التي مارستها فرنسا ضدّ الثورة التحريرية عبر كافة مناطق التراب الوطني، كمنطقة تبسة كحالةٍ تُعبِّر عن كل مناطق التراب الوطني خاصةً المناطق الحدودية ، هو كردِّ فعلٍ لما وصلت إليه الثورة التحريرية من رصانةٍ وثباتٍ بتحقيق عدّة مكاسب على مختلف الأصعدة ، ما جعل سلطة الإحتلال الفرنسي في الجزائر تفوض حالة الطّوارئ ، وتشرع في إنشاءِ المحتشدات والمناطق المحرمة بهدف القضاء على الثورة.
- ✓ فإصدار الإستعمار الفرنسي مشاريع عديدة بقيادة الجنرالين روبير لاكوست وديغول ، كان كسياسة قم عِّة ترهيبية من جهة ، و من جهةٍ أخرى كانت ك سياسة إغرائية ليِّنة ذات أبعاد نفسية تهدف إلى تطويق الثورة وعزل الشعب عنها .
- ✓ أنّ من دلائل فشل كل محاولة من محاولات فرنسا في القضاء على الثورة ، هو تجديد ثقتها في كل قائد عسكري رأت فيها إمكانية إنهاء الثورة ، وهذا ما يُثبت فشل إستراتيجية روبير لاكوست الذي لم يستطع تحقيق آمال فرنسا فيه من جهة ، وإستياء المستوطنين من هزائمه المتكرِّرة.
- ✓ أنّ مختلف جهات الوطن كانت تُطبق فيها نفس الأعمال والمهام إلا بعض المناطق التي كانت تعدّها فرنسا مناطق حسّاسة ، كالمناطق الحدودية مثل "تبسة" . بإعتبارها من أهم المناطق التي يتمّ من خلالها عمليات التموين بالأسلحة والأغذية.
- ✓ فتبسة كانت ولا تزال الرّباط المقدَّس المدافع عن الحدود الشرقية للبلاد ، فبحكم موقعها هذا كانت من أهمّ المعابر للأسلحة الثوار داخل القطر ، ممّا حمل العدو على إزالة حوالي ثلاثمائة ألف ساكن من منطقة الحدود وسكان الجبال. كما وُضع خطا شال وموريس المكهربين مع

المدرعات والجيش وأبراج الحراسة ، والهدف من كل ذلك هو عزل السكان عن الثورة ، ومنع وصول السلاح والمؤن إليها.

- ✓ تبسة لم تَسْلَم كغيرها من بطش العدو الفرنسي ، فقد إشتد الصّراع بين الجانبين المتحاربَين طيلة سبع سنوات ونصف ، حيث دَفعت في النهاية ثمنًا كُلِّل بالنّصر والنّجاح.
- ✓ أنّ الواقع المعاش آنذاك خلال الثورة التحريرية أكّد على أنّ فرنسا بعيدة كل البُعد عن مُثلِها الحضاريّة المتمثِّلة في العدالة والأخوة والمساواة !!
- ✓ أنّ الثورة التحريرية سارت على نهج قويمٍ فربحت و إنتصرت في النهاية ، فعَرَفَ كلّ من قرأ أو درس أو بحثَ في تاريخ الثورة الجزائرية كيف يُكْسَبُ رهان الحرب ، وهذا بالإلتفاف الشعب حول ثورته ولَمِّ شمل الشعب حولها، ولاحظ كيف ينقلب السّحر على السّاحر . وفهِمَ لماذا خرج الإستعمار يجرّ وراءه أذيال الهزيمة . لم يفلح لأنّه جاء محتلاً ليس مُستعمِرًا، جاء قاتلاً من أجل القتل. فقدْ خسرت فرنسا وخابت، وولَّت دون رجعة.

ملاحق

الملحق رقم : 01

صورة الوزير المقيم روبير لاكوست [1]

(1)- رابح لونيسي،تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،ج1،دار النشر المعرفة، الجزائر،2010،ص278.

الملحق رقم: 02

منشور لاكوست للشعب الجزائري لإفشال إضراب جانفي1957 [1]

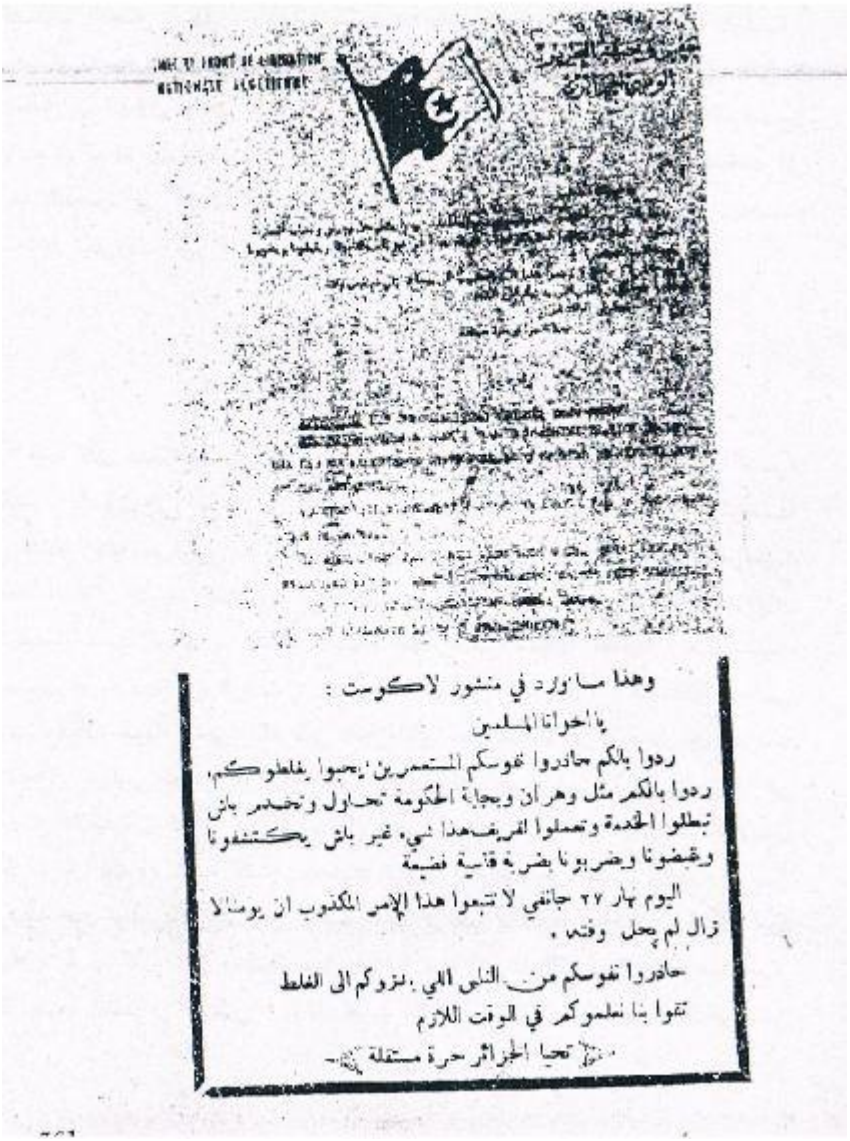

وهذا ما ورد في منشور لاكوست :

يا اخواننا المسلمين

ردوا بالكم حاذروا نفوسكم المستعمرين يحبوا يغلطوكم، ردوا بالكم مثل وهران وبجاية الحكومة تحاول وتحضر باش تبطلوا الخدمة وتعملوا المريف هذا شيء غير باش يكتشفونا ويقبضونا ويضربونا بضربة قاسية فظيعة

اليوم نهار ٢٧ جانفي لا تتبعوا هذا الإمر المكذوب ان يوما لا زال لم يحل وقته .

حاذروا نفوسكم من التلس اللي يلزوكم الى الغلط

تقوا بنا نعلموكم في الوقت اللازم

تحيا الجزائر حرة مستقلة

(1)- عمار قليل ،الجزائر الملحمة الجديدة، مرجع سابق ،ص361.

الملحق رقم: 03

الجنرال شارل ديغول[1]

(1)- بورغدة رمضان،الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962،منشورات بونه،ط1،الجزائر،2012،ص544.

الملحق رقم: 04

العمليات العسكرية الكبرى لمخطط شال[1]

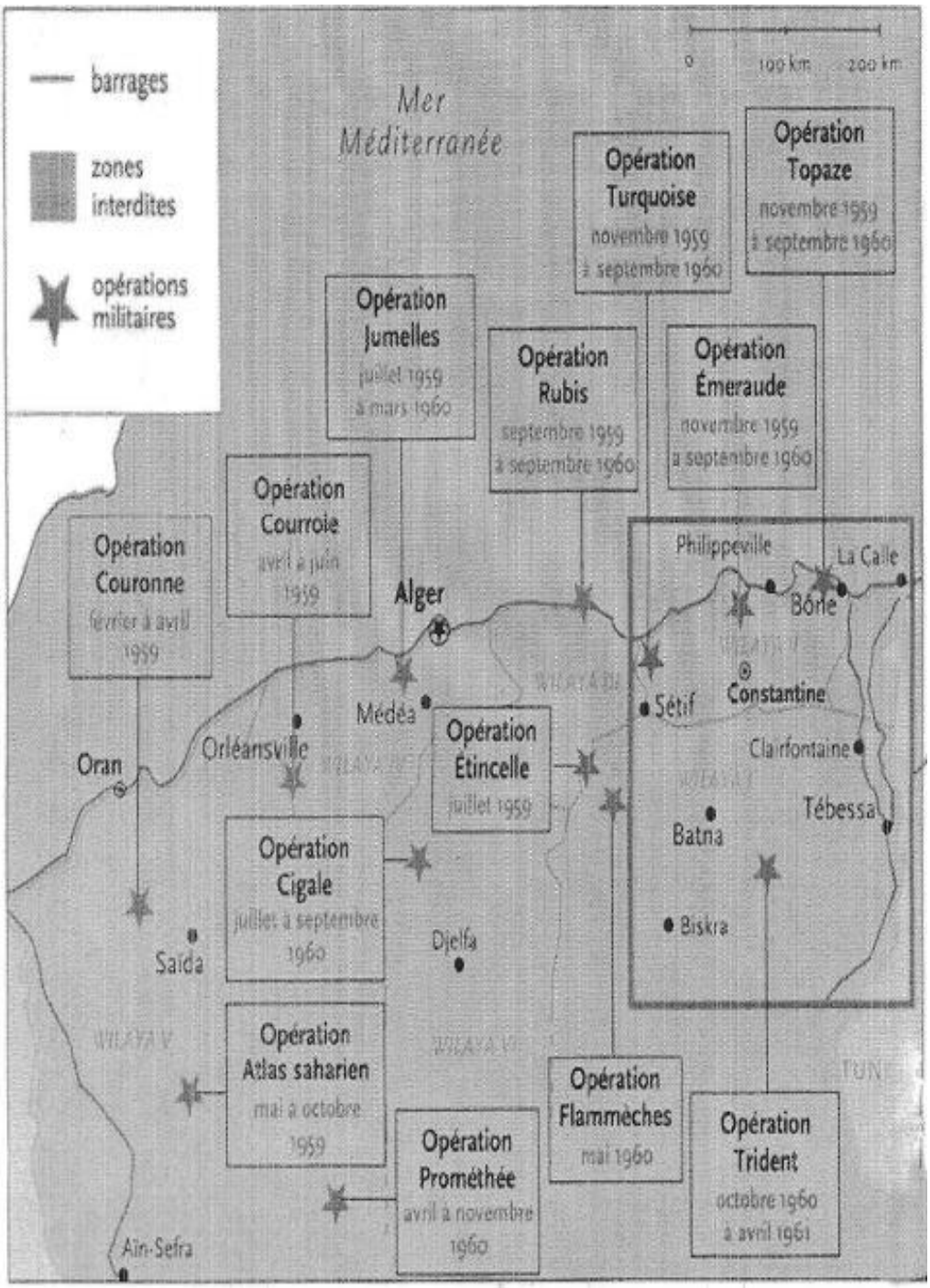

(1)- science et vie guerres histoire algerie 1954-1962,la derniere guerre des francais,p76.

الملحق رقم: 05

خريطة مشروع شال العسكري1959 1960[1]

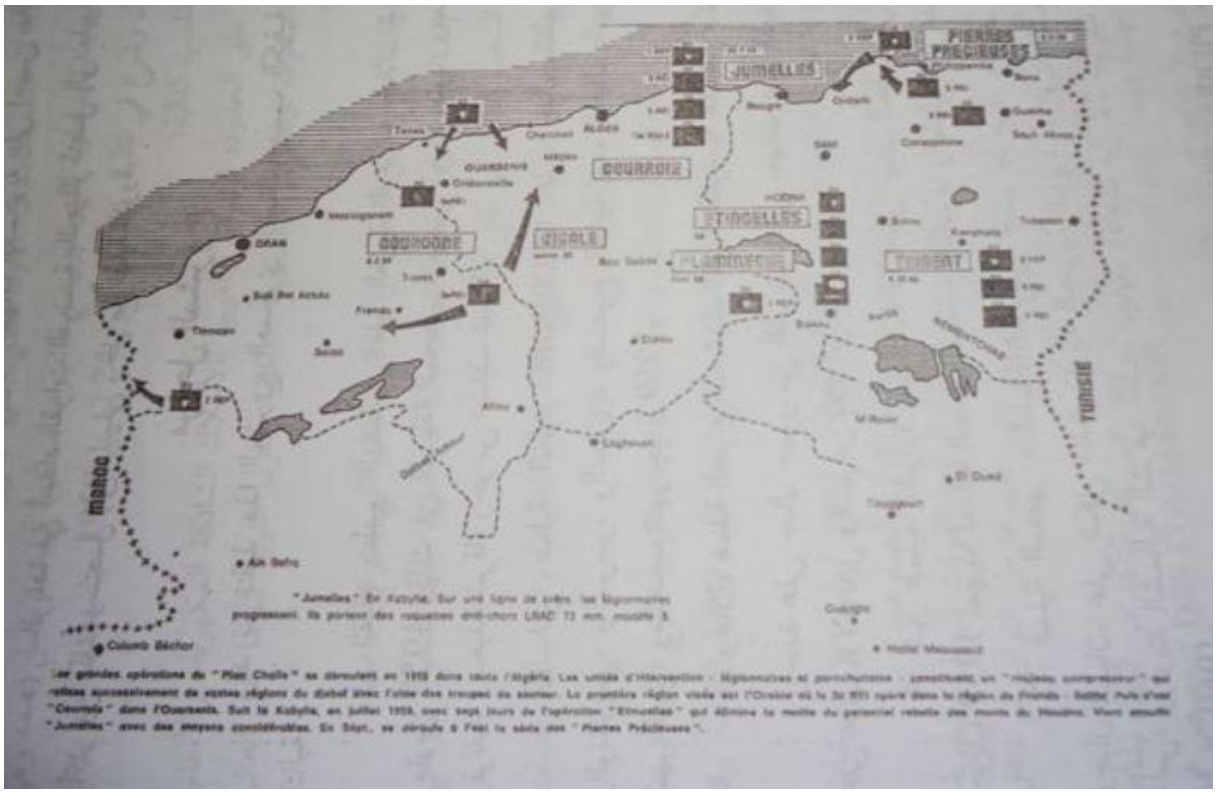

القوات الإضافية في الجيش الفرنسي بين سنتي 1957 و1959[2]

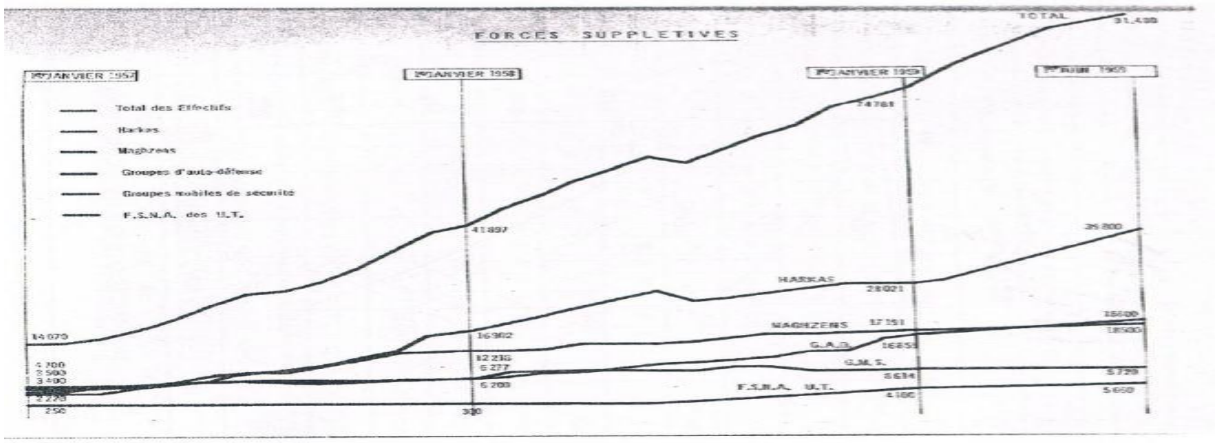

(1)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق ،ص160

(2)- الغالي غربي، مرجع سابق،ص572.

الملحق رقم: 06

مقال منشور في جريدة المجاهد[1]

هل يتوقف مشروع قسنطينة ؟!

وهرة اخرى اجل المشروع الفرنسي الخاص بتمويل معمل الفولاذ الضخم الذي سيقام بالقرب من عنابة . وكانت الحكومة الفرنسية عازمة على ان تتم هذا التمويل في سهر جويلية ١٩٥٩ الا انه اخر الى نهاية السنة نفسها .

ان المقصود من انشاء مصنع الفولاذ هذا هو الاستغلال الواسع لمشروع قسنطينة ، الذي يعتبره « دي غول - الحجر الاساسي والوثيقة الرابحة في سياسته بالجزائر . غير ان العمل قد تعطل تمويله ، وهذا ما يجعل الجنرال « دي غول » ليس على استعداد لتقديم الحجة الى عدو ان يدلي بها في الدورة القادمة للامم المتحدة :

المشروع الاول

لقد حللنا في اوقت اللازم مشروع اقامة معمل الفولاذ بعنابة وبينا الشروط التي بنطيها والنطاق السياسي الذي اسيد فيه .

ان مشروع الفنيين الفرنسيين يرى :

● بناء معمل للحنوصية (ديزوميل) على بعد ٢٢ كم من مدينة عنابة . ويمتد هذا المعمل على مساحة ٤٠ هكتارا (بحيث يكون واقعا بين الطريق المعبد والسكة الحديدية ومرسى عنابة) .

● اقامة صهاريج كهربائية لاستعمال حديد « وتزة » وعار « في الرمل » ، التي يمكن هذا المعمل من انتاج ٤٠٠ الف طن من الفولاذ سنويا . لكن هذه الطريقة لا تسمح باستعمال الحجم الحديد كوهود بل كصنف للحديد الخام . وان من الضروري استيراد هذا الحجم الحديد بنسبة (٦٠٠ الف طن) سنويا .

● اقامة مولد كهربائي مركزي - يعتبر الغاز الطبيعي اساسي الرمل - لانتاج الطاقة الحرارية اللازمة .

● والاقتراب من معمل الفولاذ تقام آلات لتحويل جزء من الانتاج الحديدي الى اشياء جولاذية (حوبه ومتوسطة وصغيرة) ٣٠٠ الف طن تقريبا ، والباقي يحول الى انابيب للنفط وانابيب لتموين المدن بالماء .

● التوجه اللازم لاقامة هذا المعمل هو ميناء عنابة .

● المصاريف الضرورية توزع كما يلي : ٣ مليارا لبناء المعمل نفسه ، و ٣٠ مليارا للانواع الكهربائي الضخم ، و ٣٠ مليارا اخرى للانابيب اللازمة لحمل غاز حاسي الرمل الطبيعي .

* * *

يضاف الى هذه المعطيات الاساسية اعتبارات مالية اخرى :

● يجب على الحكومة الفرنسية ان تقدم ٣ مليارا من الفرنكات لتجهيز (حسب نظرية الفنيين) . كما تقدم ٣٣ مليارا اخرى كضمان لتغطية العجز المالي الذي سيعرض المعمل في السنوات الاولى من تكوينه .

ويرى الفنيون الفرنسيون ان من الاحسن ان يشارك - في اقامة هذه « المجموعة الفولاذية » شركة وتزة للحديد وشركات النفط التي تستغل حاسي الرمل على امل ان يتحصلوا على حصص من ثمن الغاز الطبيعي وثمن الحديد الخام .

لكن تلاحظ ان اصحاب مصانع الفولاذ لا يريدون ان يدفعوا اكثر من ١٢ مليارا كمساهمة في راس مال الشركة المراد تكوينها ، مما يريد الفنيون الفرنسيون ان يكون المقدار الذي يسهم به اصحاب مصانع الفولاذ ١٥ مليارا مبدئيا .

وهكذا بدات مساومة حقيقية بين الحكومة الفرنسية من ناحية واصحاب مصانع الفولاذ من ناحية اخرى .

ان اصحاب مصانع الفولاذ ،الذين يتمركون بتجهيز مدينة « دانكيرك » وشمال فرنسا لمواجهة مزاحمة السوق المشتركة - ان هؤلاء يريدون تخصيص كل اعتماداتهم لهذا التجهيز ، بينما تريد مهم الحكومة الفرنسية ان يودعوا اكثر من ٥٥ مليارا في عنابة . وهذا ما جعل ام . دامیان « المدير العام لصنع الفولاذ الكبير المعروف « ايزيسور » ورئيس مجلس اصحاب مصانع الفولاذ - يقول :

« سنذهب الى عنابة اذا ما اجبرونا على ذلك . وسنعمل ذلك لانهم يقودوننا اليه بالسلاسل »

واذا عرفنا العلاقات المتينة بين اصحاب المال والحكومة الفرنسية امكننا ان نلاحظ مدى جديه هذه المهزلة ، اذ من يستطيع ان يجبر اصحاب مصانع الفولاذ على عمل ما يرونه منافيا لصلحتهم ؟

واخيرا فان شركات النفط وشركة وتزة للحديد رفضوا المشاركة في « المجموعة الفولاذية » المزمع اقامتها بعنابة ، وهذا مما يزيد في خطورة المعيز المالي الذي كان قدره الفنيون الفرنسيون

التناقضات داخل الوسط

ان التناقض بين مصالح مجموعة اصحاب المصانع الفولاذية والحكومة الفرنسية قد اخر عزم الحكومة الفرنسية على تمويل المشروع الذي كان محددا لشهر مارس ثم عدل عنه الى شهر جويلية ١٩٥٩ .

اما اليوم فان المعركة واقعة بين نزعتين :

اولا : نزعة السياسيين وعلى راسهم « ديبري » الذي جدد - في الشهر الاخير - حملته من اجل بناء معمل الفولاذ . وقد تبنى هذا الموضوع كل الوزراء الفرنسيين الذين سافروا الى الجزائر منذ بداية شهر مارس ، لانهم يرون فيه رمزا ومثالا حيا لتحقيق مشروع قسنطينة الموطئة به سمعة فرنسا .

ثانيا : نزعة « الماليين » و « الفنيين » الذين لا يفكرون الا في المال والفوائد التي سيتجر عليه ، وهي عدم المزاحمة قبل كل شيء .

ان الم « بيني » الذي هو مستعد لمد ٢٠٠ مليار الى مصانع الفولاذ بالسمال لعمل « دانكيرك » - يعارض في تسليم ما يعرب من ٥٠ مليارا لعمل لا نرجى من ورائه فائدة .

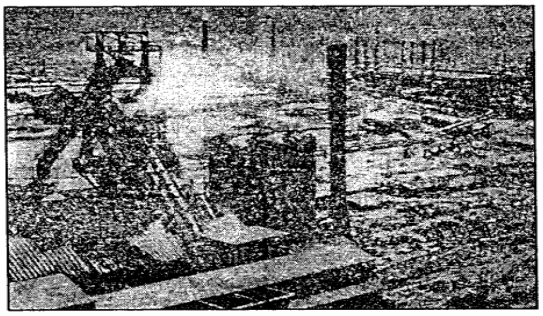

لن تقوم هذه المصانع حول عنابة : اموال التصنيع تلتهمها الغرب !

ويؤكد الفنيون من ناحيتهم بان دخل هذا العمل سيكون مضمونا فيما اذا خيرت طريقة جديدة - تلك الطريقة المعروفة بطريقة الحصم المباشر من الحديد الخام ومن الغاز الطبيعي دون ان يكونوا في حاجة الى استجلاب الفحم الحفيف . غير ان هذا المشروع ما زال تحت الدرس (مثل مشروع الصهاريج المنخفضة الذي لم يتحقق بنجاح الا في الجمهورية الديموقراطية الالمانية) .

وفي الانتظار ، فان الفنيين الفرنسيين يفكرون في حل وسط : وهو اقامة آلات لتحويل الفولاذ الذي يستورد لها من المصانع الفرنسية . وبعد ثلاث او اربع سنوات او اكثر عند ما يتحقق مشروع الحصم المباشر او مشروع الدخل او على الاقل مشروع الصهاريج المنخفضة - عند ذلك يشرع في بناء معمل الفولاذ الذي سيمون هو نفسه آلات التحويل .

وبهذه الطريقة الملتوية التي يصدق عليها المثل : « المحرات قبل الثور » ، تتم ترضية كل المصالح الممثلة في اقامة معمل الفولاذ .

١) مصالح السياسيين الذين يتصورون ان جزءا من مصنع الفولاذ - وهو الفرع الخاص بآلات التحويل - يمكن ان يتم في سنة ١٩٦٠

٢) مصالح منتج مصانع الفولاذ بفرنسا الذين يمكنهم انتاج اوراق الفولاذ بعناية على شرط ان يسرعوا باداره معاملهم في فرنسا بكل قوة وذلك ما يمكنهم من الوقوف في وجه مزاحمة مصانع «الروهر» الالمانية .

٣) مصالح شركة وتزة للحديد التي ستبيع حديدها الخام في عنابة عوض ان تبيعه لانفاترا . وتكون خسارتها في ذلك بنسبة ٪ ٣٠ .

٤) مصالح اصحاب المال الفرنسيين بما فيهم اصحاب مال الدولة والبنوك الذين لم يكونوا يفكرون في تخصيص اعتمادات تقدر بالمليارات لعمل من البعيد جدا ان يكون دخله مضمونا في الظروف الحالية .

معمل الفولاذ بعنابة :
خدعة لاصحاب رؤوس الاموال

اننا نعرف احتقار السلط الفرنسية للحقائق الاقتصادية نظرا لمعتقها بخيال « العظمة الفرنسية » ؟

وفعلا فان معمل الفولاذ بعنابه هو شعار سياسي قبل ان يكون مشروعا اقتصاديا .

انه شعار سياسي وديماغي خصص له بعض القادة الفرنسيين اعتمادات وافرة (ولو كانوا يعرفون مقدما انها لا تاتي بنتيجة) لكي يحققوه ولو جزئيا حتى يتسنى لهم ان يبرهنوا على ان مشروع قسنطينة هو مشروع ناجح يجب الايمان به، وحتى يمكن لرؤوس الاموال الفرنسية ان تعتمد في الجزائر بكل اطمئنان اذ ان الدولة هي المسؤول الاول السخي لهذا المشروع . والنتيجة هي ان الفوائد من هذا المشروع هو انه بمثابة شرك نصب لجذب اهتمام اصحاب رؤوس الاموال الفرنسية . وهو ايضا حركه سياسة . « ويفكر الفنيون السياسيون المدعوون بالتقدميين - بان هذا المشروع سيدعم النظام الاقتصادي الاستعماري . ويمكن ان يستمر حتى بعد الاعلان عن استقلال داخل محتمل او حتى بعد الاستقلال التام

واذا كان مشروع معمل الفولاذ بعنابة شركا نصب لاصحاب رؤوس الاموال الفرنسية فانه - ايضا - شرك بالنسبة للراي العام العالمي بصفه عامة . ولا نعتقد بانه موجه للدول العظمى التي لا نظن ان هذا المشروع سيبهرها او ان انتاج ٤٠٠ الف طن من الفولاذ يجعلها تؤمن بان ذلك سيحل القضية الجزائرية .

ان هذا المشروع موجه في الواقع قبل كل شيء الى البلدان التي هي في طريق التطور يعني بعض الدول الافريقية الاسيوية او دول اميركا اللاتينية الجهورة بهذا المشروع الذي تستعمله فرنسا كوسيلة توهم بها الدول المتخلفة اقتصاديا بانها اي فرنسا مستعدة ان تنجز مثل هذه المشاريع واكثر منها في بعض الاقطار الافريقية او اللاتينية اذا ما وضعت هذه بالامساك عن التصويت في الامم المتحدة .

البقية على ص ١٠

(1)- جريدة المجاهد ، الجزء الثاني ، بتاريخ 1959/09/08 ،ص9.

الملحق رقم: 07

خريطة المناطق المحرمة إبان الثورة التحريرية الكبرى[1]

(1)- عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة / المرجع السابق ، ص159.

الملحق رقم: 08

خريطة المناطق المحرمة بتبسة[1]

(1)– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق ، ص227.

الملحق رقم: 09

خريطة منطقة الشريعة_تبسة

للضابط اونفروي[1]

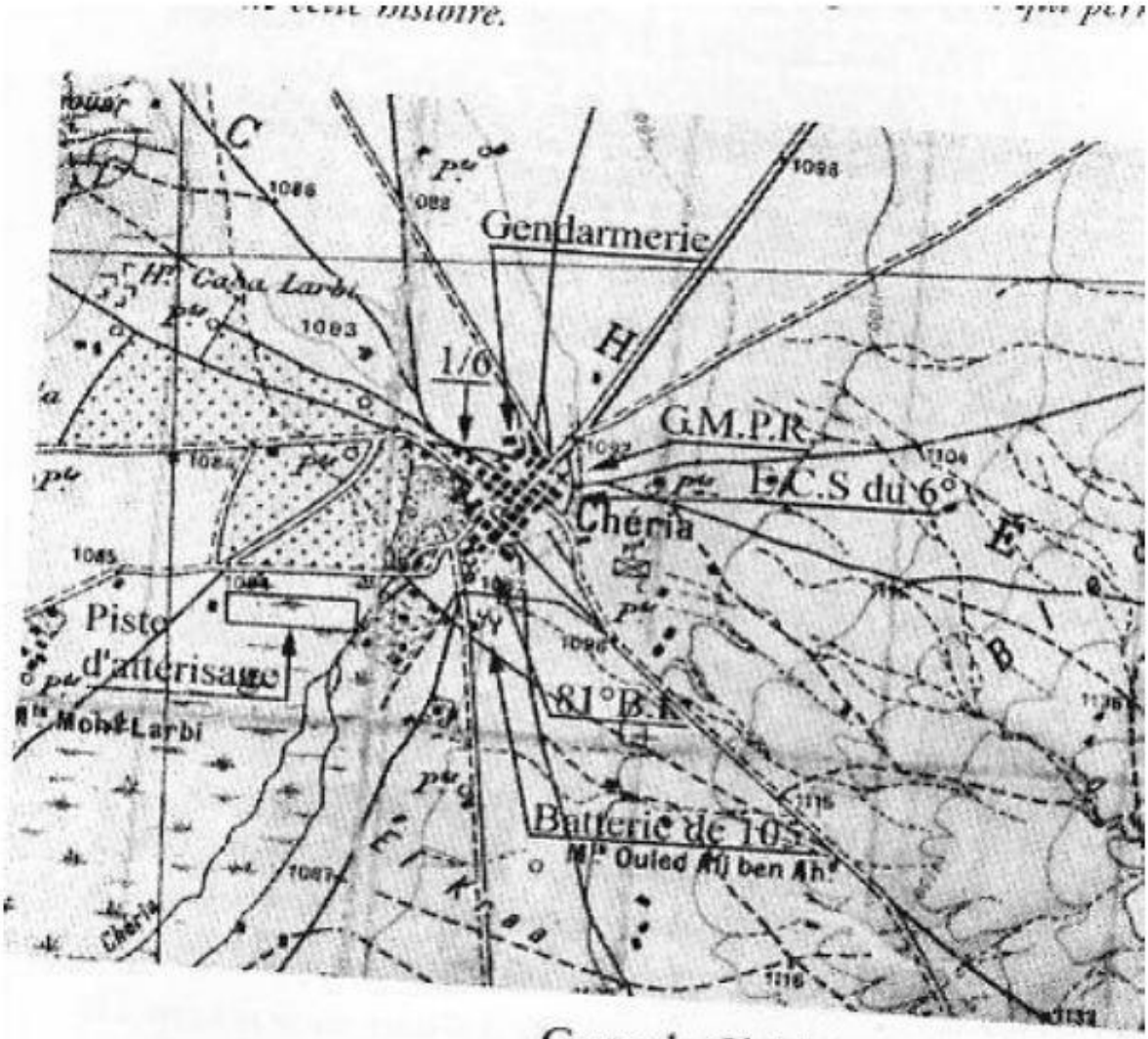

Carte de Chéria
(fournie par le lieutenant Onfroy)

(1)– العقيد دور ضابط في الهندسة

الملحق رقم: 10

خط موريس في الجهة الشرقية[1]

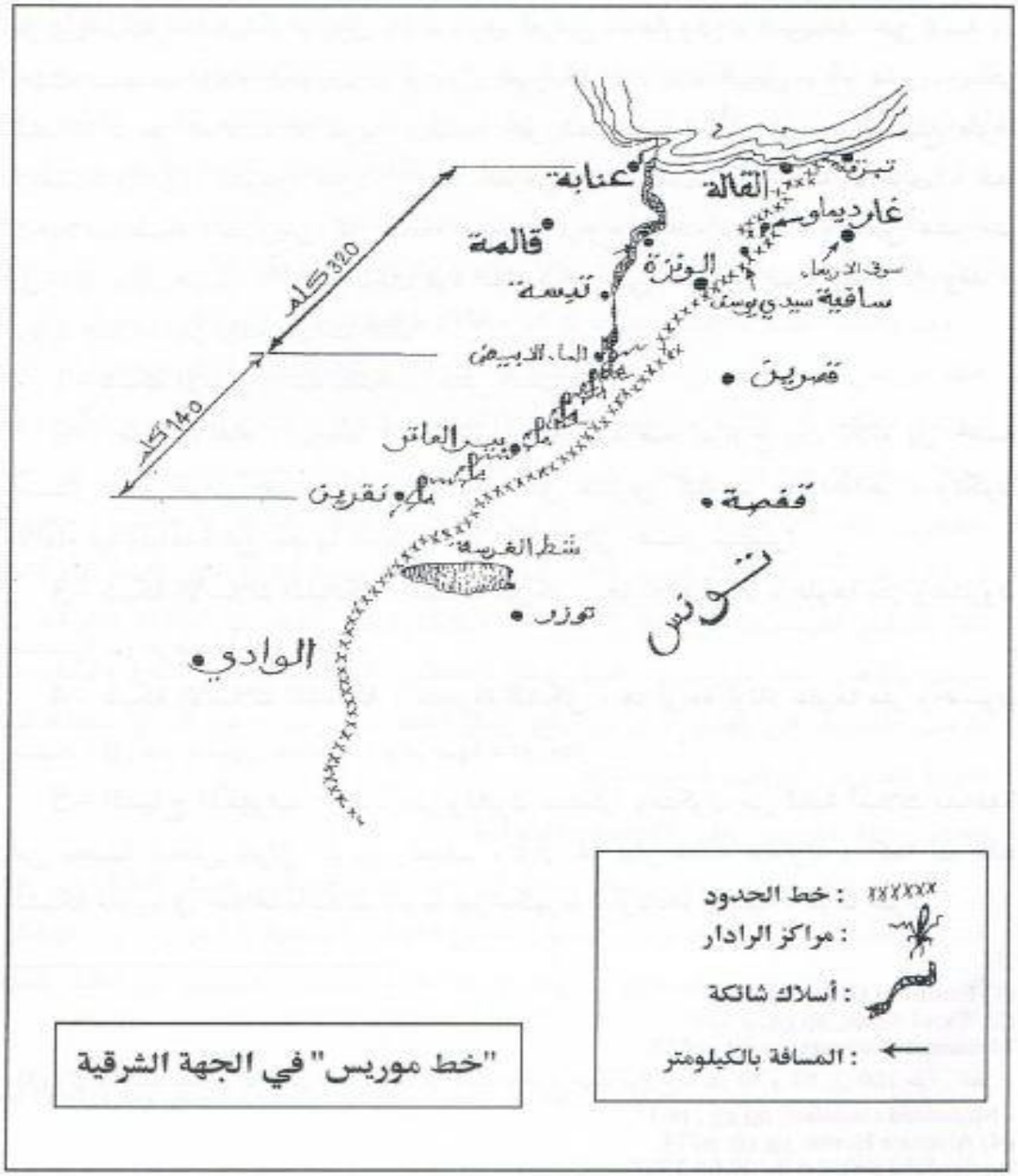

(1)- جمال قندل،خطا موريس شال،المرجع السابق،ص5.

الملحق رقم: 11

خريطة تمركز القوات الفرنسية بالمنطقة الحدودية الشرقية و خطي موريس و شال[1]

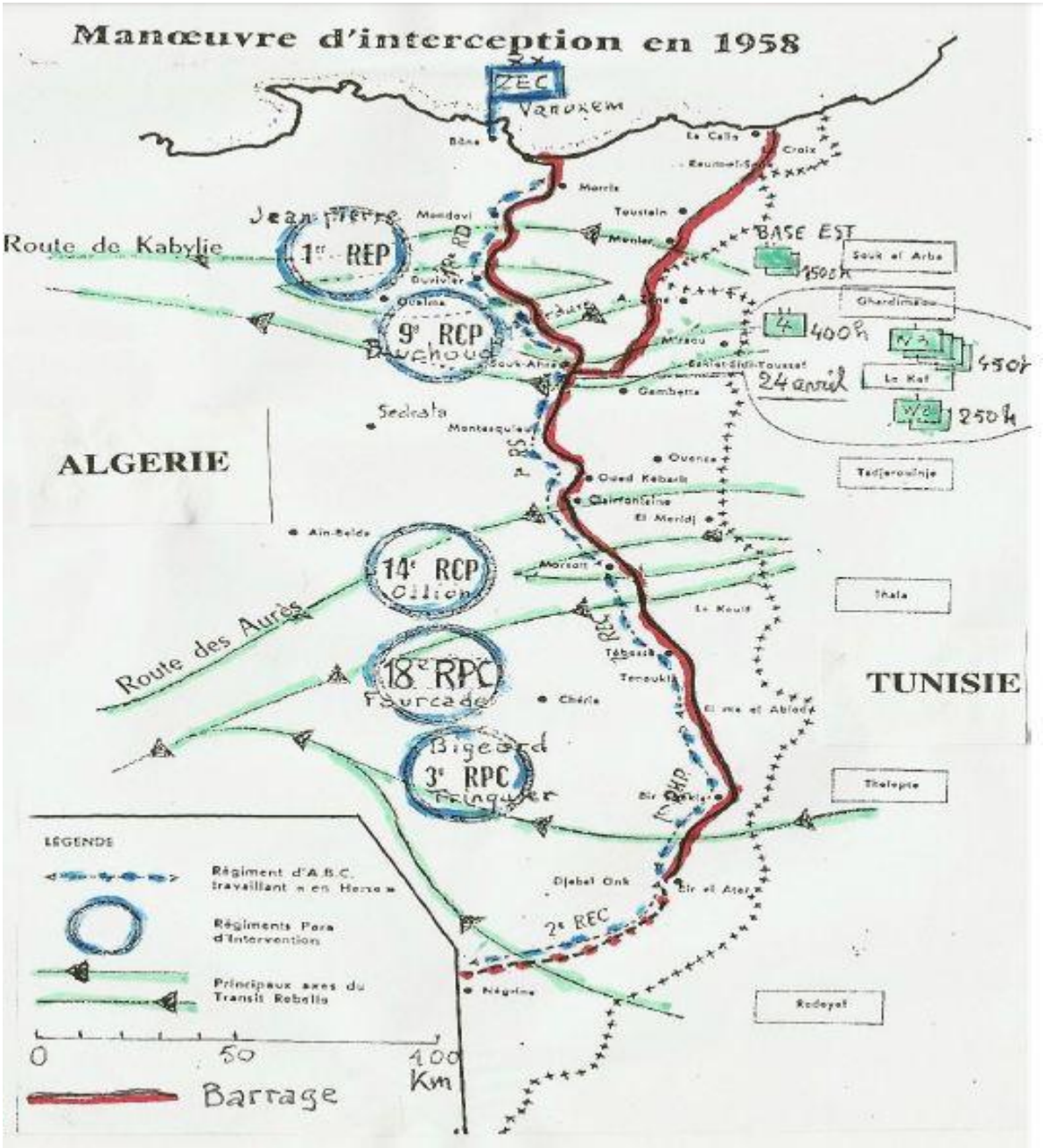

(1)- FR ANOM 9336/29 , Découpage : correspondance, cartes, tableaux statistiques, Journal officiel de l'Algérie contenant les arrêtés instaurant les nouvelles communes (1955/1958).

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: الأرشيف:

24. A.N.O.M: Barrage Frontières; Réseau d'obstacles et chaines radars (VUE d'ensemble).
25. ANOM, Barrage Frontières, Frontière Est (Chaine radar El Malabiod-CHOTT RHARSA).
26. ANOM, Barrage Frontières, Frontière Est (Réseau d'obstacles Bône-El Malabiod).
27. ANOM; Devis des moyens Nécessaires au Prolongement du barrage jusqu'à Bir El Ater.
28. ANOM; Fiche sur le barrage de la frontière Algérie-Tunisienne.
29. ANOM; Situation des Barrage Frontière au 30 Septembre 1957 (Réseaux d'obstacles et chaines radars).
30. FR. ANOM, 7 SAS 69, Section administrative spécialisé de Cheria 1955/1962, lutte contre le FLN; opération, activité militaire, instructions, comptes rendus (1955/1961).
31. FR. ANOM, 93/2 f117, brigade mobile Tébessa 1956/1959 (dossiers n° 23/57).
32. FR.ANOM, 93/2 F115-118, brigade mobile Tébessa 1956/1959 dossiers Né 1/56.
33. Shat, 1H2967, dossiers 2(Zones interdites en zone sud Constantinois, (Catre et calques et rapports).

بالعربية:

34.ابراهيم نجار وآخرون، القاموس القانونية فرنسي عربي ، ط3، بيروت، 1991.

35.أحمد بجاوي، السينما وحرب التحرير الوطني ، الجزائر معارك الصورة ، ترجمة مسعود جناح، منشورات الشهاب، ط1، 2014.

36.أحمد بن جابو، الدعاية الثورية كمنعطف حاسم في الثورة الجزائرية، 1954 – 1962 دعاية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية، في الملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، .

37.أحمد حمدي، الثورة التحريرية الجزائرية والإعلام، المتحف الوطني للمجاهد ط2، الجزائر

38.أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.م.ط، 1995.

39.أحمد سعيود، العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 -1958.

40.أحمد عباس، نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية 1954 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

41.أحمد مريوش، السياس الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية، دراسات الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.س.

42.أندريه ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP ، الرويبة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

43.بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجه الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 2010.

44.بسام العسلي، الاستعمار في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، 1986.

45.بلبوري سيد أحمد، التعذيب وتداعياته وواقع المعتقلات بالغرب الجزئاري، الملتقى المغاربي حول سياسة التعذيب الاستعماري وتداعياتها المعاصرة خلال الثورة التحريرية، جامعة الجيلالي اليابس ، الجزائر، 2005.

46.بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

47.بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، 1956 – 1957، دار هومة 2005، تر : مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005.

48.بن يوسف بن خدة، نياية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان ، تعريب لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987

49.بنو يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، ترجمة: لحسن زغدار وآخرون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

50.بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.

51.التقرير الجهوي لمتلقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بتاريخ 14 –15 فيفري 1985، سوق أهراس.

52.جان بول سارتر، مواقف مناهضة للاستعمار، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

53.جمال قنان، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957– 1962، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006،

54.جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

55.جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

56.جودي لخضر بوالطمين ، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها، ط1، دار البعث للنشر، قسنطينة.

57.حسن أبو شيبة، السدود المكهربة في حوار حول الثورة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

58.خليفة الجندي وآخرون، حوال حول الثورة، ج2، منشورات المتحف الوطني للتوثيق والإعلام، الجزائر، 1986.

59.خليفة الجنيدي، جمال خرشي وآخرون، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830– 1962، دار القصبة للنشر، 2009.

60.خليفة بن قرعة، الجزائر.. والصديق اللدود، الطباعة الشعبية لجيش الجزائر، 2007،

61.خميسي سعدي، معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013

62.خيضر إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 – 1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،

63.رافائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد يكّلي، دار أمدوكان للنشر، 2010.

64.رشيد الزبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1959–1962 ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

65.رشيد أوعيسى ، كراسات هارتموث السناهنص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، ترجمة: محمد المعراجي، وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

66.رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

67.رضا مالك : الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة : فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2003.

68.السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء ثورة التحرير، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مصلحة البحوث والتوثيق بالمركز.

69.سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

70.سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، جار الحمة، الجزائر، 2000.

71.سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط1، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر 1990.

72.شارل ديغول، مذكرات الأمل والتجديد (1918 – 1962)، تر : سموحي فوق العاد واحمد عويدات، بيروت، 1971.

73.شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

74.صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزئارية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

75.صالح بن القبي، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

76.صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمّة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم، عنابة، الجزائر.

77.ضيف الله عقيلة التنظيم السياسي والداري للثورة 1954 – 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، 2013.

78.طاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قبل الثورة النابض، دار الأمّة، الجزائر، 2010.

79.طلاس مصطفى، الثورة الجزئائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1984.

80.عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزئارية 1954 – 1962، ترجمة، عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007،.

81.عبد الحفيظ أمقران، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

82.عبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004، .

83.عبد الرحمن فارس، الحقيقة مُرّة، مذكرات سياسية 1945 – 1965، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

84.عبد القادر نور، حوار حول الثورة، موفم للنشر، 2009.

85.عبد الله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956.

86.عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957.

87.عبد الله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958.

88.عبد المالك مرتاض ، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائر 1954 – 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001.

89.عبد المجيد عمران، النخبة الفرنسية المثقفة والثوة الجزائرية 1954 – 1962، مطابع دار الشهاب، الجزائر، د.س.ن.

90.عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954 – 1962، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع.

91.عبد الملك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة الجزائر 1954–1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

92.عبدالله شريّط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة، الجزائر، 2010.

93.عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

94.عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

95.عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

96.عمار جرمان، الحقيقة ، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار هومة، الجزائر، 2007.

97.عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991.

98.عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 – 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

99.غالي الغربي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، م.و.د.ب.ح.و.ث 1954، 1998.

100. فرانتز فانونن من أجل أفريقيا، ط2، ترجمة محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

101. فرانز فانون، معذبوا الأرض، تر : سامي الدروبي وجمال الأتاسي، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، 2008.

102. فرانسواز بيريه، نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر 1954 – 1962، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجزائر، 2007.

103. الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009.

104. فؤاد سعد زغلول، عشت مع ثورا الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

105. قدادرة شايب، انعكاسات مظاهرات 11 ديسمبر على المشروع الفرنسي – الجزائر الفرنسية، أعمال الملتقى الدولي حول تاريخ الثورة التحريرية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 11 و 12 ديسمبر 2006، دار الهدى، 2007.

106. لخضر شريط، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية.

107. محفوظ قداش، حكايات نارية، شهادات حول الثورة الجزائرية، ترجمة: محمد معراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011.

108. محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.

109. محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم.

110. محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1993.

111. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر 1984.

112. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1942 – 1992، ج2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

113. محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

114. محمد الميلي، فانون والثورة الجزائرية، دار المكاتب العربي، بيروت، 2010.

115. محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1946.

116. محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984.

117. محمد بالعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة، الجزائر.

118. محمد تقية، الثورة الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

119. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994.

120. محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

121. محمد صالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

122. محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحقيق محمود الزبيدي، دار الأمة، الجزائر، 2003.

123. محمد عباس، دوغول والجزائر، قضايا وشهادات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

124. محمد عاس، في كواليس التاريخ (3)، ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007.

125. محمد عباسن نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

126. محمد قنطاري، من ملاحم المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسين دار الغرب، وهران، 2007.

127. محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام 1956 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

128. المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للمتلقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية الرابعة)، تقرير سياسي فترة 1959 نهاية 1962، ج1، د.ب، د.س.س،

129. مهري عبد الحميد، الذكرى الخامسة والعشرون ، نوفمبر كيف حرر الجزائر، الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1979.

130. الموسوعة العسكرية، المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر، ج1، بيروت، 1981

131. ندرافور بيكار، الجزائر، شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب التحرير، ترجمة فتحي سعيدي، موفم للنشر والتوزيع منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001 .

132. نهاري علي، من جرائم الجيش الفرنسي في بعض مناطق الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزئر، 2010.

133. هنري العلاق، مذكرات جزائرية، ترجمة جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

134. هواري قبايلي، ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

135. وثائق مؤتمر الصومام منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائري 1996، ط2، الجزائر، 1995.

136. يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2012.

137. يحي بوعزيز، ثورات الجزار في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث، قسنطينة الجزائر، 1980.

138. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين (19-20)، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران.

المصادر والمراجع الأجنبية:

139. Albert Paul Lentin, le Dernier Quart d'Heure L'Algérie entre deux mondes, éd: Alem el Afkar, Alger, 2012

140. Ali Haroun, la 7ème Wilaya la Geurre du FLN en France 1954-1962, éditions Casbah, 1996,

141. Alistair horn, histoire de la guerre d'Algérie, achevé d'imprime sur le presses, Algérie, 2008

142. Alistair Horne: Histoire de la guerre d'Algérie, 4ème édition, éditions Dahlab, Alger, 2007.

143. B.J. Stora

144. Charl Robert Agéron, Une dimension de la guerre d'Algérie, les regroupemes de populaions, in Jean-Charles Jauffret et Maurice Vaisse, Militaires et juérilla dans la guerre d'Algrie, actes du colloque de Monepelier des 5 et 6 mars 2000, organisé par le centre d'études d'histoire de la déense, Brussels, 2002

145. Charles Henri Favrod, La Révolution Algérienne, edition Dahlab, Algérie, 2007

146. Chenntouf Tayeb, L'Algérie en 1954 " document d'archive présenté par Chenntouf tayeb, office de publications universitaires K2006,

147. Cornaton , Michel, (1997) les rerpoupements de la décolonisation en Algérie, Paris, les éditions ouvrières., M. 1997

148. Déclaration Enregistrée du Commandant Assedine, 30 Novembre 1958, In

149. Jacques Soustelle, l'Esperance Trahie (1958-1961) éd: de l'alma, Paris, 1992, PP 316-317.

150. Jauffret,Jean Charles et Muaurice Vaisse, (2001) Militaires e guérilladans la guerre d'Algérie, actes du colloque de Montepellier de 5 et 6 mai 2000, organisé par : lecentred études d'histoire de la déense et L'UMR, Montpelier, édiions complex, 2001

151. Jean Callet (lieutenant-colonel).

152. Le Commandant Azzedine, Les Fellagas, Enag, éditions, Algérie, 1997, P 256.

153. Lettre du Commandant Azzedine au Colonel Si M'hamed,27 novembre 1958, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN, Documents et Histoire (1954-1962), édition Casbah, Alger, 2004,

154. Mauric Faivre.

155. Mohamed Harbi, le FLN documents et histoire (1954 – 1962), Editions casbah, Algérie, 2004,

156. Mohamed Harbi, un vie debout mémoire politique.

157. Mohamed Harbi; le FLN mirage et réalité, édition Jeune Afrique, Paris, 1985, P 183.

158. Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre, office des publications universitaires, Alger.

159. Opératio Jumelles, le sort de l'Algérie se joue en Kabylie, le magazin, Paris match – titrait en grosses mandrettes.-

160. Paillat,Claude, Dossier secret de l'Algrie, 13 mai 58/28 avril 1961, Paris, le Livre conemporain, 1961

161. Patrick Eveno,

162. Patrick Kessel; Giovanni Perilli, Peuple Algérien et la guerre, lettres et témoignages d'Algériens (1954 – 1962), Paris maspero, 1962

163. Phillippe gaillard, l'alliance la guerre d'Algérie du générale bellounis 1957- 1958, le harmattan, 2009,

164. Pierre clostermann, appui deu sur l'oued hallail éditeur Flammation, Paris, 1960,

165. Pierre Monta Gagnon,.

166. Sylvie Thenault, Personnel et Internés dans les Camp Françaises de la Guerre d'Algérie, entre stéréotypes Coloniaux et Combat pour l'indépendance, Politix 2005/1, N° 69, .http://www.arin.info/aticle.php?ID REVUE.

167. Sylvie, Thenault; une drôle de justice, les magistrats dans la guerre d'Algérie, Ed: la découverts, 9 bis, ure abel-hovelacque, 75013 paris, p 30.

168. Yves Courrière, la guerre d'Algérie dictionnaire et documents, T5 SGED, Paris, Mai 2001,

169. Yves Courrière, La guerre d'Algérie, temps de léopard édition Rhma, Alger, 1993, p103.

الرسائل الجامعية:

170. ابراهيم لونيسي، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي، الجزائر أنموذجا 1952 – 1992، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.

171. أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيمها 1960–1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001 – 2002.

172. أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة 2006/2005،

173. بن ناجي، جارية كشير، السجون الاستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي بربروس اعتمادا على سجلات الإيداع 1954– 1962، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.

174. جارية كشير بناجي، السجون الاستعمارية بالجزائر مع الإبداع ، دراسة نموذجية لسجن سركاجي بربروس اعتمادا على سجلات الإيداع (1954–1962)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.

175. جرد سالم، دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبى 1956 – 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر غير منشورة، جامعة باتنة، 2005.

176. جمال قندل، خط موريس بين الانتصار والانكسار، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، 1992 – 1993، معهد التاريخ جامعة الجزائر .

177. جمعة بن زروال، الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة 1954 – 1962، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة 2003/2002

178. رشيد زبير، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2012–2013.

179. رشيد زوبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة 1955 – 1961، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2003/2002.

180. شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ ببوزريعة، 2000–2001.

181. شتوان نظيرة، الثورة التحريرية 1954 – 1962، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007– 2008.

182. شمس الدين بونفش، سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية 1956–1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية جامعة باتنة، 2013–2014.

183. صورية بلهادف، مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2005.

184. طوماش مصطفى، التعذيب خلال الثورة، مذكرة السنة الأولى ماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر.

الجرائد والمقالات:

185. أحسن بومالي، التمدّن الفرنسي في فن التعذيب، مجلة أول نوفمبر، ع: 31، الجزائر ، 1978.

186. أحمد رضوان، شرف الدين، التعذيب، قراءة في جريدة المجاهد 1957 – 1962، مجلة المصادر، مجلة سداسية،ع: 8 تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ماي2003

187. أحمد زديرة، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، ج2، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد: 175، 2011.

188. أحمد شقرون، ترجمة معكرة الجزائر لجاك دوكسن، مجلة المصادر، ع: 06، مارس 2002، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، رويبة، الجزائر.

189. أحمد صغير، أواع التعذيب الجسدي الاستعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية الكبرى، الملتقى المغاربي.

190. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956 – 1962، دار هومة، الجزائر، 2009

191. أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

192. البصائر، العدد: 321، بتاريخ 03 جوان 1955.

193. بلقاسم بوشارب، نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير، مجلة اول نوفمبر، العدد 79، السنة2، 14 نوفمبر 1986.

194. التعذيب الاستعماري في الجزائر، فنونه وأساليبه الوحشية، جريدة المجاهد، ع:8، تونس، 5 أوت 1957.

195. التعذيب والتمدير والمجازر الجماعية والتقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة، جريدة المجاهد، ع:9، 20 أوت 1957.

196. جريدة العمل، ع:2566، 15 جوان 1957.

197. جمال حفظ الله، خط موريس من خلال وثائق فرنسية(دراسة تقنية)، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية ، العدد، 13،الجزائر.

198. سعدي بوزيان، صفحات من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، مجلة أول نوفمبر ، العدد 129.

199. سعيد عولمي، وأقيمت المعتقلات، شريط وثائقي تاريخي حول المعتقلات الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية ، الحلقة الثانية، بث بالتلفزيون الجزائري يوم 19 مارس 2010.

200. عبد الحفيظ مقدم، الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع:10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1997.

201. عبد الحميد السقاي، من بطولات جيش التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد: 63، 1983.

202. عبد العزيز واعلي، مركز قندورة الرهيب، مجلة أول نوفمبر، العددان 94، 95، جويلية أوت 1988.

203. عبد القادر خليفي، محطات حاسمة من تاريخ الجزائر المجاهدة 1962 – 1983، ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن.

204. عبد القادر فكاير، وسائل الإعلام خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، مجلة العصور الجديدة، ع: 09، الجزائر، 2013.

205. علي العياشي ، سجن الكويف المركزي، مجلة أول نوفمبر ، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع: 94 – 95، 1988،

206. علي العياشي، خط شال حاجز الموت الالكتروني، مجلة اول نوفمبر، عدد 94، جويلية– أوت 1988.

207. علي العياشي، مجابهة العدو في الحدود الشرقية (ندوة)، مجلة اول نوفمبر، عدد، 98-99، نوفمبر – ديسمبر 1988.

208. علي عيساني ، جرائم فرنسا في الجزائر وحقوق الإنسان، مجلة ألل نوفمبر العدد: 172، ديسمبر 2008.

209. علي كافي

210. عمر دلال، سعيد زروق وعلي فراح وقار أمحمد وبن دحمان شهومد يتجرّعون الذكرى، جريدة الأحرار، عدد: 4147، الجزائر.

211. فريد نصر الله، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954-1958، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر ،المجلد 02،العدد09، ديسمبر2018.

212. قدادرة شايب، مشروع ديغول سبتمبر 1959، صدى المتحف، العدد :1، دار هومة، الجزائر، 2004.

213. قن محمد، فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962، مدونة المحاضرات التي ألقيت في

214. ماجن، عبد القادر، مركز التعذيب بالمناصر، أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع: 94-95.، 1988.

215. المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني: أعداد ما بين (1957 – 1962) : 03-04 -08- 09- 10- 11 – 12 – 13 – 14 – 15 – 18- 19 – 21 – 23 – 24 – 26 – 27 – 30 – 32 – 38 – 39- 40 – 45 – 46 – 48 – 53 – 59 – 68 – 71 – 78 – 89 – 90 – 94 – 102 – 133.

216. محمد الصالح بن عتيق، معتق الدويرة، القسم المغلوق، قبر مفتوح، مجلة أول نوفمبرن ع:68، الجزائر، 1984.

217. محمد الطاهر عزوي ، المعتقلات ي الجزائر ودور ضباط الشؤون الأهلية في الحرب النفسية داخل المعتقلات أثناء الثورة التحريرية الكبرى، أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 90-91، مارس أفريل، 1987.

218. محمد الطاهر عزوي، المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية ودور ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) في الحرب النفسية داخل المعتقلات، مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد:3-4/، 1988.

219. محمد الطيب العلوي، نظام الجبهة داخل سجن الحراش، أول نوفمبر ، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد، 87، 1987.

220. محمد ياحي، سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصر، مجلة المصادر، ع:13، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر ، 2006.

221. مختار فيلالي، فرنسا وأساليب القمع والتعذيب، مجلة التراث، العدد 5، فيفري 1992.

222. المساء، جريدة، 4 جولية، 1987.

223. مسعود الجزائري ، مشاريع ديغول في الجزائر، دار القويمة ، القاهرة.

224. مصطفى بو الطمين، كفاح ومواقف، مجلة أول نوفمبر، العدد 63، 1984.

225. مصطفى بيطام، الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام، مجلة الذاكرة، العدد: 06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر 2000.

226. مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر...

227. مقلاتي عبد الله، مؤتمر المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956، مجلة المصادر، ع: 16، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، 2007.

228. ميثاق الصومام الوثيقة السياسية الأولى للثورة الجزائرية، مجلة أول نو فمبر، ع: 51، 1981، الجزائر.

229. النجاح القسنطينية، العدد 1376، 7 مارس 1956

230. النجاح القسنطينية، جريدة ، ع:1381، 24 ماس 1956

231. النجاح القسنطينية، ع: 1386، 1956/04/11

232. النجاح القسنطينية، ع: 4391، 1956/04/28

233. النجاح القسنطينية، ع:1386، 1956/04/11، ص 01.

234. يحي بوعزيز، ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، تصدرها وزارة التعليم الأهلي والشؤون الدينية، ع:74/73،1979.

الجرائد والمقالات باللغة الأجنبية:

235. E. Saïd N'ait Kaci, Il y a 43 ans, l'Opération Jumelle, souvenir du été d'enfier, la dépêche de Kabylie, n° 33 du 21/07/2002.

236. La Depèche de Constantine n° 16363, .3/10/1958.

237. La Depèceh de Constantine n° 16372, 14/10/1958.

238. La Dépêche de Constantine, 24/10/1958.

239. La Dépêche de Constantine, 24-10-1958.

240. L'Echo d'Alger, 17/09/1959.

241. L'Echo d'Alger, 21/11/1959.

الفهـــــرس

العناوين الرئيسية	الصفحة
اهداء	
تشكرات	
مقدمة	**2**
الفصل الاول: سياسة روبير لاكوست في قمع الثورة الجزائرية (1956 – 1958)	**15**
المبحث الأول: في الجانب العسكري	**16**
المطلب الأول: الإجراءات الاستثنائية العسكرية	**16**
المطلب الثاني: حرب التهدئة	**18**
المطلب الثالث: الحرب المضادة	**20**
المبحث الثاني: في الجانب السياسي	**32**
المطلب الأول: محاولة عرقة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة	**32**
المطلب الثاني: المفاوضات السرية شبه الرسمية سنة 1956.	**34**
المبحث الثالث: في الجانب الإداري	**41**
المطلب الأول: سياسة الحرب النفسية.	**41**
المطلب الثاني: سياسة التقسيم الإداري	**43**
المطلب الثالث: قانون الإطار	**46**
المبحث الرابع: في الجانب الاقتصادي	**50**
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية	**51**
المطلب الثاني: الصحراء الجزائرية ومصالح فرنسا الاقتصادية	**53**
المطلب الثالث: الإجراءات الاقتصادية من خلال قانون الإطار	**53**
المطلب الرابع: خطة الآفاق العشارية	**55**
المبحث الخامس: في الجانب الاجتماعي	**56**
المطلب الأول: خلق فرص عمل	**56**
المطلب الثاني: الحماية الاجتماعية	**57**
المبحث السادس: أسباب فشل سياسة روبير لاكوست في الجزائر	**58**
المطلب الأول: على المستوى الديبلوماسي	**59**
المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي	**60**
المطلب الثالث: على المستوى العسكري	**62**
المطلب الرابع: على المستوى الاجتماعي	**63**
الفصل الثاني: وصول ديغول إلى الحكم واستراتيجياته العسكرية للقضاء على الثورة التحريرية	**66**
المبحث الأول: سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ووصول ديغول إلى الحكم	**67**
المطلب الأول: ظروف انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة.	**67**
المطلب الثاني: تمرّد 13 ماي 1958	**73**
المطلب الثالث: وصول ديغول إلى الحكم وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة	**76**
المبحث الثاني: استراتيجية ديغول في الجانب العسكري	**77**
المطلب الأول: مخطط شال واستراتيجية القضاء على الثورة بالتجزئة	**77**

المطلب الثاني: الدعم العسكري للحلف الأطلسي 83
المطلب الثالث: تطويق الاستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية 84
المطلب الرابع: السجون والمحتشدات واستراتيجية المعتقلات 87
المبحث الثالث: استراتيجية ديغول في الجانب السياسي 90
المطلب الأول: مبدأ حق تقرير المصير 90
المطلب الثاني: فكرة الجزائر جزائرية 93
المطلب الثالث: سِلْمُ الشجعان 95
المبحث الرابع: استراتيجية ديغول في الجانب الاقتصادي والاجتماعي 100
المطلب الأول: مشروع قسنطينة 100
المطلب الثاني: فصل الصحراء 102
الفصل الثالث: المحتشدات – المناطق المحرّمة – خط موريس (منطقة تبسة أنموذجا) 109
المبحث الأول: السجون والمحتشدات 110
المطلب الأول: السجون 110
المطلب الثاني: المحتشدات 111
المبحث الثاني: المعتقلات 112
المطلب الأول: أنواع المعتقلات 114
المطلب الثاني: طرق وأساليب التعذيب داخل المعتقلات خلال الثورة 118
المطلب الثالث: أشهر مراكز التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية 123
المبحث الثالث: الأهداف الاستعمارية من وراء إنشاء هاته المؤسسات ورد فعل الثورة التحريرية 124
المطلب الأول: الأهداف الاستعمارية من ورائها 124
المطلب الثاني: دور الثورة في هذه المؤسسات 125
المبحث الرابع: تطويق الاستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية الشرقية (منطقة تبسة أنموذجا) 126
المطلب الأول: المناطق المحرّمة بمنطقة تبسة 126
المطلب الثاني: خط موريس 127
المطلب الثالث: التنظيم العسكري للجيش الفرنسي بمنطقة تبسة 131
المطلب الرابع: العمليات العسكرية للجيش الفرنسي بتبسة 132
الخاتمة 136
الملاحق 141
قائمة المصادر والمراجع 153
الفهرس 158

ملخص:

لقد إعتمدت السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية الجزائرية على سياسة التسويف والغموض ، والمراوغة والتقلب ، والوعد تارة والوعيد تارة أخرى، بحسب ماتقتضيه الظروف والمراحل ، هادفة على الدوام إلى البحث في الكيفية التي تتحقق بها المصالح الإستراتجية لها في الجزائر ....لكن الثورة الجزائرية كانت لها بالمرصاد ووقفت ندا للند لها وحققت نجاحها في إفتكاك تأشيرة الحرية والإستقلال

الكلمات المفتاحية:

استراتيجية فرنسا/سياسة فرنسا/مواجهة الثورة الجزائرية/روبيرلاكوست/ ديغول/ مراوغات فرنسا/المحتشدات/المناطق المحرمة

Résumé:

La politique française a été adoptée face à la révolution de libération algérienne , Sur la politique de procrastination, d'ambiguïté, d'évasion et de volatilité, Promettre parfois et rassurer d'autres fois, , Selon les circonstances et les étapes, Toujours viser à regarder comment Qui se réalise par ses intérêts stratégiques en Algérie, Mais la révolution algérienne était à l'affût et Nada la défendit et a réussi dans votre carrière Visa, pour la liberté et l'indépendance.

Les Mots Clés:

Stratégie de la France/Politique France / Contrer la révolution algérienne / Robert Lacoste / de Gaulle / Esquiver la France / Camps / Zones interdites.